وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
جامعة الجزائر.
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
قسم علوم التسيير.

المـوضوع:

مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستديمة

دراسة حالة الجزائر

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير
فرع: مالية ونقود.

إعداد الطالب: **إشراف الأستاذ:**
عبد الباقي محمد **أ.د: بلالطة مبارك**

لجنة المناقشة:

أ.د: زعباط عبد الحميد..... رئيساً.
أ.د: بلالطة مبارك..... مقرراً.
د: بوزيدة حميد .....عضواً.
د: بن ذيب عبد الرشيد..... عضواً.
أ: بوغزالة محمد نجلاء..... عضواً.

السنة الجامعية
2010 /2009

إهداء

إلى من فرحت لفرحي و حزنت لحزني. والتي ربت وسهرت

عرفانا بمجهوداتها أمي العزيزة حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى روح الوالد الكريم أسكنه الله فسيح جنانه.

إلى العائلة الكريمة.

إلى كل الأصدقاء.

أهدي هذا العمل المتواضع

محمد

شكر وعرفان

أولا وقبل كل شيء أشكر الله الذي وفقني إلى ما كنت أطمع إليه

ثم أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من علمني حرفا، إلى أساتذتي المحترمين، وعلى رأسهم الأستاذ المشرف « أ.د: مبارك بلالطة » الذي أرشدني و تحمل معي مشقة إنجاز هذا العمل إلى غاية اكتماله.

إلى كل من قدم لي يد المساعدة في سبيل إنجاز وإتمام هذا العمل في أحسن وجه .

إلى كل الزملاء والأصدقاء.

محمد.

فهرس الجداول:

رقم الجدول	فهرس الجداول	صفحة رقم
الفصل الأول: التنمية الاقتصادية والتنمية المستديمة		
I-01	ملخص نظريات التنمية الاقتصادية.	21
I-02	تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ الحرب العالمية الثانية.	29
I-03	أهداف التنمية للألفية الثالثة وغايتها.	32
I-04	الأهداف الأساسية من تحقيق التنمية المستديمة.	33
I-05	مؤشرات التي طورتها الأمم المتحدة.	50
الفصل الثاني: التلوث البيئي ومساهمة الجباية البيئية في الحد منه		
II- 01	بعض الآثار الايجابية والآثار السلبية لتفاعل مكونات البيئة مع بعضها البعض على البيئة.	65
II- 02	المشاكل البيئية وآثارها على الصحة والإنتاجية.	76
II- 03	الآثار الايجابية والآثار السلبية لإجراءات حماية البيئة على فرص العمل والتشغيل	103
الفصل الثالث: واقع التنمية المستديمة ومساهمة الجباية البيئية في تحقيقها دراسة حالة الجزائر		
III- 01	بعض المؤشرات تبين وضعية الاقتصاد الجزائري خلال أزمة البترول 1986	116
III- 02	مدى تطور خدمات الدين ابتداء من سنة 1992 إلى غاية 2001.	118
III- 03	التطور السنوي للدين الخارجي	118
III- 04	أسعار البترول ابتداءً من1999 إلى 2008.	119
III- 05	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004.	120
III- 06	تطورات التضخم في الجزائر خلال الفترة بين 2001 إلى غاية 2008.	122
III- 07	المؤشرات الأساسية للاقتصاد الوطني خلال الفترة من 1999إلى غاية 2007	123
III- 08	المؤشرات التفصيلية الأساسية للاقتصاد الجزائري	124
III-09	معدل نمو السكان بين عامي 1991 و.2007	133
III- 10	تطور مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر من 1999 إلى 2005.	133
III- 11	معدل الأمل في الحياة الجزائر عام 2007.	134
III- 12	إحصائيات حول سكان الجزائر عام 1998	134
III- 13	تطور كثافة السكان حسب المنطقة.	135
III- 14	تطور مؤشرات المتعلقة بالوضع الصحي للسكان من 1970 إلى 2007	136
III- 15	درجة الحساسية إزاء التصحر.	137
III- 16	مبالغ الرسوم السنوية على المنشآت المصنفة	139
III- 17	رسم التطهير حسب الكثافة السكانية.	140
III- 18	الرسوم المتضمنة في قانون المالية 2002.	142
III- 19	مختلف الرسوم التي يعود جزء منها إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث	146
III- 20	المبالغ الإجمالية المحصلة من الرسوم البيئية من سنة 1994 إلى .1998	147
III- 21	المبالغ الإجمالية المحصلة من الرسوم البيئية من سنة 2000 إلى 2008.	147

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	صفحة رقم
I – 01	ترابط أبعاد عملية التنمية المستديمة.	37
I –02	النظرة السابقة للعلاقة بين أبعاد التنمية المستديمة	38
I – 03	دوائر متحدة المركز	39
I – 04	الأعمدة الثلاثة للتنمية المستديمة	39
I – 05	مستوى الاستدامة القوية	40
I – 06	مستوى الاستدامة الضعيفة	41
I – 07	العلاقة التكاملية بين أبعاد التنمية المستديمة	42
II– 01	يوضح تفاعل مكونات البيئة	64
II– 02	العمليات الاقتصادية ومدى تلوث التي تحدثه	73
II–03	إدخال التكاليف الاجتماعية	81
II– 04	حالة الأثر الخارجي السلبي	82
II– 05	حالة الأثر الخارجي الايجابي	82
II– 06	حالة التأثيرات الخارجية الايجابية والسلبية معاً	83
II– 07	الإستدخال عن طريق الرسوم	84
II– 08	توازن السوق قبل وبعد فرض الضرائب البيئية	91
II– 09	الرسوم البيوقوفية المثلى على الملوث بوجود اثنين من ضحايا التلوث	93
II– 10	مبدأ الحديات المتساوية ومساواة التكاليف الحدية	94
II– 11	التكاليف المتغيرة لصناعة غير متجانسة .الأجل القصير	96
II– 12	تحديد السعر الأمثل للضريبة على التلوث	100
III– 01	توزيع المساحة الإقليمية للجزائر	128
III– 02	تطور تحصيل الرسوم البيئية	148
III–03	ملخص مراحل منح الرخص وتحصيل الرسوم البيئية	150

مقدمة

مقدمة:

لقد أدت مختلف التوجهات والسياسات التنموية التي باشرتها بلدان العالم من أجل تنمية اقتصادياتها، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، والتي خلفت آثاراً اقتصادية واجتماعية كبيرة، إلى ظهور بعض النتائج الإيجابية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، غير أنه وخلال فترة السبعينيات إلى غاية الثمانينيات القرن العشرين، ظهرت نتائج أخرى لم تؤخذ بعين الاعتبار في السياسات التنموية السابقة، والتي تتمثل أساساً في التلوث البيئي، الناتج عن التزايد والتوسع المستمر في القطاعات الصناعية بدرجة أولى، وهو ما تجلى في ظهور آثار له على مستوى ارتفاع نسبة الرصاص، ومختلف أكاسيد النتروجين في الجو، بالإضافة إلى ثاني أكسيد الكربون ...الخ، وقد اختل التوازن النظام البيئي والذي يعبر عن مجموعة كائنات حية، وغير حية تتفاعل فيما بينها، نتيجة لهذه الزيادات غير المتوقعة في العناصر التي يتكون منها أصلاً، والتي كانت في حدود ما يسمح لهذا النظام بالتوازن المستمر.

ولأجل إعادة تصحيح الوضع القائم، عقدت عدت مؤتمرات تهدف كلها إلى إدراج البعد البيئي في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية التي تنشدها بلدان العالم، وقد كان أهم مؤتمر ينعقد هو مؤتمر ستوكهولم في 1972/06/05، وهو أول مؤتمر يولي البعد البيئي اهتماماً كبيراً، إلى غاية ظهور تقرير المجلس العالمي للبيئة والتنمية التابع للأمم المتحدة، والذي يحمل عنوان « **مستقبلنا المشترك**» والمعروف بـ: **تقرير برونتلاند** ، والذي يعتبر نقلة نوعية في مفاهيم التنمية، حيث تبنى مفهوم التنمية المستديمة، والتي يصطلح عليها باللغة الفرنسية Développement Durable والإنجليزية Sustainable Development، والتي تعبر عن تحقيق فكرة مقابلة الحاجات الحالية دون تعريض قدرة الأجيال القادمة لمقابلة حاجاتهم للخطر، حيث أصبح هناك تفرقة بين نظريات التنمية، فالتنمية المستديمة تراعي الجانب البيئي أهمية، والتنمية الاقتصادية البحتة التي لا تراعي بدرجة كبيرة أي أهمية للجانب البيئي، كما عقد مؤتمر **قمة الأرض** 1992 بريو دي جانيرو بالبرازيل، وعقد أيضاً مؤتمر جوهانسبوغ عام **2002 للتنمية المستديمة**، والذي ضم الكثير من المشاركين، منهم رؤساء الدول والحكومات، وأعضاء الوفود الوطنية، وقيادات من المنظمات غير الحكومية، وقطاع الأعمال التجارية، وغير ذلك من الفئات الرئيسة، وركز مؤتمر القمة اهتمام العالم على الأعمال الهادفة إلى تحقيق التنمية المستديمة.

وللأهمية الكبيرة التي منحت للبيئة، بدأ العمل على إيجاد الطرق، والسبل الكفيلة للمحافظة عليها وضمان استمرار توازن النظام البيئي، وذلك بهدف ضمان استمرارية التنمية، والحياة على كوكب الأرض على حد السواء.

ويحدد مفهوم السياسة البيئية، الآليات والإجراءات الكفيلة بالمحافظة على البيئة، وتتلخص في الآليات القانونية والآليات الاقتصادية، حيث تحتل هذه الأخيرة أهمية بالغة، وذلك لتكامل البعدين الاقتصادي والبيئي في عملية اتخاذ القرار. وتتكون الآليات الاقتصادية أساساً من نظام الرخص القابلة للتداول والجباية البيئية.

وباعتبار أن الجباية البيئية مفهوم يتم من خلاله استدخال التلوث البيئي، والذي كان يمثل تكاليف خارجية سلبية، إلى جعله تكلفة داخلية، حيث تؤخذ بالحسبان عند انجاز المشاريع، أو إعادة تقييم المشاريع المنجزة من الناحية البيئية – تقييم الأثر البيئي– وذلك بهدف التقليل من التلوث الناتج عنها. وبذلك نستخلص أن للجباية البيئية أهمية، بحيث تسهم في التقليل من حجم التلوث.

الإشكالية العامة:

ومن خلال كل ما سبق تظهر أو تتجلى بوضوح الإشكالية العامة لهذا البحث فيما يلي:

ما مدى مساهمة الجباية البيئية كآلية من الآليات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستديمة ؟.

الإشكاليات الفرعية:

ومن خلال الإشكالية العامة يمكن أن نطرح الإشكاليات الفرعية التالية:

1 – ما المقصود بالتنمية المستديمة (التعريف، إرهاصاتها، الأبعاد، والسمات) ؟.

2– ماهية التلوث البيئي وما مدى مساهمة الجباية البيئية في الحد منه، وما هي أهم العراقيل التي قد تؤثر فيها؟.

3 – ما هو واقع وآفاق الجباية البيئية والتنمية المستديمة في الجزائر كنموذج للدراسة؟.

الفرضيات:

وبداية لموضوع البحث سوف ننطلق بعدة فرضيات، والتي يمكن اعتبارها الإجابات الأولية للإشكالية العامة والإشكاليات الفرعية:

1– التنمية المستديمة مفهوم يربط بين حق الأجيال الحالية، والأجيال القادمة في التنمية، وترتكز على عدة أبعاد، منها ما هو اقتصادي، وبيئي، واجتماعي.

2– تعتبر مشكلة التلوث البيئي من بين أهم المشكلات، التي يمكن أن تعرقل التنمية في المستقبل وتمثل الجباية البيئية أحد الوسائل التي قد تسهم في الحد منه، وذلك بفرض بعض الضرائب والرسوم على الأنشطة الملوثة، محاولة منها إدخال التلوث البيئي باعتباره تكلفة خارجية، إلى اعتباره تكلفة داخلية عن طريق هذه الجباية.

3– يعتبر مفهومي التنمية المستديمة، والجباية البيئية من بين تحديات النظام الضريبي الجزائري والذي بدأ يأخذ الجانب الايجابي، وذلك بإصداره مجموعة من الرسوم التي من خلالها قد تحل إلى حد ما من مشكلة التلوث البيئي في الجزائر.

أهمية البحث:

تمكن أهمية الموضوع في أن نظام السوق يقوم على أساس التكلفة الداخلية فقط، دون التكلفة الخارجية وخاصة السلبية منها، التي يمكن أن تؤدي في أغلب الحالات إلى تدهور كبيرا، سواء من الناحية الصحية للسكان أو بإخلال التوازن النظام البيئي ككل.

وأمام هذا الفشل في نظام السوق الحالي، ظهرت عدة نظريات تنادي بتصحيح هذا الخلل وذلك بإدراج بعض الوسائل والآليات الاقتصادية إلى النظام الاقتصادي، والتي من خلالها يمكننا أن نعالج الوضع المتدهور، الذي يشكل أصلا خطرا على التنمية في المستقبل، نظرا لتدهور الموارد الاقتصادية والطبيعية التي تدخل في ما يسمى بعوامل الإنتاج، بالإضافة إلى عدم تكليف الأجيال القادمة بأعباء جد مرتفعة لمكافحة التلوث البيئي، والناتج عن تواصل التنمية الاقتصادية بهذا النهج، لذا وجب محاربته والحد من مسبباته، بواسطة التقييم الأثر البيئي للمشاريع الاقتصادية، وإدراجه كتكلفة داخلية بواسطة بعض الوسائل والأدوات الاقتصادية، وكانت الجباية من أهمها.

حدود الدراسة:

يمكن تحديد الحدود العامة للدراسة كالتالي:

1 – تركزت الدراسة من ناحية الإطار المكاني حول الجزائر.

2 – أما من حيث الإطار الزماني فقد تركزت الدراسة على واقع التنمية المستديمة والجباية البيئية في الجزائر خلال الفترة 1992 إلى غاية 2008.

غير أن ذلك لا يمنعنا من التطرق إلى فترات سابقة، وخاصة مرحلة ما بعد الاستقلال إلى غاية تطبيق الجزائر الإصلاحات الاقتصادية ابتداءً من سنة 1989. إثر الأزمة الاقتصادية التي حلت بها بعد انهيار أسعار البترول عام 1986.

الدراسات السابقة:

تتلخص أهم الدراسات السابقة حول التنمية المستديمة أساساً في:

1- أطروحة دكتوراه لمحمد طاهر قادري، من جامعة الجزائر، تحت عنوان: **آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، حيث حملت هذه الأطروحة إشكالية مفادها: ما مدى إمكانية تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر؟، وما هي الصعوبات والتحديات التي تحول دون ذلك، على الرغم من توفر الإمكانات والمتاحات الطبيعية المادية والبشرية؟. وقد ركز في علاجه لهذه الإشكالية على الإمكانات الطبيعية والبشرية، بالإضافة إلى التحديات والمعوقات التي يمكن أن تحول دون تحقيق تنمية مستديمة في الجزائر، والتي كانت أهمها التقانة والحكم الراشد، بالإضافة إلى بعض المعوقات الاقتصادية ليخلص في النهاية إلى إدارة وحلول التنمية المستديمة في الجزائر.

2- مذكرة ماجستير لعبد الله الحرتسي حميد، من جامعة الشلف، تحت عنوان: **السياسة البيئية ودروها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر 1994- 2004**. حيث كانت إشكاليتها تتمثل في: ما هي أدوات السياسة البيئية الكفيلة بضمان التنمية المستدامة في الجزائر؟. وقد ركزت هذه الدراسة على مضمون السياسة البيئية وأدواتها، والتي تتمثل أساساً في الأدوات التنظيمية والأدوات الاقتصادية، والاتجاهات الحديثة للسياسة البيئية، كما وقف على حدود كل أداة من أدوات هذه السياسة.

3- مذكرة ماجستير لزرنوح يسمينة، من جامعة الجزائر، تحت عنوان: **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية**، وقد جاءت إشكالية هذه المذكرة على النحو التالي: ما هو واقع إستراتيجيات التنمية وتحدياتها في البلدان النامية؟. حيث ركزت لمعالجتها على الاستراتيجيات التنموية وواقعها بين الاحتياجات الأساسية والاستدامة، لتخلص في النهاية إلى طبيعة الاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر إلى غاية تبني إستراتيجية المشاريع الكبرى.

4- مذكرة ماجستير لحيزية لصاق ، من جامعة الجزائر، تحت عنوان، **أثر ترشيد الموارد الطاقوية على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**، وكانت إشكاليتها تتلخص في: ما هو أثر ترشيد الموارد الطاقوية على التنمية المستدامة؟. حيث ركزت الدراسة على العلاقة بين مكانة الموارد الطاقوية غير المتجددة الحالية، وواقع الموارد الطاقوية المتجددة وآفاقها، لتخلص في النهاية إلى أهمية ترشيد الطاقة من أجل استمرار التنمية، والعمل من أجل استغلال الموارد الطاقوية المتجددة في المستقبل.

وعلى أساس ما تقدم من دراسات سابقة، سوف تأتي هذه دراسة من أجل معرفة مدى المساهمة التي يمكن أن تساهم بها الآليات الاقتصادية ممثلة في الجباية البيئية، حيث تهدف إلى تقليص من حجم

التلوث البيئي، وهو ما يعني بيئة نظيفة، ليتم في النهاية تحقيق تنمية مستديمة، والتي تولي أهمية بالغة للبعد البيئي بدرجة أولى.

المنهج المتبع:

نظرا لطبيعة الموضوع قد تم إتباع المنهج التاريخي، وذلك لمعرفة تطور المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتنمية المستديمة، بالإضافة إلى مراحل إصدار الرسوم البيئية في النظام الضريبي الجزائري.

كما تم الاستعانة بالمنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك من أجل وصف وتحليل المعطيات والجداول والمنحنيات التي سوف تقدم في هذه الدراسة.

صعوبات البحث:

لقد واجهتنا ونحن بصدد إعداد هذا البحث جملة من الصعوبات أهمها ما يلي:

- تضارب بعض الإحصائيات باختلاف مصادرها.

- عدم حصولنا على بعض المعلومات التي تخص الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، والوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات، والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، بالرغم من أهميتها في موضوع البحث، إلا أن هذا لا ينفي استفادتنا من المعلومات المتوفرة.

أقسام البحث:

لقد جاء البحث مجملاً في مقدمة وثلاث فصول وخاتمة، حيث تناولنا في **الفصل الأول:** ماهية التنمية الاقتصادية والتنمية المستديمة، والذي قسمناه إلى مباحث، تم خلالها رسم الخطوط العريضة لمفهوم التنمية الاقتصادية ومفهوم التنمية المستديمة، أما **الفصل الثاني:** فقد عرجنا فيه على ماهية التلوث البيئي ومساهمة الجباية في الحد منه، من خلال التعريف الموجز للبيئة ومشاكلها إلى غاية مساهمة الجباية البيئية في الحد من مشكلة التلوث البيئي، وذلك في ثلاث مباحث. أما **الفصل الثالث:** فقد تناولنا فيه واقع التنمية المستديمة ومساهمة الجباية البيئية في تحقيقها في الجزائر، من خلال ثلاثة مباحث وهي نبذة عن تطور الاقتصاد وواقع التنمية المستديمة في الجزائر، بالإضافة إلى واقع الجباية البيئية في الجزائر، لنستخلص في المبحث الثالث مدى مساهمة الجباية البيئة في تحقيق التنمية المستديمة في الجزائر،وتناولنا في **الخاتمة** إلى صحة الفرضيات التي أوردناها في بداية هذا البحث، وتم في النهاية اقتراح بعض التوصيات التي نراها ملائمة للمساهمة في تخفيف هذه المشاكل البيئية.

الفصل الأول:
التنمية الاقتصادية والتنمية المستديمة.

الفصل الأول: التنمية الاقتصادية والتنمية المستديمة

تمهيد:

لقد كان تطور مفهوم التنمية إلى ما يعرف بالتنمية المستديمة، نتيجة لعدة نظريات اقتصادية أساسية، ولطبيعة المشكلات التي كانت تواجهها المجتمعات وانعكاساً حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال[1].

بحيث أصبح الاهتمام بالتنمية بصورة كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية وذلك كان لـ[2]:

1- تزايد عدد الدول النامية.

2- تغير مواقف الدول المتقدمة تجاه إنماء الدول النامية.

3- تناقص كفاية سياسة الحرية الاقتصادية .

4- التطورات السكانية في العالم.

5- بروز دور هيئة الأمم المتحدة.

بالإضافة إلى ذلك فقد حدد بعض المفكرين تطور مفهوم التنمية وما يتضمنه زمنيا إلى أربع مراحل، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى الوقت الحاضر، أما البعض الآخر فهو يركز على أن تطور هذا المفهوم جاء من خلال المدارس الفكرية الاقتصادية، وخاصة المدارس المعاصرة في النمو والتنمية الاقتصادية ونظرياتها، ومن خلال ما سبق، جاء هذا الفصل لكي يوضح بعض المفاهيم الأولية للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تعريفها، وإبراز أهم نظرياتها، بالإضافة إلى إبراز أهم التحديات التي واجهتها إلى أن تطورت إلى مفهوم التنمية المستديمة – وذلك باعتبار أن التنمية الاقتصادية كإطار قاعدي- وما يحتويه من سمات وخصائص وأبعاد، وذلك من خلال تتبع تطور المفهوم زمنيا وإدراج كل مدرسة في الفترة التي ظهرت فيها، في أربع مباحث، على النحو التالي:

المبحث الأول: تناولنا فيه ماهية التنمية الاقتصادية **المبحث الثاني:** ماهية التنمية المستديمة **المبحث الثالث:** مبادئ وأهداف التنمية المستديمة، **المبحث الرابع:** أبعاد التنمية المستديمة وإشكالية قياسها.

---

[1]- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء، ط.1، عمان، الأردن، 2007، ص19.

[2]- محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياستها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص ص: 14- 19.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

لقد تعدد وتباين مفهوم التنمية، حسب وجهات النظر المفكرين والباحثين لدى تعريفهم للتنمية الاقتصادية، وهو ما جعل مفهومها جد صعب، بالإضافة إلى اختلافهم في تحديد المؤشرات الرئيسة والتي يمكن أن تدل عليها. وقد كانت في مجملها تنعكس في صورة تجعل التنمية الاقتصادية لا ترتكز فقط على التغير الكمي، وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلي، بخلاف النمو الاقتصادي الذي يقاس بمعدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي أو متوسط نصيب الفرد منه فقط[1].

انطلاقا مما سبق جاء هذا المبحث لنقوم من خلاله بتحديد مفهوم التنمية الاقتصادية، وإبراز أهم النظريات التي جاءت لتحديد مفهومها ومؤشراتها.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها: « تنطوي على حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل، وتغير في هيكل الإنتاج، وتغير في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد، بجانب التغير في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط، ولعل هذا يعني أن التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغير الكمي، وإنما تمتد لتشكل تغير نوعي وهيكلي ».[2]

فهذا التعريف يتناول مفهوم التنمية على أنها عملية تغير كلي للوضع القائم، وذلك على مستوى أغلب النواحي، سواء من خلال تغير الإنتاج أو التوزيع، أو من خلال التغير النوعي للسلع والخدمات بالإضافة للتغير للكميات المقدمة للمستهلكين، والتي تعبر عن التغير الكمي.

كما يمكن تعريفها بأنها: « عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة، فإذا كان معدل التنمية اكبر من معدل زيادة السكان فإن الدخل الفردي الحقيقي يزداد في هذه الحالة، ويقصد بكلمة عملية التنمية ذلك التفاعل القوى الذي يحدث في فترة طويلة داخل الكيان الاقتصادي للدولة، ويشمل على تحولات في الأشياء وفي الكميات أيضاً، وتفاصيل هذه العملية تختلف في ظروف متباينة من الزمان والمكان ».[3]

بموجب هذا التعريف فإن التنمية الاقتصادية ما هي إلا عملية تتم من خلالها تفاعل مكونات النظام الاقتصادي كأدوات فعالة، والتي من خلالها تظهر نتائجها في تغيرات وتحولات كمية ونوعية في

---

[1] – محمد طاهر قادري، **آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 11.

[2]– عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004/003، ص ص: 16-17.

[3]– محمد طاهر قادري، مرجع سابق، ص 11.

مخرجاتها، وحددها في فترة زمنية طويلة، ووضع مؤشراً لها وهو الزيادة الضرورية للدخل القومي الحقيقي لهذا النظام، مع الأخذ بعين الاعتبار الزيادة في تعداد السكان.

كما تعرف أيضا بأنها: « عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن، فمن خلال هذا التعريف نلاحظ أنه يضع ثلاث مؤشرات أساسية لأحداث التنمية، أو بمعنى آخر يجب التأكد من حدوث ثلاث ظواهر حتى نقول بتحقيق التنمية وهي: ارتفاع الدخل الوطني، استمرارية هذا الارتفاع، مواصلة هذا الارتفاع لفترة طويلة ».[1]

وتعرف التنمية أيضاً على أنها: « تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن ».[2]

يعتبر هذا التعريف ذو أهمية نظراً لما يبرزه، من خلال إضافة العنصر البشري كدافع لرفع مستويات الإنتاج، ويعطي مؤشراً آخر للتنمية الاقتصادية وهو تراكم رأس المال، وهذا ما يؤكد حصول وتطور جديد لمفهوم التنمية الاقتصادية ليصبح يتناول الجانب البشري بجانب الاقتصادي، وهذا الأخير يتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي وكذا نصيب الفرد منه، حيث أن التحسن في الدخل – أو الناتج– يساعد على زيادة الادخار، مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل[3].

ولما كان إدراج الجانب البشري يشوبه بعض النقص، مما أدى ببعض المفكرين إلى التأكيد على جوانب معينة والمتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق المساواة، وذلك بإدراجهما في مفهوم التنمية الاقتصادية، بحيث يعرفون التنمية الاقتصادية بأنها: « تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة، مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر والمساواة»[4].

غير أنه وعلى مدار عقدين كاملين – الخمسينيات والستينيات– لم تتحسن أوضاع بعض الدول النامية، والتي حققت طفرة نوعية بحيث شهدت بلدان نامية عديدة معدلات نمو للدخل القومي قريبة من المعدل الذي اعتبره الخبراء معدلاً مرغوباً في تحقيقه، ومن الهدف الذي حدده عقد الأمم المتحدة للتنمية وهو 06 %، مع ذلك بقيت مستويات معيشة فيها بلا تحسن، وبعكس ما كان يتوقعه أصحاب المفهوم الاقتصادي للتنمية لم تتكمش الفجوة بين الأغنياء والفقراء، بل إنها للاتساع في الدول التي حققت مرتفعة لنمو الدخل، كما ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، وازدادت أعداد المحرومين من

---

[1] – إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار هومة، ط.2، الجزائر، 1997، ص ص: 50–51.

[2] – محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، مرجع سابق، ص 20.

[3] – محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، المرجع نفسه، ص ص: 20–21.

[4] – إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص 51.

إشباع الحد الأدنى الضروري من الاحتياجات الإنسانية[1]. ومنه أصبح من المعروف التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية، بحيث أن النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، والذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية، والمفهوم العكسي للنمو وهو الركود الاقتصادي أو الكساد، أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكنها تتضمنه مقروناً بحدوث تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية، بل يمكن القول أن التنمية إنما تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي، التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية.[2]

ولذلك فإنه من المحتمل حدوث نمو اقتصادي بدون تحقيق التنمية، ولكن من المتعذر النجاح في التنمية بدون حد أدنى من النمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي شرط ضروري وإن لم يكن كافياً لتحقيق التنمية بمعناها الواسع.[3]

ومن خلال كل ما سبق بدأ مفهوم التنمية الاقتصادية يتبلور ليأخذ أبعاد أخرى، ومنه ظهرت رؤى جديدة للتخلف مغايرة لتلك التي ارتبطت بالمفهوم الاقتصادي للتنمية، وكان جوهر هذه الرؤية أن التخلف ليس مرده لقلة الأموال المطلوبة للاستثمار، فقد توفرت لكثير من البلدان النامية ولم تحدث فيها تنمية أو نمو، وإنما يرجع التخلف إلى[4]:

أ- طبيعة الهياكل الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في الدول النامية، وما تتسم به من تفاوت في توزيع النفوذ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ب- طبيعة العلاقات الدولية التي تربط بلدان العالم الثالث بالبلدان المتقدمة، والتي هي بدورها نتاج تطور تاريخي طويل لنظام دولي، اتسم بدرجة عالية من عدم التكافؤ والاستغلال، وأصبحت الدول النامية بمقتضاه تابعة للدول المتقدمة.

ج- علاقات القوى التي تنشأ من وجود تفاعل هذه الهياكل والأطر المحلية، والدولية وتحدد توزيعاً معنياً للسلطة، وتضع في يد قوى اجتماعية معينة سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية.

---

[1] – إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق، ط.2، القاهرة، مصر، ص 14.

[2] – إبراهيم العيسوي، المرجع نفسه ، ص ص: 17- 18.

[3]– منور أوسرير، **التنمية الاقتصادية في البلدان النامية الاستراتيجيات والأبعاد**، مجلة الإصلاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي، ع. 03، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2007، ص 06.

[4]– إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص 17.

كما تعرف هيئة الأمم المتحدة التنمية على أنها:« تلك العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع»[1]

يعتبر هذا التعريف شاملاً باعتبار أنه يحتوي على العناصر الإجمالية أو كلية لذلك لمفهوم التنمية، ومنه ومن التعاريف السابقة فإن التنمية تتمثل في العناصر التالية[2]:

أ- **الشمولية:** فالتنمية تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي، وإنما أيضاً الثقافي والسياسي والاجتماعي .

ب- مستوى الدخل: حدوث زيادة مستمرة في مستوى الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن وهذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.

ج- توزيع الدخل: حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة (التخفيف من ظاهرة الفقر).

د- نوعية السلع والخدمات: ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية

تعددت النظريات التي تناولت مفهوم التنمية الاقتصادية بالتحليل، وقد كان أولى هذه النظريات النظرية الكلاسيكية، من خلال روادها، بالإضافة على النيوكلاسيكية وما تم تعديله في صياغة مفهومها، وكذا التحليل الماركسي الذي كان بمنهج مخالف لكل ما جاءت به المدرسة التقليدية، بالإضافة إلى التحليل الكينزي والتحليل النقدي لمفهوم التنمية الاقتصادية.

1- النظرية الكلاسيكية:

ظهرت المدرسة الكلاسيكية في الفكر الاقتصادي أولاً على يد آدم سميث (1776) ودافيد ريكاردو (1817) ومالتس (1805) وجون ستيوارت ميل وألفريد مارشال في إنجلترا وجان باتيست ساي وشارل رست في فرنسا[3].

والتي قامت هذه النظرية على عدة افتراضات والتي من أهمها[4]:

أ- عدم وجود أي تعارض بين المصلحة الشخصية للفرد ومصلحة الجماعة.

ب- شيوع وسيادة النظام الاقتصادي الحر (حرية العمل والإنتاج، حرية الملكية، حرية الاستهلاك).

---

[1]- محمد طاهر قادري، مرجع سابق، ص 19.

[2] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص ص: 17- 25.

[3] – فرهاد محمد الأهدن، **التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي**، دار التعاون، ط.1، القاهرة، مصر، 1994، ص 26.

[4] – فرهاد محمد الأهدن، المرجع نفسه ، ص ص: 26-28.

ج- سيادة المنافسة الحرة أو الكاملة، والتي تجعل من جهاز السوق أو جهاز الثمن أو جهاز الأسعار القوة الحقيقية الفعالة الموجهة للنشاط الاقتصادي للمجتمع والمسيرة له.

د- قصر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على تلك الأنشطة التي لا تحقق الربح مثل الأمن، وتحقيق العدالة...الخ.

هـ- سيادة حالة التشغيل الكامل، لكل الموارد الاقتصادية الموجودة بالمجتمع في عملية الإنتاج الاجتماعي.

و- أن سعر الفائدة يتمتع بقدر كافٍ من المرونة، تجعله قادراً على أن يساوي دوماً بين الادخار والاستثمار (علاقة طردية بين الادخار وسعر الفائدة، وعلاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة).

ز- إن الإنتاج بوصفه خلقاً للمنفعة أو زيادتها، إنما يتأثر بعاملين رئيسيين هما التخصص وتقسيم العمل، وقانون النسب المتغيرة (تناقص الغلة).

ومنه يمكن أن نميز بين اتجاهين هما[1]:

*- **النزعة التفاؤلية:** والتي كان يرى روادها أن القوانين الطبيعية لا يمكن أن تحدث أو تتسبب في حدوث أي آلام للإنسانية أو البشرية، وأن هذه الآلام حتى وإن حدثت ليست إلا شيئاً بسيطاً وعابراً وبالتالي سرعان ما تزول. وقد كان كل من آدم سميث وساي وباستيا من أنصار هذه النزعة، وهم يرون أن تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل سيؤدي إلى زيادة الإنتاج، والتي بدورها ستعمل على تعظيم أرباح المنتجين وزيادة دخولهم النقدية، فيطلبون المزيد من توظيف عناصر الإنتاج، فتزداد قيمة الأجور المدفوعة وتسود حالة عامة من الاطمئنان إلى المستقبل، فيتزايد السكان فيتحقق النمو الاقتصادي في الأجل القصير.

*- **النزعة التشاؤمية:** ويرى رواد هذه النزعة أن تطبيق الحرفي أو المطلق للقوانين الطبيعية سيؤدي إلى إحداث بعض الآلام أو المتاعب التي ستضطر الشعوب إلى تحملها، ويعتبر دافيد ريكاردو وتوماس روبرت مالتس ووليم سبنس من أبرز أنصار هذه النزعة، والتي اهتمت بعملية النمو الاقتصادي للمجتمع في الأجل الطويل. بحيث يرون أن تزايد السكان سيؤدي إلى زيادة الضغط على موارد العيش والمواد الغذائية، فيضطر المجتمع عندئذ إلى زراعة الأراضي الأقل خصوبة أو جودة، مما يؤدي إلى ارتفاع وزيادة تكاليف إنتاج السلع والخدمات، فتزداد أسعارها النقدية فيقل حجم الإشباع (المنفعة أو اللذة) المتحقق وتحدث المجاعات وتنتشر الأمراض والأوبئة، وتسود حالة من الركود الاقتصادي وكذلك يرى المتشاؤميين أن التقدم الفني والتكنولوجي يمكن أن يؤجل أو يؤخر وصول المجتمع على حالة الركود الاقتصادي هذه.

وبذلك قسم التقليديين المجتمع والدخل القومي إلى ثلاث طبقات أو فئات لكل منهما بحيث قسم

---

[1]- فرهاد محمد الأهدن، مرجع سابق، ص ص: 29- 30.

المجتمع إلى[1]:

أ- الرأسماليين (باعتبارهم المحرك الأول للمجتمع) ، ب- أصحاب أو ملاك الأراضي الزراعية.

ج- العمال، والتي نظرت إليهم المدرسة على أنهم والآلة سواء بسواء.

كما قسمت – ريكاردو – الدخل الوطني إلى[2]:

أرباح: يجنيها الرأسماليين ، **الريع:** يجنيه (الإقطاع) ملاك الأراضي الزراعية مقابل استخدام الأرض الأصلية التي يمتلكونها. **الأجور**: المدفوعة للعمال.

ولكي تبدأ عملية التنمية يتطلب ذلك أن يكون معدل الربح موجباً[3].

2- المدرسة النيوكلاسيكية:

باعتبار أن هذه المدرسة لم تكن إلا امتداداً للمدرسة الكلاسيكية، حيث لم ترفض ما جاءت به المدرسة الكلاسيكية بل إضافة بعض الفروض التي ينبني عليها الفكر الكلاسيكي[4]. وترى هذه المدرسة أن النمو الاقتصادي عملية تلقائية أو طبيعية، تمر بفترات من الازدهار والركود (دورات اقتصادية) غير منتظمتين، أي أنها عملية اختلال في القوى الإنتاجية، نتيجة تغيرات ملموسة في حالة التوازن التي يصل إليها الاقتصاد القومي، ثم محاولة إعادة هذا التوازن مرة أخرى[5]، وبذلك رفضت المدرسة – النيوكلاسيكية – قبول فكرة سيادة حالة السكون أو الركود.[6]

3- المدرسة الكينزية:

تعتمد المدرسة الكينزية على عدة فروض وأسس يمكن من خلالها، وعلى ضوئها يمكن صياغة التسلسل المنطقي لعملية النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية بالتسلسل المبسط التالي[7]:

أ- طالما أنه في فترة إنتاجية تقوم المنشأة بإنتاج كمية من الإنتاج، تعادل قيمة معينة من الوحدات النقدية، ومن عملية بيع الإنتاج تدفع لمنشأة تكاليف الإنتاج التي تتضمن الأجور والريع والفائدة وما يزيد على تلك المدفوعات يدفع أيضاً على شكل أرباح.

ب- وطالما أن التكاليف الإنتاج لهذه المنشأة إنما هو إيرادات (دخول) للأفراد أو لمنشآت أخرى. وكذلك الربح يعتبر دخلا لملاك المنشأة، ونظراً لأن قيمة الإنتاج إنما تذوب في تكاليف الإنتاج والأرباح، وهي دخول، فإنه يتبع ذلك أن قيمة ما ينتج يجب أن يتساوى مع قيمة الدخول المتولدة من هذا الإنتاج.

---

[1] – فرهاد محمد علي الأهدن، مرجع سابق، ص 30.

[2] – إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص 64.

[3] – محمد طاهر قادري، مرجع سابق، ص 27.

[4]– فرهاد محمد علي الأهدن، مرجع سابق، ص 40.

[5]– فرهاد محمد علي الأهدن، المرجع نفسه، ص 41.

[6]– محمد طاهر قادري، مرجع سابق، ص 28.

[7]– فرهاد محمد الأهدن، مرجع سابق، ص 44.

ويعول " كينز" كثيراً على الاستثمارات العامة، بمعنى الأشكال الكبرى التي تنجزها السلطات السياسية في مواجهة البطالة بأنواعها المختلفة، عن طريق الدعم من ميزانية بما يتناسب والإنفاق العام، والطلب الفعلي بالأجر السائد، وهي جميعها إجراءات اقتصادية كفيلة بضمان الاستخدام الكامل المطلق. كما يرى كينز أن التضخم الربحي والذي يحدث في صورة ارتفاع في المستوى العام للأسعار بمعدل أكبر من ارتفاع المستوى العام لتكاليف الإنتاج، وبخاصة تعويضات العمل، يؤدي إلى ارتفاع هوامش الأرباح، مما يحفز على زيادة الاستثمار وتكوين أصول إنتاجية جديدة.[1]

4- المدرسة الماركسية: لقد مر تاريخ الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بالاشتراكية بمرحلتين بحيث[2]:

أ- مرحلة الاشتراكية الخيالية: والتي تشير إلى المرحلة السابقة لظهور الفكر الماركسي، والتي كان أنصارها فيها يحاولون الهروب بخيالهم، وتصوراتهم من الظلم الاجتماعي والاقتصادي الذي كانوا يرزحون تحته، إلى حلم تكوين دولة أو مجتمع أشبه بجمهورية أفلاطون، تكون فيها جميع الأموال مملوكة على الشيوع، ويوزع فيها الناتج الكلي بالتساوي بين أفراد المجتمع.

ب- مرحلة الاشتراكية الماركسية: أو العلمية والتي لقبت بهذا الاسم للإشارة بأنها تقوم على أسس من الدراسة والتحليل العلميين اللذين قام بهما كارل ماركس (1818-1883)، وانتهى إلى أن النظام الرأسمالي سيقضى عليه لا محالة وستحل محله الاشتراكية.

وبما أن المرحلة الثانية من الاشتراكية هي أهم مرحلة، فقد رأى ماركس والماركسيين أن العوامل التي قدمتها نظرية التنمية التقليدية لتفسير أسباب المشاكل التي تواجهها عملية التنمية، ما هي إلا أسباب ظاهرية لهذه المشاكل، ومن أجل التعرف على العوامل الأساسية التي تشكل التنمية وتحركها، وجب دراسة طبيعة النظام الاقتصادي، وطبقاً لماركس إذا أريد القيام بإجراء تقييم دقيق لعمليات التنمية ولاحتمالات نجاحها، فإن ذلك يقتضي تحليل النمو من خلال إطار التفسير المادي لتاريخ هذا التحول، دون تحقيق عملية تنمية ناجحة، بل تجعل عملية التنمية ذاتها مستحيلة، فهذه التناقضات في رأي ماركس من الأهمية بمكان أن تعمل على طي النظام الرأسمالي، وانهياره ليحل محله النظام الاشتراكي، وفي هذا النظام الجديد اللاطبقي سوف تستخدم القوى الاقتصادية القوية، والتي تعزز وتدعم النمو استخداماً كاملاً، وسوف يستفيد كل من أفراد المجتمع من عملية التنمية المترتبة على ذلك.[3]

---

[1]- محمد طاهر قادري، مرجع سابق، ص 31.

[2] – فرهاد محمد علي الأهدن، مرجع سابق، ص 32.

[3] – محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، مرجع سابق، ص ص 83-84.

الجدول رقم (I-01): ملخص نظريات التنمية الاقتصادية.

النظرية	محور اهتمام النظرية
نظرية آدم سميث	اهتمت بالتخصص وتقسيم العمل والاستفادة من المزايا النسبية، كما اهتمت بالصادرات للتغلب على ضيق حجم السوق المحلي.
نظرية جوزيف شومبيتر	اهتمت بدور المنظم والاختراعات في تحقيق التنمية الاقتصادية.
نظرية مراحل النمو – روستو	اهتمت بوصف المراحل التي يمر بها المجتمع من التخلف إلى التنمية وقسمها إلى خمس مراحل أساسية.
نظرية هارود- دومار	اهتمت بالادخار، ورأت أنه كلما زادت قدرت الاقتصاد الوطني على الادخار والاستثمار كلما زاد الناتج الوطني.
نظرية فائض العمل – إرثر لويس	تركز على انتقال فائض العمالة الريفية إلى الحضر، حتى يأخذ التحول الهيكلي وضعه بتوازن النشاط الاقتصادي، وانتقاله من الزراعة التقليدية إلى الصناعة الحديثة.
نظرية الدفعة القوية – روزنشتين	ترى أن القضاء على التخلف لا يتحقق إلا عن طريق دفعة قوية من رؤوس الأموال المستثمرة حتى تجتاز الدول مرحل الانطلاق.
نظرية النمو المتوازن- نيركس	أكدت على ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حتى لا يمثل تخلف الزراعي عقبة أمام نمو القطاع الصناعي.
نظرية النمو غير المتوازن –هيرشمان	تؤكد تلك النظرية على أن التنمية الاقتصادية يجب أن تبدأ بإنماء بعض القطاعات أو الصناعات الرائدة – ثم تنتشر بعد ذلك تلقائياً- في بقية قطاعات الاقتصاد الوطني.
نظرية النمو النيوكلاسيكي – سولو	هذه النظرية هي النمو المباشر لنظرية هارود –دومار، واعتبرت هذه النظرية التكنولوجيا متغير خارجي، لأنه من جهة نظر سولو أن إيرادات رأس المال ذات عائد متناقص، مما يعني أن النمو طويل الأجل لا يمكن أن يعتمد على الخصائص الذاتية للاقتصاد، وإنما لابد من حدوث صدمات خارجية تتمثل في التكنولوجيا.
نظرية النمو الداخلي: 1- نظرية بول رومر	اهتمت هذه النظرية بالمعرفة المتولدة من رأس المال المادي والتي تؤدي إلى تحقيق وفورات إيجابية، مما يجعلها تحول دون نقصان الإنتاجية الحدية لرأس المال، فهذه النظرية تفترض ثبات إيرادات رأس المال ومن ثم تعتبر التكنولوجيا متغيراً داخلياً.
2- نظرية لوكاس (تراكم رأس المال البشري)	اعتبرت هذه النظرية أن رأس المال البشري عاملاً من عوامل النمو، فرأس المال البشري يعتبر المصدر الرئيسي لمخزن المعرفة، التي من الممكن أن تزداد عن طريق التعليم والتدريب، كما يؤكد لوكاس على أهمية دور الدولة من أجل تشجيع عملية التعليم والتدريب اللازمة لتنمية رأس المال البشري.

المصدر: منور أوسرير ، مرجع سابق، ص 06.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستديمة

بعدما ذاع مصطلح التنمية الاقتصادية، وتناولته – تبنته– دول العالم من أجل تحسين مستوى نموها الاقتصادي، بهدف دفع اقتصادياتها إلى الأمام وتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء، أو بهدف جني ثمار هذه التنمية، إلا أنه تم ظهور بعض المضاعفات الخطيرة جداً، وهذه المضاعفات أثرت على الجانب البيئي بدرجة كبيرة، والذي أصبح لا يحتمل الآثار الخارجية أو التكاليف الخارجية للمشروعات والتي أثرت على الطاقة الاستيعابية وقدرت الطبيعة على التجدد الذاتي. وقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم جديد للتنمية يسمى بـ: **التنمية المستديمة**، أو المتواصلة أو المستمرة أو المستدامة أو القادرة على البقاء أو القابلة للاستمرار، وهي ترجمة لكلمة الانجليزية (Sustainable)[1]، والكلمة الفرنسية (Durable)، ومن أجل تحديد المصطلح في هذا البحث سوف نقتصر على مصطلح التنمية المستديمة.

فالتنمية المستديمة مفهوم حديث نسبياً، حيث بدأ يستخدم كثيراً في الأدب التنموي المعاصر، وقد أصبحت الاستدامة مدرسة فكرية عالمية، تنتشر في معظم دول العالم الصناعي والنامي على حد السواء، وتبنتها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها، فالتنمية المستديمة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، ويتعامل مع النشاطات الاقتصادية الرامية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي منشودة من جهة، ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، على أنها عمليات مكملة لبعضها البعض وليست متناقضة، وينظر لذلك على أنه السبيل الوحيد لضمان تحقيق نوعية حياة جيدة للسكان في الحاضر وللأجيال في المستقبل[2]. ولذلك وجب تعريف التنمية المستديمة بالرغم من تعدد التعاريف التي أثرت مفهوم التنمية المستديمة، والتي تحوم حول الفكرة التي مفادها تلك الإدارة التي توفر احتياجات الأجيال الحالية، بدون الإخلال بحقوق الأجيال المستقبلية في الرفاه والتمتع بالموارد ووضع حد أدنى مائة عام لأي مشروع تنموي[3].

ولقد جاء هذا المبحث لنعرج فيه على أهم التعاريف التي قدمت لمصطلح التنمية المستديمة كما سنوضح فيه التطور التاريخي لها، بالإضافة إلى جل الإرهاصات التي أدت إلى تبلور مصطلح التنمية المستديمة كمدرسة فكرية بديلة للمفاهيم والمصطلحات التي سبقتها، وذلك من خلال توفير احتياجات البشرية جمعاء بدون استثناء الحاضرة منها أو المستقبلية، وبدون أن تهضم حقوق الإنسانية في التنمية.

---

[1] – أحمد أبو اليزيد الرسول، **التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج**، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 85.

[2] – عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص 15.

[3] – محمد طاهر قادري، مرجع سابق، ص 48.

المطلب الأول: تعريف التنمية المستديمة

نظراً لأهمية التنمية المستديمة، والتي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المرتدة – المتبادلة– بين الجوانب الثلاثة لها، الجانب الاقتصادي، والجانب الاجتماعي، والجانب البيئي، والتي تركز أيضاً على الكم والنوع لنتائج هذه العلاقة، فقد أقيمت عدة مؤتمرات وندوات من أجل التشاور والتباحث في هذا المجال، وقد كانت أولى هذه المؤتمرات **مؤتمر ستوكهولم**، والذي أقيم في دولة السويد عام 1972 والذي دار « **حول التنمية البشرية**»، مروراً بقمة الأرض في **ريو دي جانيرو** بالبرازيل حول « **البيئة والتنمية**» عالم 1992، وصولاً إلى قمة **جوهانسبورغ**، والتي عقدت في جنوب إفريقيا بالإضافة إلى الملتقى العاشر للمؤتمر الإسلامي، والذي عقد بالعاصمة الماليزية كوالالمبور حول « **المعرفة والحكمة**» عام 2003. ولم تعد التنمية المستديمة في الحقيقة ترفاً فكرياً، بل هي مطلباً أساسياً لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية، والثروات بين الأجيال المختلفة لشعوب المعمورة قاطبة[1] ونظراً لاختلاف المفكرين في التوجه الإيديولوجي فقد تم سرد بعض التعاريف للتنمية المستديمة وذلك علي النحو التالي:

يعرف **ف.دوجلاس موسشيت** التنمية المستديمة بأنها: « مصطلح يعني من الناحية ما يعبر عنه إذ أن التنمية المستديمة تعني التنمية الاقتصادية، ومستوى معيشي لا يضعف قدرة البيئة في المستقبل على توفير الطعام وعماد الحياة اللازم للسكان، ومن الناحية الأخرى، فإنه من الصعب أن نتخيل إرجاع جميع أشكال ودلالات التنمية المستديمة في حياة المرء المهنية أو نمط حياته الشخصي للسعي وراء تحقيق أهدافها».[2]

يركز هذا التعريف على الجانب الاقتصادي وضرورة أن يضمن هذا النمو المستوى المعيشي للمجتمع الحاضر أو المستقبلي، مما يتيح للأجيال القادمة ظروف العيش السليم في بيئة نظيفة، كما أنه يقر بصعوبة إرجاع البيئة وحياة الفرد لوضع سبق من أجل تحقيق أهداف التنمية المستديمة.

كما يعرفها **وليم رولكزهاوس** " W.Ruckelshaus " مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها: تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة[3]. بالرجوع إلى هذا التعريف نلمس أنه يركز على الجانبين الاقتصادي والبيئي، وعلى العلاقة الموجودة بينهما دون أن يبرز الجانب الاجتماعي لها.

---

[1] – محمد طاهر قادري، مرجع سابق، ص 48.

[2] – ف. دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، تر: بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش. م.م، ط.1، القاهرة، مصر، 2000، ص 11.

[3] – عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، مرجع سابق، ص 25.

ويعرف الأستاذ **أسامة الخولي** التنمية المستديمة بأنها: تلك التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها... إنها عملية تغير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي، بتناسق يعزز الإمكانات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم.

ومن الملاحظ أن هذا التعريف يحوي مجموعة من التعاريف الفرعية لقضايا هامة تعالج مسألة التنمية المستديمة تتمثل في:

أ- التنمية مطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة، ولسنوات معدودات، ولكن للبشرية جمعاء وعلى امتداد المستقبل البعيد.

ب- التنمية هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها.

ج- مستويات المعيشة التي لا تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الاستدامة على المدى البعيد.

د- الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافياً، ومن ثم فإن التنمية المستديمة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئياً.[1]

وقد أعدت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة، تقريراً وعرف باسم تقرير برونتلاند، والذي سمي باسم « **مستقبلنا المشترك** »، بحيث عرفت التنمية المستديمة فيه بأنها:« التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم »، وهي تحتوي على مفهومين أساسيين هما:

أ- مفهوم الحاجات وخصوصاً الحاجات الأساسية لفقراء العالم، والتي ينبغي أن تعطى الأولوية المطلقة.

ب- فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل.[2]

لقد جاء تعريف هذه اللجنة منسجماً مع حق كل الشعوب في التنمية وتلبية حاجياتهم سواءً كانت الاجتماعية أو الاقتصادية، وهي تمثل لهم طموحات مشروعة في تحسين ظروفهم المعيشية، كما أنها تعتبر عالم يستوطنه الفقر واللامساواة عرضة دائماً للأزمات البيئية وغيرها، لذلك فإن التنمية المستديمة

---

[1] – محمد طاهر قادري، مرجع سابق، ص 51.

[2] – اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**، تر: محمد كمال عارف، سلسلة عالم المعرفة، ع.142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989، ص 69.

تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للمجتمع، وتوسيع الفرص أمام الجميع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل.[1]

كما أن التنمية المستديمة تشمل ما يزيد على النمو، فهي تتطلب تغيراً في محتوى النمو بحيث يصبح أقل مادية واستخداماً للطاقة، وأكثر عدالة في تأثيراته، ويجب تحقيق هذه التغيرات في جميع الدول كجزء من مجموعة الإجراءات للمحافظة على رأس المال البيئي، ولتحسين توزيع الدخل وتخفيض درجة الحساسية للأزمات الاقتصادية.[2]

كما عرف المشرع الجزائري أيضاً التنمية المستديمة، وذلك عندما أصدر القانون رقم:03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأول عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، والذي يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستديمة، حيث نص في المادة الرابعة (04): التنمية المستديمة مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار التنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية [3].

لقد عبر المشرع الجزائري في هذا التعريف عن ضرورة التوافق بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستديمة، بالإضافة إلى أهمية إدخال أو الأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، والذي يضمن استمرارية التنمية سواءً لأجيال الحاضرة أو الأجيال القادمة وبنفس الأهمية.

وعلى أساس كل التعاريف التي أدرجناه يمكن القول أن التنمية المستديمة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة، وهي في معناه العام لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد معدلات تجددها في الطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة – بحيث أن مدة تجددها بطيئة جدا وقد تأخذ ملايين السنيين– أما بالنسبة للموارد المتجددة، فإنه يجب الترشيد في استخدامها، إلى جانب محاولة البحث عن بدائل لهذه الموارد لتستخدم رديفاً لها لمحاولة الإبقاء عليها أطول فترة زمنية ممكنة، وفي كلا الحالتين فإنه يجب أن تستخدم الموارد بطرق وأساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها، على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها.[4]

وقد نجم عن انتشار أفكار الاستدامة على المستوى العالمي، ظهور مفاهيم ومصطلحات جديدة مثل ثقافة الاستدامة، وفلسفة الاستدامة أي تلك المجتمعات التي تطبق التنمية المستديمة، وتسعى إلى

---

[1] – اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مرجع سابق، ص 70.

[2] – دوناتو رومانو، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، دمشق، سوريا، 2003، ص 53.

[3] – الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية، **القانون 03-10**، ع.43، 20- 07 -2003، ص 09.

[4] – عثمان غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص ص: 25- 26.

تحسين مستويات الصحة العامة فيها، وتحقيق نوعية حياة جديدة لسكانها على أساس مبدأ العدالة الاجتماعية، ومن خلال [1]:

أ- مكافحة التلوث بأنواعه وأشكاله المختلفة. **ب**- تقليل النفايات الصلبة والسائلة لأقصى حد ممكن.

ج- زيادة إجراءات حماية البيئة من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية واستغلالها بطريقة عقلانية.

د- استغلال وتطوير الموارد المحلية بما يخدم الاقتصاد المحلي ويعمل على تحقيق نمو معتدل.

هـ- مكافحة مشكلات التفكك الاجتماعي والفوضى وغياب الأمن واستشراء الخوف.

المطلب الثاني: إرهاصات التنمية المستديمة.

من الملاحظ أن تطور مفهوم التنمية على مر التاريخ، وذلك على الصعيدين الدولي والإقليمي بحيث أنه في بدايات القرن الواحد والعشرين، اعترف قادة العالم بمشكلة الاستدامة العالمية، حيث أصبحت موضع نقاش مشترك بين الصحفيين والعلماء والمعلمين والطلاب والمواطنين في مختلف بقاع الأرض، وقد تبين من خلال القمة العالمية للتنمية المستديمة في عام 2002 بجوهانسبورغ بجنوب إفريقيا، بأن العقد الأول من القرن الجديد، على الأقل، سيوجه للتفكير العميق بالمتطلبات التي تفرضها الإنسانية على المحيط الحيوي.

إن فكرة الاستدامة تعود إلى التفويض الجديد الذي تبناه الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة(**IUCN**) منذ أكثر من ثلاثين عاماً وبالتحديد عام 1969[2]، حيث صدر تقرير عن نادي روما والمعنون بـ: حدود النمو في سنة 1970، وتقدم بفرضية الحدود البيئية للنمو الاقتصادي [3]. وقد اتخذت فكرة الاستدامة كمحور عام لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية في ستوكهولم عام 1972، وتمت صياغة هذا المفهوم بشكل خاص لإثبات إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي، والتصنيع بدون إحداث آثار سلبية على البيئة، وفي العقود اللاحقة تطور تفكير التنمية المستديمة السائد من خلال الإستراتيجية العالمية لحماية الطبيعة(1980) وتقرير برونتلاند (1987)، ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو (1992)، بالإضافة إلى خطط الحكومات الوطنية، ومشاركة واسعة من قبل قادة الأعمال والمنظمات غير الحكومية بجميع أنواعها. وعلى مر هذه العقود، تطور تعريف التنمية المستديمة، وقد

---

[1] – عثمان غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص 26.

[2] – الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، **مستقبل الاستدامة إعادة التفكير بالبيئة والتنمية في القرن الواحد والعشرين**، تقرير اجتماع المفكرين للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (**IUCN**)، تر: المكتب الإقليمي لمنطقة غرب ووسط آسيا وشمال إفريقيا، 19-31 كانون الثاني (ديسمبر)2006، ص02. تم تحميله من الموقع **www.iucn.org** تاريخ الاطلاع 2008/01/20 .

[3] – باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، الأهلية للنشر والتوزيع، ط.1، عمان، الأردن، 2003، ص 185.

حدد تقرير برونتلاند قضيتين أساسيتين وهما مشكلة التدهور البيئي التي تصاحب في معظم الأحيان النمو الاقتصادي، وأيضاً الحاجة الملحة لهذا النمو للقضاء على الفقر.[1]

بشكل عام يمكن التمييز بين أربع مراحل رئيسة لتطور مفهوم التنمية ومحتواها في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر، وهذه المراحل هي[2]:

أ- التنمية بوصفها رديفاً للنمو الاقتصادي:

تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريباً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين، بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع وسيلة لزيادة الدخل القومي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة، بعدما فشلت إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، والذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ومن هذه الاستراتيجيات: إستراتيجية المعونات الخارجية والتجارة من خلال زيادة الصادرات[3]، ويعد نموذج والت رستو المعروف باسم **مراحل النمو الاقتصادي** أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم عملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة، فقد اشتمل هذا النموذج على خمس مراحل وهي: **مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ أو التمهيد للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة الاتجاه نحو النضوج، مرحلة الاستهلاك الواسع**[4]. ويجدر بالذكر هنا أن نموذج روستو عن عملية التنمية كان تأثيره أكبر بكثير على المستويين السياسي والشعبي[5]

ب- التنمية وفكرة النمو والتوزيع: غطت هذه المرحلة تقريباً الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعاد اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط، فقد أخذت التنمية تركز على معالجة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة، من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها، وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيرز الشهير الذي يعرف التنمية من خلال حجم المشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع. فالتنمية في دولة ما في نظره هي مكافحة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع، وإذا ما تفاقمت حدة واحدة أو أكثر من هذه المشكلات أو جميعها، فإنه لا يمكن القول بوجود تنمية في تلك الدولة حتى لو تضاعف الدخل

---

[1]- الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، مرجع سابق، ص 03.

[2] – عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص 19.

[3] – عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، المرجع نفسه، ص ص: 19-20.

[4] – فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، طباعة مشتركة بين دار عالم الكتاب الحديث و دار جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، ص ص: 142-145.

[5] – محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، مرجع سابق، ص 157.

القومي والفردي فيه، وكذلك تتجسد هذه المرحلة في نموذج توداور الذي يحدد فيه عملية التنمية في ثلاث أبعاد هي إشباع الحاجات الأساسية، احترام الذات، وحرية الاختيار[1]

ج- التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة /المتكاملة: امتدت هذه المرحلة تقريباً من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة، والتي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى إنها اهتمت أيضاً بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان، ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع، بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى، ووضعت الحلول لكل مشكلة على إنفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة، في كثير من المجتمعات، ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة، التي تعنى بمختلف جوانب التنمية ضمن اطر التكامل القطاعي والمكاني.[2]

د- التنمية المستديمة: منذ بداية ثمانينات القرن العشرين بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئة الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعياً في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم: **التنمية المستديمة** وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك، ونشر لأول مرة في عام 1987.

وقد ارتبط مفهوم التنمية المستديمة بمشكلتين أساسيتين، واللتين تواجهان معظم دول العالم وهذه المشكلات هي:

أ- الانتشار الواسع والمتزايد للفقر. ب- التدهور المستمر للبيئة.[3]

بحيث حاولت إستراتيجية التنمية المستديمة، معالجة قضية النمو السكاني التي واكبتها الضغوط الناجمة عن ارتفاع مستويات المعيشة، والتي يعتقد بأنها العامل الرئيسي في زيادة الطلب على الأراضي الزراعية، والطاقة والموارد المائية، والتي أخذ يستغلها بدرجة لم يسبق لها مثيل، ساعده في ذلك الوسائل المتطورة، فاندفع وراء موارد البيئية يستنفدها ويستغلها إلى آخر قطرة[4]. وقد تم صياغة المراحل الأربعة

---

[1]- عثمان عبد العزيز عجمية وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص 20.

[2] – عثمان عبد العزيز عجمية وماجدة أحمد أبو زنط، المرجع نفسه، ص 21.

[3] – عثمان عبد العزيز عجمية وماجدة أحمد أبو زنط، المرجع نفسه، ص ص: 21-22.

[4] – هيئة البيئة، **التنمية المستدامة ما هي وكيف بدأ التوجه العالمي نحوها**، مجلة الظبي، الإمارات العربية المتحدة، ع.02، فيفري 2006، ص 14.

السابقة لتطور مفهوم التنمية المستديمة في الجدول رقم **(I-02)** بحيث يركز في كل من مرحلة تطور المفهوم والفترة الزمنية التي ظهرت فيها، بالإضافة إلى درجة تركيزها على الموضوعات التي أدرجت فيها وأسلوب معالجتها.

الجدول رقم (I-02): تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ الحرب العالمية الثانية.

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية/ بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية= النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية-منتصف ستينات القرن العشرين	- اهتمام كبير ورئيس بالجوانب الاقتصادية. -اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية. -إهمال الجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل إنسان)
2	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادي	منتصف ستينات- منتصف سبعينيات القرن العشرين	- اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. - اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية - اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة).	-الإنسان هدف التنمية/ تنمية من أجل الإنسان. - الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسان.
3	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف سبعينيات- ثمانينات القرن العشرين	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. - اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية. - اهتمام متوسط بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة).	- الإنسان هدف التنمية/ تنمية من أجل الإنسان. - الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسان. - الإنسان وسيلة التنمية /تنمية بوساطة الإنسان.
4	التنمية المستديمة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى	النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. - اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية. - اهتمام كبير بالجوانب البيئية. - اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة تكاملية مع الجوانب الأخرى (افتراض وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	- الإنسان هدف التنمية/ تنمية من أجل الإنسان. - الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسان. - الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية بوساطة الإنسان.

المصدر: عثمان عبد العزيز عجمية وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص 34.

إن تحقيق المفهوم العملي للتنمية المستديمة يعبر عن وجود بعض الأهداف، والتي عند تحقيقها تدل على تحقيق كلي أو جزئي لهذا المفهوم، غير أن ذلك بالصعوبة بمكان، لأن أهداف التنمية

المستديمة تتعدد وتختلف حسب توجه التعريف، وربما تكون في بعض الأحيان متناقضة، وذلك لأن أهدافها تمثل توليفة من بعض النقاط الهامة جداً. وفي المطلبين التاليين سوف نتناول الأهداف ثم المبادئ التي يمكن أن تنجر عن ذلك.

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستديمة

إن سعي الحكومات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني إلى تحقيق التنمية المستديمة، هو ناجم عن الوعي الذي تكتسبه هذه الفئات، وذلك بالنظر إلى الأهداف الرامية والتي تسعى للحصول عليها، وكنتيجة لذلك سوف تعطي أو تمنح فرصاً للبشرية جمعاء عند تحقيقها، وعلى هذا الأساس وجب الوقوف على أهداف التنمية المستديمة، والتي يمكن أن نعددها فيما يلي:

1- تحقيق نوعية حياة للسكان: تحاول التنمية المستديمة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً وروحياً. عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي[1].

2- احترام البيئة الطبيعية: التنمية المستديمة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة تتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، وإنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.[2]

3- إبراز دور مفهوم التربية البيئية: والتي تسعى إلى إعداد الأفراد ليكونوا متوافقين مع بيئتهم وذلك من خلال فهم نظم البيئة الطبيعية المعقدة، التي هم جزء منها واستخدمها بمسؤولية وتعزيز، كما تعرف التربية البيئية على أنها تعلم كيفية استخدام التقنيات الحديثة وزيادة إنتاجيتها وتجنب المخاطر البيئية وإزالة العطب البيئي القائم واتخاذ القرارات البيئية العقلانية[3]. والهدف من ذلك هو تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وتنمية إحساسهم بالمسؤولية عن تدهور البيئي.

4- تحقيق استغلال عقلاني للموارد: من أجل استهلاك الموارد الطبيعية، ومنع استنزافها حفاظاً على المخزون الاستراتيجي، من هذه الموارد بما يضمن استمرارية المحافظة على مكونات البيئة، فالموارد الطبيعية ليست ملكاً للأجيال الحاضرة فقط بل إن للأجيال القادمة نفس الحقوق فيها.[4]

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية

---

[1]- عثمان غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص 29.

[2]- عثمان غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، المرجع نفسه، ص 29.

[3] – راتب السعود، **الإنسان والبيئة دراسة في التربية البيئية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 214.

[4] – أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سابق، ص 102.

استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطراً عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.[1]

6- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع: وبطريقة تلاءم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن، الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها[2]، ويتم التغيير هذا فيما يعرف بالاستهلاك المستديم، والذي يعرف بأنه استعمال السلع والخدمات التي تلبي الحاجات الأساسية للأشخاص، وتحمل أحسن نوعية للحياة بالإضافة إلى كل ما يقلل استعمال الموارد الطبيعية.[3]

أما فيما يتعلق بالهدف الأساسي للتنمية المستديمة فهو الوفاء بحاجات البشر وتحقيق الرعاية الاجتماعية على المدى الطويل، مع الحفاظ على قاعدة الموارد البشرية والطبيعية، ومحاولة الحد من التدهور البيئي، ومن أجل تحقيق ذلك يجب التوصل إلى توازن ديناميكي بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وإدارة الموارد وحماية البيئة من جهة أخرى.[4]

ويعتبر إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية من بين أهم الإعلانات التي صدرت بشأن التنمية المستديمة، وذلك على اعتبار أنه يسطر الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستديمة، وهي آليات مهمة لتعزيز أولويات السياسات الاجتماعية والاقتصادية والربط بينها، ومنحت لجميع البلدان مهلة إلى غاية عام 2002 بهدف صياغة ووضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستديمة، وتعكس إسهامات ومسؤوليات جميع الأطراف المعنية. كما قام رؤساء وحكومات 147 دولة وحكومة في سبتمبر 2000، بالتوقيع على إعلان الألفية[5]، وبين الجدول رقم (I- 03) أهداف التنمية للألفية الثالثة وغاياتها.

كما أصدرت الأمم المتحدة تقريراً عن قمة الأرض بجوهانسبروغ، والتي دامت من26 أوت -04 سبتمبر 2002 بجنوب إفريقيا، والذي تمحور حول التنمية المستديمة، ويمثل الجدول رقم (I- 04) الأهداف الأساسية من تحقيق التنمية المستديمة، والتي تمثل سبع أهداف في كل من الأبعاد الثلاثة للتنمية المستديمة، البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حيث يفسر كل هدف من هذه الهداف والعلاقة التي تربطه بالبعد.

---

(1)- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص 29.

(2)- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، المرجع نسفه، ص 30.

(3) – CHANTAL Bonnet, **Marché et Développement Durable un modèle gagnant**, éditions Alpha, Alger, 2006, p73.

(4) – نادية حمدي صالح، **الإدارة البيئية المبادئ والممارسات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة، مصر، 2003، ص ص:32- 33.

(5) – محمد الطاهر قادري، مرجع سابق، ص 59.

الجدول رقم (I- 03): أهداف التنمية للألفية الثالثة وغايتها.

➢ **الهدف الأول: استئصال الفقر والجوع.** • **الغايـة01:** بـين 1995و2015، إنقـاص نسبة من يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف. • **الغايـة02:** بـين 1995و 2015، إنقـاص نسـبة الـذين يعـانون مـن الجـوع إلـى النصف. ➢ **الهـدف الثـاني: تحقيـق التعلـيم الابتدائي الشامل.** • **الغاية 03:** ضمان تكوين للأطفال في كل مكان، الصبيان والبنات على نحو مماثل، قـادرين بحلـول العـام 2015 علـى إكمـال المقرر التعليمي للمدارس الابتدائي. ➢ **الهدف الثالث: الحث على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء.** • **الغاية04:** إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، والمفضل حدوث ذلك بحلول العام 2005، وفي جميع مستويات التعليم خلال فترة لا تتجاوز العام 2015. ➢ **الهدف الرابع: تخفيضلا نسبة وفيات الأطفال.** • **الغايـــــة05:** بـــين عـــامي 1990و2015، تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين.	➢ **الهـدف الخـامس: تحسـين الصـحة الأمومية.** • **الغاية 06:** بين عامي 1990 و2015، تخفيض معدل وفيات النساء إبان الحمل والوضع بنسبة ثلاثة أرباع. ➢ **الهـدف السـادس: مكافحـة فيـروس نقص المناعة البشرية/ متلازم نقص المناعـة المكتسـب (الايـدز/السـيدا) والملاريا وأمراض أخرى.** • **الغايـة 07:** بحلـول عـام 2015، وقـف نهـــائي لانتشـــار فيـــروس نقـــص المناعـة/الايـدز، ومتابعـة مـا بُـدّى مـن العمل على عكس اتجاههما. • **الغايـة 08:** بحلـول عـام 2015، وقـف نهـائي لمـدى حـدوث الملاريـا وأمـراض رئيسة أخرى، ومتابعة ما بُدّى من العمل على عكس اتجاههما. ➢ **الهـدف السـابع: ضـمان الاسـتدامة البيئية.** • **الغايـــة09:** دمـــج مبـــادئ التنميـــة المستديمة في سياسات البلد وبرامجه، وعكـس الاتجـاه فـي خسـارة المـوارد البيئية. • **الغاية 10:**بحلول عام 2015، إنقاص نسـبة منعـدمي فـرص الحصـول علـى مياه الشرب المأمونة إلى النصف • **الغاية11:** بحلول العام 2020، تحقق تحسن هام في حياة ما لايقل عن مائة مليـون مـن القـاطنين فـي أحيـاء فقيـرة مكتظة. ➢ **الهـدف الثـامن: تطـوير شـراكة عالمية شاملة للتنمية.**	• **الغايـة 12:** مزيد مـن التطـوير لنظـامي تجـاري ومـالي منفـتح، متوقـع السـلوك، غيـر تمييـزي (يشـمل الالتـزام بـالحكم الصالح والتنمية وتخفيض الفقر). • **الغاية 13:** معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل الدول نمواً (بما في ذلك إمكانات الصـــادرات المعفيـــة مـــن التعرفـــات والحصـص المحـددة، وبرنـامج مكعـزز للتخفيـف مـن أعبـاء الـديون الثنائيـة الرسـمية أو إلغاؤهـا، ومسـاعدات إنمـاء رسـمية أكثـر سـخاءً للبلـدان الملتزمـة بتخفيض الفقر.) • **الغاية 14:** معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان المحاطة باليابسة والدول الجزرية الصـغيرة الناميـة (عبـر برنـامج العمـل للتنميـة المسـتديمة الخاصـة بالـدول الجزريـة الصـغيرة الناميـة، وعبـر أحكـام الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة.) • **الغايـة15:** التعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية من خلال إجـراءات قطريـة ودوليـة لجعـل الـديون قابلة للتحمل على الأمد الطويل. • **الغايـة 16:**بالتعـاون مـع الـدول الناميـة، تطوير استراتيجيات لإتاحة العمل اللائق والمنتج لمن هم في سن الشباب. • **الغيـة17:** بالتعاون مع شركات الأدويـة، تـأمين فـرص الحصـول علـى عقـاقير جوهريـة فـي الـدول الناميـة بأسـعار محمولة. • **الغاية 18:**بالتعاون مع القطاع الخاص، جعل فوائـد التقانـات الجديـدة، وبخاصـة تقانات المعلومات والاتصالات، متوفرة.

المصدر: محمد طاهر قادري، مرجع سابق، ص 71.

الجدول رقم (I– 04): الأهداف الأساسية من تحقيق التنمية المستديمة.

نوع الاستدامة / الهدف	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كافي ورفع كفاءة استخدام التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية	تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الايكولوجية .
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الاقليم والتصدير (وزيادة الصادرات)	تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والمنظمة الداعمة للحياة.
المأوى والخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات.	ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب وتوفير المواصلات والصرف الصحي للأغلبية الفقيرة.	ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية والوصلات والاستعمال المنزلي.	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي وتعميم الكهرباء.	خفض الآثار البيئية للوقود الحفري على النطاق المحلي والإقليمي والعلمي والتوسيع في تنمية واستعمال الغابات والبدال الأخرى .
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة.	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية.
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي	دعم المشاريع الصغيرة وإيجاد الوظائف للأغلبية الفقيرة في مختلف القطاعات (في القطاع غير الرسمي)	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية

المصدر: – أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سابق، ص ص: 90–91.

– محمد الطاهر قادري، مرجع سابق، ص 71.

المطلب الرابع: مبادئ وخصائص التنمية المستديمة

إن لتحقيق أي هدف من الأهداف السابقة للتنمية المستديمة، وجب تحديد المبادئ الأساسية التي لا يجب التنازل عنها من أجل الوصول إلى هذا الهدف، وإذا كانت العلاقة بين النمو من جهة والبيئة بما تحتويه من موارد من جهة أخرى على أنها علاقة تكاملية، وليست علاقة تنافرية أو صراع، ذلك أن تحقيق نمو اقتصادي يعتمد على حماية البيئة ويحتاج لوجود موارد، وإذا كانت هذه الموارد مدمرة أو مستنزفة، فإنه لا يمكن أن يتحقق النمو بالكم والكيف الذي نريده، كذلك فإن المحافظة على الموارد واستغلالها بشكل عقلاني يساهم في حصول النمو الاقتصادي، وهذا يعني أن الجهود الموجهة لحماية البيئة تعزز من حماية التنمية واستمراريتها، إن هذه العلاقة بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى هي التي حددت المبادئ الأساسية، التي قام عليها مفهوم التنمية المستديمة ومحتواها وهذه المبادئ هي[1]:

1- استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة: يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطاً أساسياً لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة، وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري، ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل وإن أي تغير يطرأ على محتوى وعناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس ويؤثر تأثيراً مباشراً في عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى، ومن ثم في النظام الكلي للأرض، لذلك تعمل التنمية المستديمة من خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبها وأحجامها المختلفة، وبشكل يفضي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض عامة، إن استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ودون أن يتقدم أي جانب على حساب الجوانب الأخرى أو يؤثر فيها بشكل سلبي.

وقد حددت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقريرها « مستقبلنا المشترك » أنه لتحقيق التنمية المستديمة، فإننا سنحتاج للنظم السبعة التالية[2]:

1- أ: نظام إنتاجي: يراعي كل الأمور والاعتبارات اللازمة للمحافظة على القاعدة البيئية للتنمية.

1- ب: نظام تكنولوجي: يمكنه أن يبحث باستمرار عن إيجاد حلول جديد مبتكرة.

1-ج: نظام اقتصادي: قادر على توليد الفوائض والمعرفة التقنية على أسس من التواصلية والاستقلالية.

1- د: نظام دولي: يراعي أنماط وأشكال التواصلية في التجارة والتمويل.

1-هـ: نظام اجتماعي: يقم حلول للتوترات التي تظهر نتيجة التضاربات التي قد تصاحب التنمية.

1- و: نظام سياسي: يؤمن مشاركة المواطن المؤثرة في صنع القرار.

1- ز: نظام إداري: يتسم بالمرونة ولديه القدرة على التصحيح والعلاج الذاتي.

---

[1] – عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص 30.

[2]– أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سابق، ص 93.

2-المشاركة الشعبية[1]: التنمية المستديمة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصاً في مجال تخطيط التنمية المستديمة، ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستديمة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواءً أكانت مدناً أم قرى. وهذا يعني أنها تنمية من أسفل، يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية، والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها. ولعل الأسباب التي جعلت من التنمية المستديمة تنمية من الأسفل، تكمن في الدور المتعاظم للحكومات المحلية والمجالس البلدية والقروية، التي تصدر يومياً عشرات القرارات، التي تخدم حاجات وأولويات المجتمع المحلي، وتعمل على تشكيله وفق نمط معين. وبعبارة أخرى فإن الديمومة البيئية والاجتماعية على الصعيد المحلي، تتمحور حول إدارة الموارد واستخدام الأنظمة الديمقراطية في صنع القرار، حيث يتقاسم مستخدمو الموارد القوة والسلطة في صنع القرار مع منظمي هذه الموارد، ويقومون بذلك ضمن نظام مرن يشجع استمرار التقييم والمراجعة والتغيير بينما يعمل على حماية حقوق الإنسان الأساسية[2]

من خلال ما سبق يمكن أن نحدد خصائص التنمية المستديمة في العناصر التالية[3]:

أ- الاستمرارية: وهو ما يتطلب توليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه بما يمكن من إجراء الإحلال والتجديد والصيانة الموارد.

ب- تنظيم استخدام الموارد الطبيعية: سواءً الموارد غير المتجددة (القابلة للنفاد- الناضبة) أو المتجددة بما يضمن تحقيق مصلحة الأجيال القادمة.

ج- تحقيق التوازن البيئي: وهو معيار الضابط للتنمية المستديمة، ويعني المحافظة على البيئة بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية، وإنتاج ثروات متجددة مع استخدام العادل للثروات غير المتجددة وتجدر الإشارة، إلى أن الهدف هنا ليس فقط تحسين البيئة، ولكن أيضاً إيجاد نوع من التكامل في عملية صنع القرار. ولذا يمكن القول أن هناك ربطاً واضحاً وأكيداً بين التنمية والبيئة، وأن البيئة عنصراً أساسياً ضمن أي نشاط إنمائي.

---

(1) – عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص 31.

(2) – باربرا روز جونستن، **من يدفع الثمن الإطار الثقافي للأزمة البيئية**، تر: صادق إبراهيم عودة، دار الفارس للنشر والتوزيع، ط.01، عمان، الأردن، 1998، ص 249.

(3) – أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سابق، ص ص: 92- 93.

3- التنمية المستديمة تعتمد على الأسس والاعتبارات البيئية: بما أن الهدف منها توصيل رأسمال الطبيعي إلى الأجيال اللاحقة، وإعطاء صورة اجتماعية جديدة للطبيعة، هو ما يؤدي إلى البحث في المقام الأول عن مصادر التلوث[1]، وذلك فيما يتعلق بكل من:

- **قاعدة المخرجات** حيث يجب أن يكون توليد المخلفات بما لا يتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو أن تضر بقدرتها على الاستيعاب في المستقبل أو تضر بأحد خدماتها.

- **قاعدة المدخلات:** وتشمل المصادر المتجددة فاستهلاك هذه المصادر يجب أن لا يتعدى قدرتها على إعادة التوليد، والمصادر غير المتجددة فاستهلاكها يجب أن يكون أقل من المعدل التاريخي لتطوير المستخدم للمصادر المتجددة، كما يجب أن يتم استثمارها حسب قاعدة سرفيان كوزي للتنمية المستديمة والتي تنص على أن الناتج من استخدام المصادر المستنفدة يجب استخدام جزء منه في تلبية وإشباع الحاجات الحالية واستثمار باقي العائد في مشاريع مستقبلية تخدم الأجيال القادمة.

4- تحفيز المشاركة الشعبية العامة: وتنسيق الرؤى المختلفة للإبداع والعمل نحو تحقيق أهداف مشتركة للمستقبل ولتدعيم منهجية متكاملة للتواصلية.

5- التعلم: من الآخرين ونقل التطبيقات والممارسات المثلى لتحسين البيئة.

المبحث الرابع: أبعاد التنمية المستديمة وإشكالية قياسها

انطلاقا من المبحث السابق، والذي يؤسس لمبادئ وأهداف التنمية المستديمة، تبرز أو تتجلي لنا ثلاث أبعاد تندرج ضمنها، والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في أي تقييم للمشاريع، قد تنجز في المستقبل، حتى لا تترتب عنها مشاكل يمكن تخل بتوازن أي عنصر أو بعد من أبعاد التنمية المستديمة و تتمثل أبعادها في البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

ومن خلال هذه الأبعاد، تم إدراج (اقتراح) بعض المؤشرات التي يمكن وعن طريقها قياس التنمية المستديمة، بالرغم من النقائص التي يمكن أن تتخللها، عند تقييم الأوضاع وإعادة توجيه المشاريع التنموية في حالة وجود أي خلل، أو تدعيمها في حالة وجود نتائج طبية تترتب عن هذه المشاريع، وفي هذه المبحث سوف نتناول أبعاد التنمية المستديمة بالإضافة إلى المؤشرات التي تم اختيارها من أجل قياسها.

(1) - BEAT BÜRGENMEIER , **économie du développement durable**, de boeck,2édition, Bruxelles, 2007, pp : 43-44.

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستديمة

لقد تم إدراج أكثر من بعد، بهدف تحقيق التنمية المستديمة، وذلك وهي تتعدد وفق أهمية البعد الذي تم إدراجه، وهذا وفق أهم الدراسات وللإشارة إشارة واضحة وصريحة إلى أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة ويمكن التعامل مع هذه الأبعاد على أنها منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستديمة حيث تتكون كل منظومة فرعية من هذه المنظومات من عدة منظومات الفرعية الأخرى أو العناصر التي يمكن تحديدها في الشكل رقم (I-1

الشكل رقم (I-01) : ترابط أبعاد عملية التنمية المستديمة

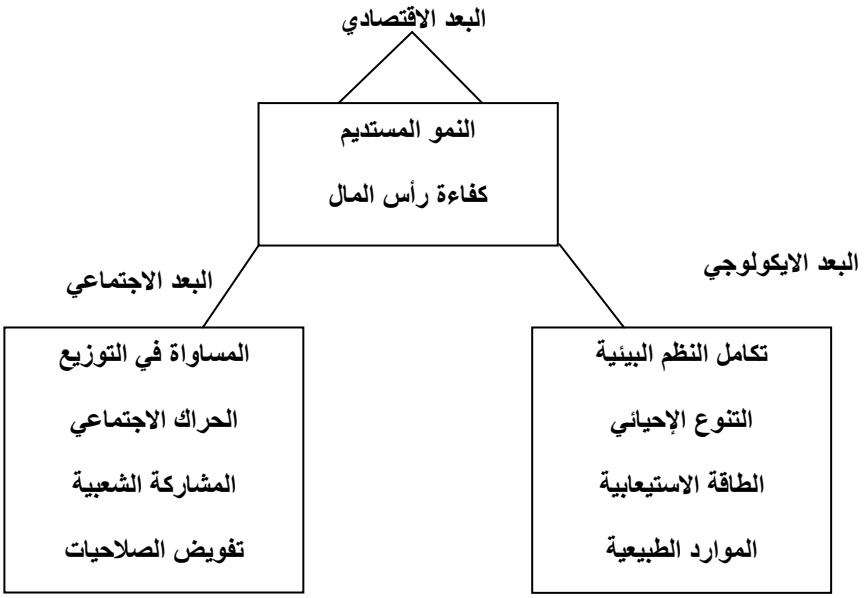

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص 41.

بحيث يوضح الشكل رقم **(I-01)** على الترابط بين كل البعد الاقتصادي، والذي يتكون من **النمو الاقتصادي المستديم** في غير تنمية مشوهة، حيث حدد بعض الباحثين عدة أنواع من النمو الناتج عن التنمية المشوهة وهي على النحو التالي[1]:

أ- النمو في ظل غياب الديمقراطية.

ب- النمو بلا فرص عمل.

ج- النمو بلا جذور.

د- النمو عديم الشفقة.

هـ- النمو بلا مستقبل.

و- النمو المرتبط بتدهور شروط التبادل.

[1] – منور أوسرير، مرجع سابق، ص ص: 07- 08.

بالإضافة إلى كفاءة رأس المال وذلك لكي تقوم هذه التنمية على قاعدة صلبة لابد أن تستند وتعتمد على واقع مخزون رأس المال الذي يديمها[1]، والبعد الاجتماعي الذي يتكون من المساواة في التوزيع بين أفراد المجتمع ككل دون تمييز، والحراك الاجتماعي والمشاركة الشعبية وتفويض الصلاحيات في تحديد القرارات التنموية أو تنفيذها وتقييمها، هو ما يعني التطوير المؤسسي لكل منظمات المجتمع المدني.

والبعد البيئي أو الايكولوجي، والذي يركز على عدة نقاط أساسية، تتحدد في تكامل نظم البيئية التي تحدد التوازن البيئي والتنوع الإحيائي، بالإضافة إلى الطاقة الاستيعابية للبيئة، حيث لم تعد البيئة اليوم هي البيئة التي كان يراه الناس لا حدود لطاقتها الاستيعابية، كما أنه لا علاقة بين كل من الأبعاد الثلاث وأنها منفصلة عن بعضها البعض وهو ما يمثله الشكل رقم (I– 02)، بل أصبحت اليوم في حالة جد متقدمة من التدهور، وهو ما يجعل الأمر أكثر صعوبة في تعامل معها. والموارد الطبيعية وأهميتها تكمن في أنها هي جزء موارد الإنتاج التي يحتاجها البعد الاقتصادي، وإذا علمنا أن هذه الموارد في حالة استنزاف مستمر فهمنا العلاقة التي تربط البعد البيئي والبعد الاقتصادي والاجتماعي.

الشكل رقم (I- 02): النظرة السابقة للعلاقة بين أبعاد التنمية المستديمة

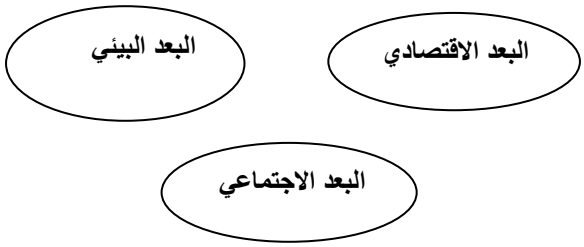

المصدر: أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سابق، ص 88

وباعتبار أن التنمية المستديمة بمفهومها الواسع، تشمل العديد من العناصر التي تضمن استمرار العوامل المؤثرة في الموارد الطبيعية، وقد كان الهدف منها هو جمع الأبعاد الثلاثة في توليفة واحدة أو التوفيق بين الأبعاد الثلاثة، بما يحقق التعادلية بين كل من متطلبات الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بالإضافة إلى أنها تسعى إلى بلوغ الحد الأقصى من هذه الأنظمة[2].

وقد اعتمدت بعض المنظمات الدولية على بعض النماذج أو أشكال، تبين من خلالها أهمية كل عنصر من الأبعاد الثلاثة، وكمثال على ذلك فإن برنامج الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة للأعوام 2005–

[1] – عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص40.

[2] – أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سابق، ص 89.

2008 الذي تم تبنيه عام 2005 شكل الدوائر المتداخلة، لبيان الحاجة إلى دمج الأبعاد الثلاثة بطريقة أفضل، مع العمل على تقويم التوازن بين أبعاد الاستدامة.[1]

حيث يمثل الشكل رقم **(I- 03)** دوائر متحدة المركز تعبيراً عن درجة الترابط بين الأبعاد الثلاثة، فكل بعد يرتكز على البعد الأخر وفي المركز.

الشكل رقم (I- 03): دوائر متحدة المركز

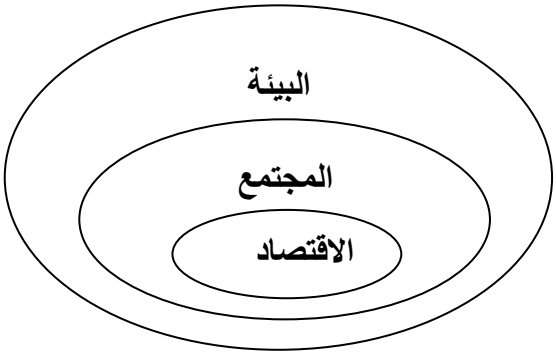

المصدر:- الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، مرجع سابق، ص 03.

- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص 43.

كما أنه اعتمدت نماذج أخرى لطرح من خلالها تصور أبعاد التنمية المستديمة، وذلك على شكل أعمدة الشكل رقم **(I- 04)**، غير أن هذا الشكل لم يسلم من بعض الانتقادات على أساس أنه غير دقيق، لأنه يلمح بأن المجال مفتوح دائماً أمام تقديم تنازلات مقابل الاكتساب بين الأبعاد الثلاثة البيئية والاجتماعية والاقتصادية للاستدامة.

الشكل رقم (I- 04): الأعمدة الثلاثة للتنمية المستديمة

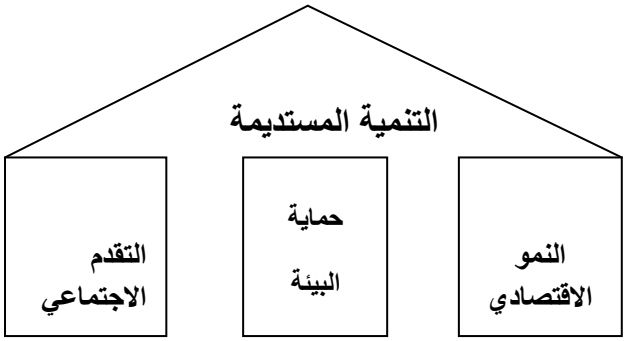

المصدر: الاتحاد الدولي لحماية الطبيعية، مرجع سابق، ص03.

[1] – الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، مرجع سابق، ص 03.

ويجد بالذكر هنا التفريق بين الاستدامة القوية، والتي لا تسمح فيها بالتنازلات مقابل الاكتساب وإن وجدت فتكون محدودة، والاستدامة الضعيفة حيث تكون التنازلات مسموحة فيها ويستخدم مصطلح رأس المال الطبيعي الأساسي لوصف عناصر المحيط الحيوي، والتي لا يمكن التنازل عنها مقابل الاكتساب (مثل الأنظمة البيئية أو الكائنات الحية)، ولكن رغم ذلك وفي حياتنا العملية تسمح قرارات التنمية التي تتخذها الحكومات، والقطاعات التجارية بالتنازلات مقابل الاكتساب، وتضع الاقتصاد في المرتبة الأولى على حساب أبعاد الاستدامة الأخرى.[1]

بالرغم من ذلك يوجد بعض الباحثين يرون أن الاستدامة القوية والاستدامة الضعيفة للتنمية المستديمة إنما مرده إلى مستوياتها، حيث يقع مجال النشاطات الاقتصادية ضمن مجال النشاطات الإنسانية، وهذه الأخيرة ضمن الدائرة البيولوجية، ونتيجة علاقة التضمين هذه هي أن النشاطات الاقتصادية لن تستمر، كما أنها ستنمو بشكل متضائل على المدى الطويل، إذا تم الإضرار بشكل كبير بالطبيعة (والتي تمدها بالموارد المادية والطاقوية، وكذا بقدرات تطهير اعتبرت طوال الوقت غير محدودة وبالتالي فإن فكرة الاستدامة القوية ترفض فكر الإحلال بين مختلف أشكال رأس المال " البشري، مالي، تكنولوجي..."، وتدعم ضرورة بقاء- على الأقل- جزء من مخزون رأس المال الطبيعي)، ويوضح الشكل رقم (**I- 05**) إمكانية التوسع نحو الخارج في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تتم في إطار الحدود البيئية لضمان وجود استمرارية العملية التنموية.[2]

الشكل رقم (I- 05): مستوى الاستدامة القوية

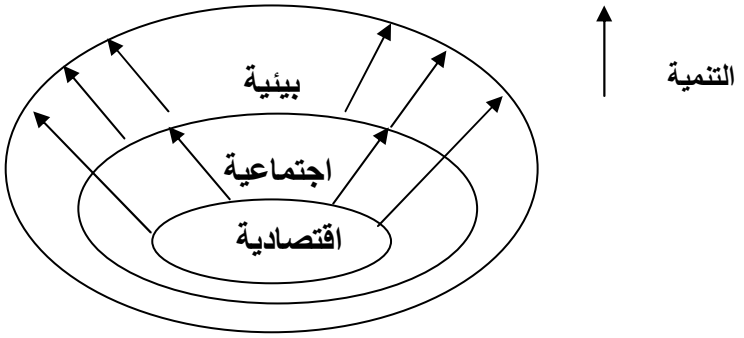

المصدر: عبد الله الحرتسي حميد، مرجع سابق، ص 27.

[1]- الاتحاد العالمي لحماية الطبيعة، مرجع سابق، ص 04.

[2]- عبد الله الحرتسي حميد، **السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر 1994- 2004**، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية- قسم العلوم الاقتصادية-، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2005، ص 27.

وعلى عكس يفترض مستوى الاستدامة الضعيفة، دوما درجة من الإحلال بين مختلف أشكال رأس المال، حيث يعتبر بقاء مخزون رأس المال الإجمالي المجمع ثابتا على الأقل، شرطاً كافياً لضمان الاستدامة البيئية.

بمعنى: **رأس المال « الطبيعي + التكنولوجي+ بشري+ مالي » = ثابت**

الشكل رقم (I- 06): مستوى الاستدامة الضعيفة

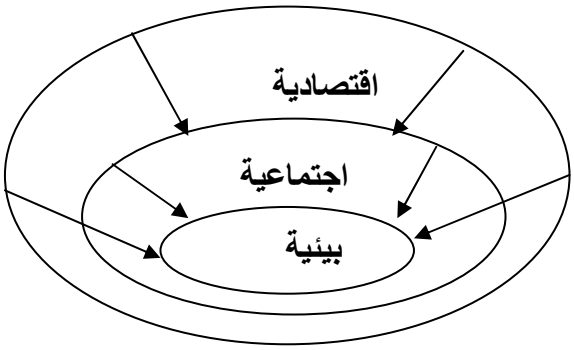

المصدر: عبد الله الحرتسي حميد، مرجع سابق، ص28

ويوضح الشكل رقم **(I- 06)** والذي يمثل مستوى الاستدامة الضعيفة، كيف أن التوسع في البعدين الاقتصادي والاجتماعي على حساب رصيد الموارد البيئية شريطة بقاء رصيد رأس المال الإجمالي ثابتاً من خلال اتجاه عمليات التنمية نحو الداخل.[1]

وهو ما يدل على الضغوط المستمرة التي تنشأ من البعدين الاقتصادي والاجتماعي، وإلى أي حد يمكن أن تكون التنازلات في هذا المستوى من التنمية المستديمة. كما ذكرنا سابقاً أن التنمية المستديمة هي عملية تؤخذ بموجبها جميع الأبعاد بعين الاعتبار، وبذلك تنتج علاقة مرتدة بين كل الأبعاد، وحيث يمثل هذه العلاقة الشكل رقم **(I-07)**، وبما أن التنمية المستديمة بأبعادها الثلاثة تنطوي على ضرورة إجراء تغيرات رئيسة وضرورية في المجتمع، ولكي تقوم التنمية على قاعدة صلبة كما ذكرنا سابقاً على رأس المال الذي يديمها، ورأس المال الذي نقصده ليس رأس المال التقليدي المعروف بوصفه أحد عناصر الإنتاج ومكوناته، وإنما رأس المال الذي يشمل كل معطيات ومقدرات المجتمع ويعكس محتويات ومكونات أبعاد هذه التنمية، وهو بهذا المفهوم يقسم إلى خمسة أنواع هي[2]:

أ- رأس المال المادي: ويقصد به رأس المال النقدي.

ب- رأس المال الطبيعي: ويعني الموارد الطبيعية والنظم الطبيعية.

---

[1]- عبد الله الحرتسي حميد، مرجع سابق، ص 28.

[2] – عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص ص: 44- 45.

ج- رأس المال الإنتاجي: ويشمل الأصول المادية القادرة على الإنتاج السلع والخدمات.
د- رأس المال البشري: ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة.
هـ- رأس المال الاجتماعي: ويشمل الثقافة السائدة بكل قيمها وعاداتها وتقاليدها.

الشكل رقم (I- 07): العلاقة التكاملية بين أبعاد التنمية المستديمة

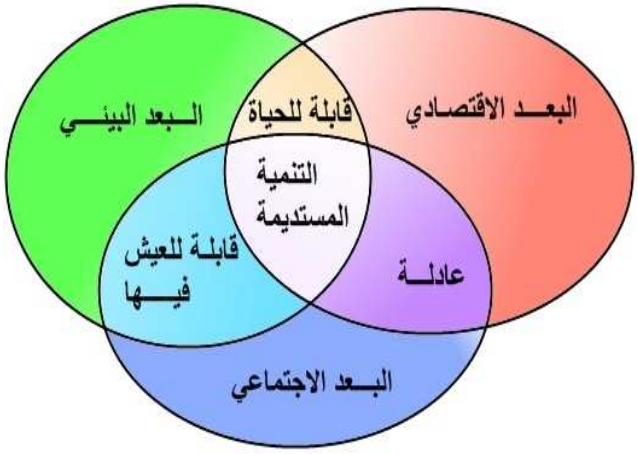

المصدر: من إعداد الطالب.

وترتبط كل أنواع رأس المال مع بعضها البعض وذلك لتحقيق التنمية المستديمة، فإنه لابد من التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد إلى تكثيف تكنولوجيا المعلومات، وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي إلى الاعتماد على رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي، وبالتالي فإن التنمية المستديمة يمكن أن تحدث فقط، إذا تم الإنتاج بطرق ووسائل تعمل على صيانة وزيادة مخزون رأس المال بأنواعه المذكورة، وعليه فإن العمليات الاقتصادية الأساسية الثلاثة الممثلة في الإنتاج والتوزيع، والاستهلاك لابد أن يضاف إليها عملية رابعة هي صيانة الموارد[1].

فمن خلال عملية صيانة الموارد يمكن أن تتحقق التنمية المستديمة، وذلك لأن التنمية الاقتصادية كانت تقتصر على تراكم رأس المال- أو زيادته- دون أي اهتمام لتراكم رؤوس الأموال الأخرى والتي تحتاج إليها التنمية، وبذلك فإن التنمية المستديمة تأخذ بعين الاعتبار المستوى التكنولوجي الذي يتم من خلاله توفير صيانة ملائمة للموارد المتجددة وغير المتجددة على حد السواء.

[1] – عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص 45.

المطلب الثاني: إشكالية قياس التنمية المستديمة وأهم مؤشراتها

بما أنه تم تحديد أهداف ومبادئ التنمية المستديمة، ومن أجل تحقيقها وإبراز مدى التقدم الحاصل في بعد من أبعادها، بالإضافة إلى متابعة جميع النشاطات المسطرة، وجب وضع مؤشرات والتي تساهم في تقييم مدى تقدم الدول، والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستديمة، بشكل فعلي ولابد أن يكون واضحاً أنه رغم كون النواحي الديموغرافية والاقتصادية للنظم البشرية قابلة نسبياً لتمثيلها بالأرقام، فإن النواحي الأخرى ورغم الغموض الذي يكتنف التعبير- بالقياس الكمي- عنها أحياناً، إلا أنها كثيراً ما تفرض علينا إيلاءها الكثير من الأهمية والخضوع لها[1]. مما يستدعي إيجاد بعض المؤشرات الخاصة في هذا المجال، غير أن المؤشر في حد ذاته، يجب أن توفر فيه بعض المواصفات التي تؤهله لهذا الغرض.

فإذا كان تعريف المؤشر هو: « أداة تصف بصورة كمية موجزة وضع ما أو حالة معينة »[2]. كما يمكن تعريفه بأنه:« أداة، تشير إلى قضية أو ظروف معينة ويقيس مقدار التقدم أو التغير الحادث عبر الزمن »[3]. فإن المؤشرات التي نستخدمها تحقق لنا أغراض عدة، حيث يساعدنا على فهم والتعرف على حقيقة موقفنا الحالي، وإلى أين نتجه وكم نبعد عن الوضع المطلوب تحقيقه أو المرغوب الوصول إليه.[4]

كما أن المؤشرات الخاصة بقياس التنمية المستديمة، يجب أن تتوفر على خصائص من بينها[5]:

أ- أن تكون المؤشرات قابلة للقياس.

ب- أن تكون واضحة ودقيقة ويمكن فهمها وتقبلها.

ج- أن تعكس شيئاً أساسياً عن جوانب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

د- أن يمكن التنبؤ بها أو توقعها.

هـ- أن تكون لها مرجعية .

و- أن تقوم على بيانات متاحة أو يمكن جمعها.

ز- أن يمكن التحكم بها.

ن- أن تكون حساسة للزمن وعبر المكان.

ح- أن تساعد على المقارنة مع مناطق أخرى.

---

(1) – باربرا روز جونستن، مرجع سابق، ص 213.

(2)– روي أ. رابابورت، المرجع نفسه، ص 251.

(3) – أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سابق، ص 94.

(4) – أحمد أبو اليزيد الرسول، المرجع نفسه، ص 94.

(5)– عثمان أحمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص 262.

أما عن خصائص المؤشر الجيد فيما يتعلق بقياس التنمية المستديمة، فيكمن حصرها في النقاط التالية[1]:

أ- وثيق الصلة بالقضية أو الموضوع المراد دراسته، **ب**- حساس للتغير عبر الزمن، **ج**- حساس للتغير عبر المكان، **د**- حيوي وقادر على قياس مدى التقدم الحاصل في مجال معين، **هـ**- متكرر وقابل للمقارنة ومؤسس على بيانات تجمع بشكل منتظم، **و**- حقيقي ويعكس الواقع، **ز**- يقدم معلومات وقتية.

وتعتمد نظم تحديد الآثار البيئية، وتقييمها اعتماداً كبيراً على الأساليب القابلة للقياس الكمي والهادفة إلى تحديد « الآثار الهامة» وترتيب أولوياتها. وما أن يتم التعرف على الآثار حتى يصار إلى ترتيبها، ضمن مقياس هرمي حسب ضآلة أو ضخامة الأهمية، ويمثل هذا الترتيب وهذا التحديد « للأهمية» المفتاح التحليلي لتحديد التكاليف، والفوائد المترتبة على العمل المقترح، وبذلك يعطي للقرارات اللاحقة شكلها ومبرراتها.[2]

أم عن المحاولات لإيجاد دراسة شاملة عن المؤشرات، التي يمكن تحديدها وتبنيها من طرف دول العالم، توجد هناك دراسة عن **الاستدامة البيئية**، والتي أعدها المنتدى الاقتصادي العالمي للمؤشرات التنمية المستديمة للعام 2002، وقدمت إلى اجتماع المنتدى دافوس، بالرغم من الانتقادات التي توجه إليه. بالإضافة إلى المؤشرات التي طورتها لجنة التنمية المستديمة في منظمة الأمم المتحدة وتسمى عادة بـ: **الضغط-الحالة- الاستجابة.**

حيث كانت الدراسة التي أعدها المنتدى الاقتصادي العلمي لمؤشرات التنمية المستديمة لعام 2002، وقدمت إلى اجتماع المنتدى دافوس، تمثل أول دراسة مقارنة على مستوى العالم للاستدامة البيئية، حيث شملت الدراسة 182 دولة، وبالرغم من وجود العديد من الانتقادات، حول هذه المؤشرات وأهمها عدم إدماج احتساب كلفة التأثيرات البيئية للدول خارج حدودها، وهذا ما وضع دولا كثيرة من المعروف أنها تأثيرات ملوثة وضارة بيئياً على الموارد الطبيعية خارج حدودها، مثل كندا والولايات المتحدة، ومعظم الدولة الغربية في مراكز متقدمة في قائمة دول ذات الاستدامة العالية[3].

ويعتمد مقياس الاستدامة البيئة على 20 مؤشراً رئيسياً، تنقسم بدورها إلى 68 مؤشراً فرعياً وهو يقدم مؤشراً لدراسة مقارنة للدول، وذلك في مدى نجاحها في تحقيق التنمية المستديمة، وفق أسلوب ومنهجية رقمية دقيقة، ويشكل ذلك إضافة نوعية لأصحاب القرار في هذه الدول لتحليل خطواتهم، السياسية

---

[1]- عثمان أحمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص ص: 262- 263.

[2] – باربرا روز جونستن، مرجع سابق، ص ص: 216- 217.

[3] – باتر محمد علي وردم ، مرجع سابق، ص 209.

والاقتصادية والبيئية، ومراجعتهم لتحسين أدائهم على صعيد التنمية المستديمة. وحسب الدراسة فإنه هناك خمس مكونات رئيسة للاستدامة البيئية وهي[1]:

أ- **الأنظمة البيئية:** تعتبر الدولة ذات استدامة بيئية، بالمدى الذي تتمكن فيه من الحفاظ على أنظمتها الطبيعية في مستويات صحية، وإلى الذي تكون فيه هذه المستويات تتجه نحو التحسن لا التدهور.

ب- **تقليل الضغوطات البيئية:** تكون الدولة ذات استدامة بيئية، بالمدى الذي تكون فيه الضغوطات البشرية على البيئة قليلة، إلى درجة عدم وجود تأثيرات بيئية كبيرة على الأنظمة الطبيعية.

ج- **تقليل الهشاشة الإنسانية:** تكون الدولة ذات الاستدامة البيئية، بالمدى الذي تكون فيه أنظمتها الاجتماعية وسكانها غير معرضين بشكل مباشر للتدهور البيئي، وكلما تراجع مستوى تعرض المجتمع للتأثيرات البيئية كلما كان النظام أكثر استدامة.

د- **القدرة الاجتماعية والمؤسسة:** تكون الدولة ذات استدامة بيئية، بالمدى الذي تكون قادرة على إنشاء أنظمة مؤسسية، واجتماعية قادرة على الاستجابة للتحديات البيئية.

هـ- **القيادة الدولية:** تكون الدولة ذات استدامة بيئية، بالمدى الذي تكون فيه متعاونة دولياً في تحقيق الأهداف المشتركة لحماية البيئة العالمية، وتخفيض التأثيرات البيئية العابرة للحدود.

أما فيما يخص المؤشرات التي طورتها لجنة الأمم المتحدة، والتي تعتبر مؤشرات الأكثر دقة وشمولية، وذلك لأنها تفرق بين مؤشرات الضغط البيئية مثل النشاطات الإنسانية (التلوث، انبعاث الكربون)، ومؤشرات تقييم الحالة الراهنة (ونوعية الهواء، والمياه، والتربة)، ومؤشرات الاستجابة (المساعدات التنموية).

حيث تنقسم عادة إلى أربع فئات رئيسة، وهي تتمحور حول القضايا التي تضمنتها توصيات الأجندة 21، والتي تشكل إطار عمل البيئي في العالم والتي حددتها لجنة التنمية المستديمة في الأمم المتحدة بالقضايا التالية: المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، والنوع الاجتماعي، أنماط الإنتاج والاستهلاك، السكن، الأمن، السكان، الغلاف الجوي، الأراضي، البحار والمحيطات والمناطق الساحلية، المياه العذبة، التنوع الحيوي، النقل، الطاقة، النفايات الصلبة والخطرة، الزراعة، التكنولوجيا الحيوية، التصحر والجفاف، الغابات، السياحة البيئية، التجارة، القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية.

[1]- باتر محمد علي وردم ، مرجع سابق، ص 209.

*** – المؤشرات الاجتماعية[1]:**

أ– المساواة الاجتماعية: وهي تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة، والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة، وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد، وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات، وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة، ومنها الصحة والتعليم والعدالة...الخ.

وهي تقاس بمؤشرين هما:

أ–01: الفقر: ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.

أ–02: المساواة في النوع الاجتماعي: ويمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل.

ب– الصحة العامة: هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستديمة، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية من أهم أهداف التنمية المستديمة، ومؤشرات تتمثل في:

ب–01: حالة التغذية: وتقاس بالحالات الصحية للأطفال.

ب–02: الوفاة: وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات، والعمر المتوقع عند الولادة.

ب–03: الإصحاح: يقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية، والمربوطين بمرافق تنقية المياه، (الصرف الصحي).

ب–04: الرعاية الصحية: وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال، وعموما كل الإحصائيات المقدمة عن الحالة الصحية للسكان.

ج– التعليم: يعتبر من أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة، وهناك ارتباط وثيق بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي. أما مؤشراتها فهي:

ج–01: مستوى التعليم: ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي.

ج–02: محو الأمية: ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

د– السكن: إن توفير المسكن والملجأ المناسب، يعتبر من أهم شروط الحياة وخاصة في المدن الكبيرة التي تتأثر دائماً بالوضع الاقتصادي، ونسبة نمو السكان والفقر والبطالة، وكذلك سوء التخطيط العمراني والحضري، وتشكل عملية الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن أحد أهم أسباب زيادة المستوطنات البشرية العشوائية ونسبة المتشردين وأولئك الذين يعيشون في ظروف صعبة وأن يجدون المأوى الملائم لحقوقهم الإنسانية في العيش في مسكن. أما مؤشر الذي يقيسها فهو:

[1] – باتر محمد علي وردم، المرجع نفسه، ص ص: 211– 214..

د-01: نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص.

هـ- الأمــن: يتعلق الأمن في التنمية المستديمة بالأمن الاجتماعي، وحماية الناس من الجرائم، ومؤشرها فهو:

هـ-01: عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة.

و- السكان: هناك علاقة عكسية بين النمو السكاني والتنمية المستديمة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى كل أنواع المشاكل البيئية، مما ينتج عنه عدم الوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان، وبالتالي تقليل فرص تحقيق التنمية المستديمة.

وتقاس:

و-01: بالنسبة النمو السكاني في الدولة.

***- المؤشرات البيئية[1]:**

أ- **الغلاف الجوي:** هناك العديد من القضايا البيئية الهامة، التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته، ومنها التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء، وترتبط تأثيرات هذه القضايا بشكل مباشر مع صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي. وثلاث مؤشرات رئيسة:

أ-**01: التغير المناخي:** ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاث ثاني أكسيد الكربون.

أ-**02: ترقق طبقة الأزون:** ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.

أ-**03: نوعية الهواء:** ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.

ب- الأراضي: إن استخدام الأراضي تتطلب قرارات سياسية، واقتصادية على درجات متفاوتة من المسؤولية، وبالتالي فإن طرق استخدامات الأراضي هي التي تحدد كيفية التعامل مع الموارد الطبيعية للأرض، والتلوث الذي يصيبها وطرق العناية بها. أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي:

ب-01: الزراعة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.

ب-02: الغابات: ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات.

[1]- باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص ص:214 - 218.

ب-03: التصحر: ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.

ب-04: الحضرنة: ويتم قياسها بسماحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

ج- البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: بما أن مساحة البحار والمحيطات تشغل من 70%- 75% من مساحة الكرة الأرضية، لذا فإن إدارة المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة هو اكبر التحديات التي تواجه البشرية، كما انه من أصعب المهام نظراً لتعقيد الأنظمة البيئية للمحيطات وهشاشتها وكونها الأقل استكشافاً من قبل العلماء، ومما يزيد من أهمية هذه الأنظمة أن أكثر من ثلث سكان العالم الكرة الأرضية يعيشون في المناطق الساحلية وبالتالي تتأثر معيشتهم وأوضاعهم البيئية والاقتصادية والاجتماعية بحالة البحار والكائنات التي تعيش فيها. أما عن مؤشراتها المستخدمة في هذا الجانب:

ج-01: المناطق الساحلية: وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية. (وذلك نظراً لأنه عادة تكون البحار مصبات لجميع النفايات سواء الصناعية أو الحضرية، مما يؤدي إلى موت الكائنات الحية في السواحل التي تتعرض لهذا النوع من النفايات.)

ج-02: مصائد الأسماك: وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسة.

د- المياه العذبة: لا شك أن المياه هي عصب الحياة الرئيس، وهي العنصر الأكثر أهمية للتنمية وكذلك فهي من أكثر الموارد الطبيعية تعرضاً للاستنزاف والتلوث، وتجد كل الدول التي تتميز بقلة مصادر المياه نفسها في وضع اقتصادي واجتماعي صعب، وتعتبر أنظمة المياه العذبة من أكثر الأنظمة البيئية هشاشة، وتعرضاً للتأثيرات السلبية الإنسانية. أما مؤشراتها فتتمثل أساساً في:

د-01: نوعية الماء: وتقاس بتركيز الأكسجين الكذاب عضوياً ونسبة البكتيريا المعوية في المياه.

د-02: كمية الماء: تقاس من خلال حساب كمية المياه السطحية، والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنوياً مقارنة بكمية المياه الكلية.

هـ- التنوع الحيوي: يعتقد البعض أن التنوع الحيوي يعني فقط حماة الحيوانات النباتات البرية وإنشاء المحميات، وان ذلك يصطدم عادة مع التقدم الاقتصادي. ولكن التنوع الحيوي في الواقع من أهم عناصر التنمية المستديمة، إذ لا تعتبر حماية واجباً بيئياً وأخلاقياً فحسب، بل إن الترابط الوثيق بين التنمية والبيئة، حيث أن توسع الأولى أصبح مرتبطاً بجودة الأخيرة، ونظراً للاعتمادات القوية للاقتصاديات الوطنية على الموارد الحيوية والوراثية، والأنواع والأنظمة البيئية فإن حماية التنوع الحيوي والاستخدام المستديم لعناصره، وكذلك الموارد البيئية المتجددة الأخرى يعتبر شرطاً لاستدامة التنمية، وتقاس من خلال مؤشرين هما:

هـ-01: الأنظمة البيئية: بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة.

هـ-02: الأنواع المحمية: ويتم قياسها بحساب نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

*** - المؤشرات الاقتصادية[1]:**

أ- **البنية الاقتصادية:** إن تطوير مؤشرات اقتصادية مستديمة، ولها علاقة مباشرة بالتنمية وتعكس طبيعة تأثير السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية. كما أن التحديات التي تضعها التجارة العالمية وزيادة معدلات الاستهلاك تعطي إحساساً بنمو اقتصادي كبير، ولكنه في الواقع يخفي حقيقة التدهور البيئي والاجتماعي الذي تسببه السياسات الاقتصادية. ومن بين المؤشرات في هذا المجال:

أ-01: الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل الوطني للفرد، نسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني.

أ-02: التجارة: يقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.

أ-03:الحالة المالية: وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج الوطني الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموي الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي.

ب- أنماط الإنتاج الاستهلاك: إن سيادة الأنماط الاستهلاكية الواسعة في العالم اليوم، فإذا كان علماء البيئة يؤكدون على عدم استمرار الموارد الطبيعية في حالة استمرار هذه الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية، وأنه لابد من حدوث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للحفاظ على الموارد ومن أهم المؤشرات في هذا الجانب:

ب-01: استهلاك المادة: وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية.

ب-02: استخدام الطاقة: وتقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة.

ب-03: إنتاج وإدارة النفايات: وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة، وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات.

ب-04: النقل والمواصلات: وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنوياً لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات بالإضافة إلى حجم الحظيرة الوطنية من وسائل النقل المتوفرة.

[1] - باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص ص 218- 219.

الجدول رقم (I–05): مؤشرات التي طورتها الأمم المتحدة.

التسلسل	المؤشر	نوع المؤشر	التسلسل	المؤشر	نوع المؤشر	التسلسل	المؤشر	نوع المؤشر
01	نسبة السكان دون خط الفقر	اجتماعي	18	انبعاث غازات البيوت البلاستيكية	بيئي	35	نسبة الديون من الناتج الإجمالي	اقتصادي
02	معامل جيني لتوزيع الدخل	اجتماعي	19	درجة استهلاك طبقة الأزون	بيئي	36	كثافة استخدام المواد والمعادن	اقتصادي
03	معدل البطالة	اجتماعي	20	درجة تركز الملوثات في المناطق الحضرية	بيئي	37	نسبة المساعدات الخارجية من الناتج الإجمالي	اقتصادي
04	نسبة معدل أجور الإناث إلى أجور الذكور	اجتماعي	21	مساحة الأراضي الزراعية الدائمة	بيئي	38	نسبة معدل استهلاك الطاقة السنوي للفرد	اقتصادي
05	مستوى التغذية للأطفال	اجتماعي	22	استعمال المخصبات	بيئي	39	نسبة استهلاك الطاقة من المصادر المتعددة	اقتصادي
06	معدل الخصوبة	اجتماعي	23	استعمال المبيدات الزراعية	بيئي	40	كثافة استغلال واستهلاك الطاقة	اقتصادي
07	العمر المتوقع عند الميلاد	اجتماعي	24	نسبة مساحة الغابات إلى مساحة الكلية	بيئي	41	كميات النفايات الصناعية والمنزلية	اقتصادي
08	السكان المخدومون بالصرف الصحي	اجتماعي	25	كثافة استغلال أخشاب الغابات	بيئي	43	كميات النفايات الخطرة	اقتصادي
09	السكان المخدومون بمياه الشرب	اجتماعي	26	مساحة الأراضي المتصحرة	بيئي	44	إدارة النفايات المشعة	اقتصادي
10	الأطفال المحصنون ضد الأمراض	اجتماعي	27	نسبة السكان المقيمون في المناطق الساحلية	بيئي	45	تدوير النفايات	اقتصادي
11	الأطفال في مرحلة التعليم الأساسي	اجتماعي	28	معدلات الصيد حسب النوع	بيئي	46	المسافة المقطوعة للفرد بواسطة وسائط النقل	مؤسسي
12	الشباب في مرحلة التعليم الثانوي	اجتماعي	29	معدلات تراجع مستوى المياه الجوفية	بيئي	46	الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستديمة	مؤسسي
13	معدل الأمية	اجتماعي	30	نسبة مساحة المحميات المساحة الكلية	بيئي	47	تطبيق المعاهدات الدولية الخاصة بالاستدامة	مؤسسي
14	مساحة المسكن م^2 للفرد	اجتماعي	31	أنواع النباتات والحيوانات المنقرضة	بيئي	48	السكان نسبة عدد المشتركين بشبكة الانترنيت إلى مجموع	مؤسسي
15	عدد الجرائم لكل 100000 من السكان	اجتماعي	32	نصيب الفرد من الدخل	اقتصادي	50	عدد خطوط الهاتف لكل 1000 فرد	مؤسسي
16	معدل النمو السكاني	اجتماعي	33	نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي	اقتصادي	50	نسبة الإنفاق على البحث العلمي	مؤسسي
17	سكان الحضر في التجمعات الرسمية وغير الرسمية	اجتماعي	34	الميزان التجاري	اقتصادي	51	الخسائر البشرية والاقتصادية نتيجة الأخطار الطبيعة	مؤسسي

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص ص270–272.

كما أن بعض المؤلفين يركزون على مؤشرات أخرى، وهي مؤشرات التنمية البشرية أو ما أطلق عليها اسم **التنمية الإنسانية**، فإذا كان تعريفها والصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1990 بأنها عملية توسيع الخيارات الناس[1]، ليؤكد على دور العنصر البشري كأداة وغاية للتنمية الشاملة[2]، كما أشار تقرير التنمية البشرية لعام 1994 إلى أن التنمية البشرية المستديمة هي:« نموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية، إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع المجالات، وهو يحمي أيضاً خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل»[3]، والواقع أن الخيارات هي تعبير عن مفهوم أرقى، يعبر عن حق البشر الجوهري في هذه الخيارات، ومن حيث المبدأ، فإن هذه الخيارات يمكن أن تكون بلا نهاية وتتغير بمرور الوقت، إلا أن الخيارات الأساسية الثلاث هي[4]:

أ- أن يحي الإنسان حياة مديدة وصحية.

ت- أن يكتسب المعرفة.

ج- أن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق.

وبعد صدور تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، والذي أدرج فيه ستة مؤشرات أساسية للتنمية الإنسانية وهي كالتالي[5]:

أ- العمر المتوقع عند الميلاد: كمقياس عام للصحة في مجملها.

ب- التحصيل العلمي: كما يعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حساب مقياس التنمية البشرية.

ج- مقياس الحرية: تعبيراً عن مدى التمتع بالحريات المدنية والسياسية.

د-مقياس تمكين النوع: كما يحسبه برنامج الإنمائي، حيث يعكس مدى توصل النساء لقوة في المجتمع

هـ- الاتصال بشبكة الانترنت: مقاساً بعدد الحواسيب الانترنت الأساسية للسكان للتعبير عن التواصل مع شبكة المعلومات الدولية.

---

(1)- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستديمة في الوطن العربي**، دار دجلة، ط.1، عمان، الأردن، 2008، ص 61.

(2) – بوعلام معوشي، **التنمية البشرية في الجزائر بين الواقع والطموح**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ع.16، دالي إبراهيم، الجزائر،2007، ص 126.

(3) – رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سابق، ص 63.

(4) – رعد سامي عبد الرزاق التميمي، المرجع نفسه، ص ص: 61- 62.

(5) – رعد سامي عبد الرزاق التميمي، المرجع نفسه، ص 85.

و- انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون للفرد (بالطن المتري): حيث يعكس المساهمة في الإضرار بالبيئة على صعيد العالم.

ومن الملاحظ على كل هذه المؤشرات، أنها مازالت في طور الانجاز، ولم تستقر على نموذج واحد يمكن من خلالها المقارنة بين دول العالم، وهو ما صعب الأمر كثير، أما عن بعض المؤشرات المطروحة حالياً، فهي في أغلب الحالات تتعرض لانتقادات منهجية أو أنها غير دقيقة، وعلى سبيل المثال عدم احتساب كلفة التأثيرات البيئية للدول خارج حدودها، بالإضافة إلى أن أغلب الإحصائيات المقدمة هي من طرف المؤسسات الحكومية التي يهمها التركيز على الايجابيات!.

خلاصة الفصل الأول:

لقد تطور مفهوم التنمية الاقتصادية عبر مراحل متعددة، وهذا نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية، التي سادت لكل مرحلة على حدة، حيث كان ينظر إليها على أنها مجرد تحقيق نمو اقتصادي، ثم إلى الممازجة بين النمو الاقتصادي والبعد الاجتماعي للتنمية، وكان هذا التطور إلى غاية السبعينيات، وبعد هذه مرحلة بدأ الاهتمام بالبعد البيئي للتنمية الاقتصادية، ليظهر مفهوم آخر وهو التنمية المستديمة، خاصة بعد صدور تقرير مستقبلنا المشترك عن اللجنة الأممية، والمعروف بتقرير بورنتلاند، والذي يمزج بين الأبعاد الثلاثة الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بالرغم من أن بعض المفكرين يدرجون أبعاد أخرى، على سبيل المثال البعد التكنولوجي والبعد السياسي...الخ.

وقد تم عقد عدة مؤتمرات لتبني هذا المفهوم، والذي يعبر بصورة إجمالية عن حق الأجيال في التنمية، والتخفيف من العبء المفروض على البيئة، للاستدامة وعدم رهن مستقبل الأجيال اللاحقة بخصوص التلوث البيئي الناتج عن الأنشطة المختلفة للإنسان، غير أن المشكلة التي تواجهها التنمية المستديمة تتمثل في كيفية قياسها، فأغلب المؤشرات تضع الدول المتقدمة في قمة الدول التي تتبنى التنمية المستديمة، بالرغم من أنها تعتبر أهم الدول التي تنتج مخلفات ضارة بالبيئة.

الفصل الثاني:
التلوث البيئي ومساهمة الجباية البيئية في الحد منه.

الفصل الثاني: التلوث البيئي ومساهمة الجباية البيئية في الحد منه

تمهيد

إذا كانت البيئة مصدر الأساسي لحياة الإنسان على وجه الأرض، ومستقبله مرهون بسلامة النظام البيئي، فوجب عليه أن يعمل جهاداً من أجل حمايتها من كل المخاطر، والتي يمكن أن تتحدق بها، ولكن الواقع العملي يظهر أن البيئة لم تعطى الأهمية اللازمة لها في كل المشاريع التنموية السابقة وهو ما أدى إلى ظهور أزمات البيئية، وكمثال على سبيل الذكر لا الحصر الاحتباس الحراري، وما سنجر عنه من مشاكل على المناخ واختلاله، وعلى هذا الأساس اتجهت بلدان العالم إلى تبنى مفهوم التنمية المستديمة، والتي تولي أهمية بالغة للبيئة، وبما أن نية المجتمع الدولي تتجه نحو تحقيق حماية أفضل للموارد البيئية، واستثمار مالي عقلاني جدير بترشيد هذه الموارد، دون إعاقة مشاريع التنمية الاقتصادية، وذلك بادراك العلاقة الضرورية والوثيقة بين التنمية الاقتصادية، والتكنولوجيا المستعملة فيها من جهة، ومقتضيات حماية البيئية من جهة أخرى، ومن أجل حل هذه المعدلة التي تناولتها القوانين الداخلية، تم تطبيق بعض السياسات العالمية ومن بينها مبدأ الملوث– الدافع، الذي تم الإعلان عنه بمقتضى اللائحة 128/72 الصادرة بتاريخ 26 ماي 1972 من منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية التي تبنت هذا المبدأ لأول مرة، والذي دخل حيز التنفيذ بمقتضى اللائحة رقم 74/ 223 الصادرة بتاريخ 1974/11/14 باعتباره سياسة جبائية جديدة[1]

وباعتبار البيئة اليوم أصبحت عنصراً من عناصر الاستغلال العقلاني للموارد، ومتغيراً أساسياً من متغيرات التنمية المستديمة، نظراً لما يحدثه التلوث من انعكاسات سلبية على المناخ من جهة ولكون الكثير من الموارد الطبيعية غير متجددة، مما يحتم استغلالها وفق قواعد تحافظ على البقاء، ولا تؤدي إلى الاختلال أو كبح النمو من جهة أخرى.[2]

وتفصيلاً لما سبق جاء هذا الفصل لنبين فيه ماهية البيئة وأهميتها في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني تناولنا فيه التلوث البيئي ومصادره المختلفة وأهم النتائج المترتبة عنه، وقد خصصنا المبحث الثالث للجباية البيئية ومساهمتها في التقليل من التلوث البيئي بصفة خاصة وتحقيق التنمية المستديمة بصفة عامة.

---

[1] – جميلة حميدة ، **نحو تدعيم سياسة مالية لحماية البيئة رهانات...وتحديات**، ج.02، مجلة المالية ، ع.01، المدرسة الوطنية للضرائب، القليعة، الجزائر، أكتوبر 2001، ص 16.

[2] – عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط.2، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 24.

المبحث الأول: البيئـة وأهميتـها.

تعتبر البيئة المنبع الرئيس لموارد الإنتاج، كما أنها تحيط بالإنسان وتُؤَثِّرُ فيه ويُؤَثِّرُ فيها سلباً أو إيجاباً، وهي التي تحمل كل مقومات الحياة، فكل هذا يؤهلها إلى أن تكون من اهتمامات المسؤولين والمنظرين لكل السياسات، حيث أن الحق في الصحة والحياة الكريمة، والعمل والسلامة والصحة المهنية، والحق في مستوى معيشي واف بالمطلوب، والتحرر من الجوع، وفي طعام كاف ومغذ ومسكن لائق، وفي التعليم والثقافة، والمساواة والابتعاد عن التمييز، وفي الكرامة والتنمية المتناسقة للشخصية، والحق في الأمن للنفس وللأسرة، والحق في السلام والحق في التطور، والتنمية كلها حقوق أكدتها المواثيق الحالية للأمم المتحدة، وتمثل هذه الحقوق مثلا أعلى تناضل الحكومات في سبيل توفيره لمواطنيها، وهي متطلبات حياتية أساسية، وحق لبني البشر كافة. وتعتمد جميع هذه الحقوق في شتى صعدها على البيئة.[1]

لذا يجب المحافظة على البيئة من أجل الاستدامة واستمرارية الحياة على كوكب الأرض وباعتبار أن التنمية المستديمة تولي أهمية كبيرة للبيئة كونها أحد الدعائم الأساسية لها، فإنه وجب المحافظة على مكوناتها وتوازنها العام، وخاصة بعد الضرر الذي أصابها من جراء التلوث الكبير وتنوعه، والناتج في أغلب الأحيان عن النشاطات الإنسان، وبالأخص التنامي الهائل للصناعة مما أخل بالتوازن العام للبيئة، فمن أجل المحافظة عليها وعلى اتزان نظام البيئي ككل وجب معرفة خصائص البيئة ومكوناتها، معرفة جيدة ومن أجل هذا الهدف يأتي هذا المبحث لكي نبين فيه تعريف علم البيئة عامة، بالإضافة إلى النظام البيئي ومكوناته مع إدراج أهم القوانين البيئة فيه.

المطلب الأول: تعريف علم البيئة وعناصرها

ليس من اليسير تعريف مصطلح البيئة، نظراً لتعدد المفاهيم المستخدمة لهذا المصطلح، وذلك على اعتبار أنها مفهوم هلامي باستطاعة أي باحث أن يتبنها بحسب وجهة نظره، وحسب تخصصه حيث كان ينظر إليها فيما مضى من جوانبها الفيزيائية والبيولوجية، ولكن أصبح ينظر إليها الآن من جوانبها الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية والثقافية بجانب جوانبها الفيزيائية والبيولوجية[2]، وذلك لأن مدلولها يرتبط بنمط العلاقة بينها وبين مستخدمها، حيث أن رحم الأم بيئة الإنسان الأولى والبيت بيئة والمدرسة بيئة والحي بيئة، والقطر – الدولة– بيئة والكرة الأرضية بيئة والكون كله بيئة، ويمكن أن ننظر إلى البيئة من خلال النشاطات البشرية المختلفة، فنقول البيئة الزراعية والبيئة الصناعية والبيئة الثقافية، والبيئة الصحية وهناك أيضاً البيئة الاجتماعية، والبيئة الروحية والبيئة السياسية، ومن ذلك يظهر أن

[1] - باربرا روز جونستن، مرجع سابق، ص 24.

[2]– محمد علي سيد أمبابي، **الاقتصاد والبيئة مدخل بيئي**، المكتبة الأكاديمية، ط.01، القاهرة، مصر، 1998، ص 54.

وضع تعريف شامل للبيئة يستوعب مجالات استخدامها المختلفة لا يتيسر بسهولة، ويتطلب أن نلم بإطار كل من هذه المجالات[1]، ولذلك تتعدد استخدامات مفهوم البيئة إلى: البيئة الطبيعية، البيئة الاجتماعية، البيئة الثقافية، البيئة الإنسانية...الخ.

يأتي هذا المطلب من أجل تعريف بمصطلح البيئة، ومن كل الجوانب التي يمكن أن تأخذها بالإضافة إلى تحديد عناصرها.

1- تعريف البيئة لغة[2]: البيئة اسم مشتق من الفعل الماضي باء، وبوأ ومضارعه يبوء، فيقال فلان تبوأ منزلة في قومه بمعنى احتل مكانة عندهم، كما لها معنى لغوي آخر، والذي يعني في بعض الأحيان المنزل، فيقال تبوأ الرجل منزلاً أي نزل فيه، ومنه فالبيئة هي: المنزل الذي يحتله الفرد والموضع الذي يحيط به والوسط الذي يعيش فيه.

2- التعريف العلمي للبيئة: البيئة:« هي الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان بما يضم من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها، أي أن البيئة تشمل كل العوامل الحيوية وغير الحيوية التي تؤثر على الكائن الحي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حيث يقصد بالعوامل الحيوية جميع الكائنات الحية المرئية، وغير المرئية الموجودة في الأوساط البيئية المختلفة أما العوامل غير الحيوية فيقصد بها الماء والهواء والتربة »[3]. حيث يركز هذا التعريف على مكونات التي تحتويها البيئة، وعلى العلاقة القائمة بين مكونات البيئة ونتائج المحصلة من هذه العلاقة.

كما يمكن تعريفها أنها:« الإطار الذي يحيا فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته ويمارس فيه علاقته مع بني البشر »[4]. حيث يركز هذا التعريف على الموارد التي يحتاج إليها الإنسان للعيش بالإضافة للعلاقة التي تنشأ بين الأفراد، دون لتطرق إلى العلاقة بين الإنسان ومكونات البيئة.

كما تعرف البيئة على أنها:« هي الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان مؤثراً ومتأثراً، وهذا الوسط قد يتسع ليشمل منطقة كبيرة جداً، وقد يضيق ليتكون من منطقة صغيرة جداً، قد لا تتعدى رقعة البيت الذي يسكن فيه[5].

---

[1] – رشيد الحمد و محمد سعيد صباريني، **البيئة ومشكلاتها**، سلسلة عالم المعرفة، ع.22، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979، ص 14.

[2]– علي سعيدان، **حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيماوية في القانون الجزائري**، درا الخلدونية، ط.01، القبة القديمة، الجزائر، 2008، ص 05.

[3]– محمد صالح الشيخ، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مطبعة الإشعاع الفنية، ط.01، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 15.

[4]– راتب السعود، مرجع سابق، ص 18.

[5]– راتب السعود، المرجع نفسه، ص 18.

يمثل هذا التعريف المفهوم العام للبيئة، حيث يركز على الوسط البيئي بكل ما يحتويه، وعلى العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين مكونات وعناصر البيئة سواءً كانت إيجابية أو سلبية، وذلك دون الخوض في تفاصيلها، كما أنه سلط الضوء على حجم الوسط الذي قد تحتله البيئة، من الوسط الكبير جداً إلى أن لا تتعد مساحة البيت الذي قد يسكنه أو يحتله الإنسان.

وكما ذكرنا سابقاً أن مفهوم البيئة يختلف حسب وجهة نظر الباحثين التربويين والعلميين والإداريين، حيث:

2- أ: مفهوم البيئة عند التربويين[1]:

يرى بعض أن التربية البيئية هي عملية تكوين القيم والاتجاهات، والمهارات والمدركات اللازمة لفهم وتقديم العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان، وحضارته بمحيطه الحيوي الفيزيقي، وتوضح حتمية المحافظة على البيئية، وضرورة حسن استغلالها لصالح الإنسان حفاظاً على حياته، ورفع مستويات معيشته.

كما تعرف على أنها:« أسلوب ونمط الفردية والسلوك اللازمين لفهم العلاقات المتداخلة بين البشر، ومدى ما يتمتعون به من ثقافة، وما تمثله البيئة التي تحيط بهم، ويتضمن التعليم البيئي أسلوب التدريب على اتخاذ القرارات، وكيفية استنباط وتشكيل أساليب السلوك في كل المجالات التي تتعلق بالقيم البيئية ».

فالبيئة من هذا المنظور ترتكز على القيم والأخلاق التي يجب أن يتحلى بها الإنسان، من أجل الحفاظ على بيئته التي يعيش فيها، وذلك بهدف استمرار نسله.

2- ب: مفهوم البيئة من عند العلميين[2]:

قسم العلميين البيئة إلى ثلاثة أقسام وتم تعريفها على هذا الأساس:

2- ب-1: البيئة الهوائية، 2- ب-2: البيئة المائية، 2- ب-03: التربة أو الأرض. حيث أن:

2-ب-1: البيئة الهوائية: يمثل جو الأرض ديناميكيا فهو يمتص بانتظام الجوامد والسوائل والغازات الآتية من مصادر طبيعية أو من صنع الإنسان، ويمكن لهذه المواد أن تنتقل في الهواء، وتنتشر فيه وتتفاعل بعضها مع بعض أو مع مواد أخرى فيزيائياً أو كيميائياً، وفي النهاية تجد طريقاً إلى مصرف تستقر فيه (المحيط) أو مستقبل كالإنسان أو تدخل جو الأرض مثل ثاني أوكسيد الكربون وبذلك يتراكم في الهواء.

---

[1]- سيد علي أمبابي، مرجع سابق، ص 55.

[2]- سيد علي أمبابي، المرجع نفسه، ص ص: 56- 57.

2- ب-02: البيئة المائية: يمثل الماء نظاماً ديناميكياً، فهو يمتص بانتظام المواد الصلبة والسائلة والغازات، سواءً الطبيعية منها أو التي هي من صنع الإنسان، علاوة على ذلك تدخل المياه الطبيعية في تكوين الكائنات الحية التي يمكنها أن تؤثر بقوة في أي نظام مائي معين.

2- ب-03: التربة: تعد التربة معمل كيميائي، حيث تجرى في جوفها وفي طبقاتها السطحية تحولات وتفاعلات كيميائية كثيرة، لتخرج لنا العديد من المعادن والأملاح، والغاز الطبيعي وزيت البترول، كما أن التفاعلات الكيميائية تمثل دعامة من أهم الدعامات اللازمة لاستمرار الحياة. كما يمكن تعريفها بأنها: « النظرة الشمولية التي تتكامل في إطارها المجموعة الحية، ومجموعة العناصر غير الحية أي النظر إلى النظام بيئي من خلال تجانس وترابط عناصره ».

2- ج: مفهوم البيئة عند الإداريين[1]: ينظر إليها من خلال المنظمة، حيث أن المنظمة تؤدي أدوارها في محيط من البيئة تلتزم بنطاقها وتتقيد بحدودها، وتنقسم إلى:

2- ج-1: بيئة داخلية: طرق العمل والآلات المستخدمة في أدائه، بالإضافة إلى التنظيم الرسمي والذي يعتبر مجموعة القواعد واللوائح والقوانين، والتعليمات التي تسنها إدارة المنظمة لتحكم بها علاقات العاملين. والتنظيم غير الرسمي والذي يمثل شبكة العلاقات الشخصية والاجتماعية التي تنشأ وتنمو بين العاملين نتيجة لاجتماعهم في مكان العمل.

2-ج- 2: بيئة خارجية: وتنقسم بدورها إلى بيئة السياسية والبيئة الاقتصادية، حيث لكل دولة نظاماً سياسياً يحكمها، ويحدد هذا النظام نوع النظام الاقتصادي الذي يحكم ثروات المجتمع، ويوجهها ويستثمرها. بالإضافة إلى البيئة الطبيعية أو المادية، وهي الخصائص الجغرافية والمساحة الجغرافية للبلاد.

ومما نستشفه من هذه التعاريف التي أوردناها، أن البيئة أوسع مما يمكن حصرها في نمط معين أو في أي تعريف كان، ولإزالة هذا الإشكال عرف مؤتمر ستوكهولم والذي عقد عام 1972 في السويد من أجل البيئة، أعطى لها مفهوم واسعاً وتناول تعريفها بالإعلان الصادر عن هذا المؤتمر حيث عرفها بأنها :« كل شيء يحيط بالإنسان».[2]

وقد أدلى المشرع الجزائري بدلوه في تعريف البيئة من خلال القانون 03-10 والمتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستديمة، الذي صدر عام 2003 والذي نص في المادة رقم (03) بأن البيئة: « تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا الأماكن والمناظر والمعالم

[1] – سيد علي أمبابي، مرجع سابق، ص ص: 58- 59.

[2] – محمد صالح الشيخ، مرجع سابق، ص 18.

الطبيعية»[1]، غير أن قانونيين في مجال البيئة، لا يعتبرون هذا تعريف كاف، حيث يؤكدون على أن المشرع الجزائري اكتفى بذكر العناصر المكونة للبيئة، والتي حصرها في المواد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء، والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه المواد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية[2]

المطلب الثاني: النظام البيئي وأهم قواعده

بهدف الوقوف على أسباب الخلل الذي يصيب البيئة، وجب التعرف على خصائص النظام البيئي ومكوناته. فإذا كان النظام بصفة عامة، يعرف على أنه:« تفاعل قياسي لمجموعة من المفردات المستقلة حتى تصبح كما لو كانت شكلاً موحداً، يحقق سلسلة من الأهداف التي تغطي مفردات العمل»[3]. فإنه عند إدراج مفهوم البيئة لكلمة النظام تصبح لدينا مفهوم عام للنظام البيئي وهو ما سنحاول أن نحلله في هذا المطلب.

1- تعريف النظام البيئي: يعرف النظام البيئي أنه:« عبارة عن تفاعل عناصر البيئة وفق نظام يطلق عليه النظام البيئي، وهذه العناصر فيما يحتويه أي مجتمع من موارد وكائنات حية وغير حية، ولذلك فإن اختلال التوازن بين هذه العناصر يؤدي إلى اختلال المجتمعية والطبيعة، مثل تلوث الأنهار والبحار والمحيطات وتلوث الهواء وإصابة سكان الأرض بالعديد من الأمراض وغرق العديد من المناطق واختلال طبقة الأوزون »[4]. كما أن النظام البيئي يمثل:« وحدة تنظيمية في حيز معين تحتوي على عناصر حية وغير حية تتفاعل مع بعضها البعض، وتؤدي إلى تبادل للموارد بين عناصرها الحية وغير الحية، لذا فالنظام البيئي، بما يشمل من جماعات ومجتمعات ومواطن بيئية مختلفة يعتني بصورة عامة بالتفاعل الديناميكي لجميع أجزاء البيئة ».[5]

---

[1] – الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية، القانون رقم 03- 10، مرجع سابق، ص 10.

[2] – يحي وناس ، **الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، جويلية 2007، ص 42.

[3] – محمد عبد الرزاق القمحاوي، **التلوث البيئي وسبل مواجهته**، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر، 1998، ص08 .

[4]– خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 20.

[5]– الجامعة العربية المفتوحة في الدانمارك، **أساسيات علم البيئة الحديثة**، ص 36. تم تحميله من الموقع الالكتروني: www.accadime.com ، تاريخ الاطلاع يوم 02- 02- 2009.

كما يمكن تعريف النظام البيئي:« يعتبر كتجمع للكائنات الحية من نبات وحيوانات وكائنات أخرى كمجتمع حيوي، تتفاعل مع بعضها في بيئتها في نظام بالغ الدقة والتوازن، حتى تصل إلى حالة الاستقرار، وأي خلل في النظام البيئي قد ينتج عنه تهديم وتخريب للنظام ».[1]

وقد عرف المشرع الجزائري النظام البيئي على أنه: « مجموعة ديناميكية مشكلة من أصناف النباتات والحيوانات، وأعضاء مميزة وبيئتها غير الحية، والتي حسب تفاعلها تشكل وحدة وظيفية ».[2]

ومما سبق يمكن القول أن النظام البيئي هو:« وحدة بيئية متكاملة تتكون من كائنات حية ومكونات غير حية في مكان معين، وتتفاعل بعضها مع بعض، وفق معايير وقوانين غاية في الدقة والتوازن، ويستمر هذا التفاعل في ديناميكية ذاتية لتستمر هذه المكونات في أداء دورها في إعالة الحياة ولذلك يطلق على النظام البيئي من هذا المنطلق نظام إعالة الحياة ».[3]

2- مكونات النظام البيئي: بعد التعرف على مفهوم النظام البيئي أصبح واضح لنا مدى التفاعل الدقيق لمكوناته، وهو ما يستدعي معرفة المكونات هذا النظام، من أجل الإحاطة أكثر بطبيعة النظام البيئي ككل، حيث يوجد تصنيف لمكونات النظام البيئي، ومنه يتكون من أربعة عناصر رئيسة هي:

2- أ: عناصر الإنتاج: وتتمثل عناصر الإنتاج في النباتات الخضراء بكل أنواعها، وهذه الكائنات تستطيع إنتاج غذائها بنفسها وذلك عن طريق ما يعرف بالبناء الضوئي- التركيب الضوئي-، وهو ما يعني أنها تتمتع باستقلالية تامة عن باقي الكائنات الحية في النظام البيئي، وذلك نتيجة لقدرتها على أنتاج غذائها بنفسها، إلا أنها لا تستطيع الاستغناء عن اعتمادها على العناصر الطبيعة غير الحية.[4]

2- ب: العناصر غير الحية: وهي مكونات لا تتمتع بمظاهر الحياة، وتتكون من المواد العضوية (مخلفات الأحياء والجثث) وغير العضوية، وتقسم إلى ثلاثة أجزاء: جزء مائي وجزء غازي، وجزء صلب.

الجزء المائي(الماء): يشكل الوسط الذي تتم فيه التفاعلات والوظائف الحيوية للكائن الحي (التغذية – الإطراح)، **الجزء الغازي(الهواء):** يتألف الهواء من مزيج من الغازات أهمها غاز الأزوت 78% والأوكسجين 20.9% وثاني أوكسيد الكربون بنسبة 0.003%، بالإضافة إلى بخار الماء وغازات أخرى نادرة، **الجزء الصلب(اليابسة):** تتألف اليابسة من الصخور والرواسب والأتربة التي تتواجد وتعيش

---

[1] – الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، مرجع سابق، ص 36.

[2] – الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية، القانون رقم 03- 10 ، مرجع سابق، المادة 04، ص 09.

[3] – محمد عبد الرزاق القمحاوي، مرجع سابق، ص 08.

[4] – محمد عبد الرزاق القمحاوي، المرجع نفسه، ص ص: 08- 09.

بها كائنات مختلفة، والعناصر المعدنية والعضوية الموجودة في التربة لها دور هام في حياة الكائنات الحية وفي تكوين مادتها.[1]

2- ج: عناصر الاستهلاك: وتتمثل أساساً في الكائنات الحية الحيوانية، بحيث لا يمكن أن تنتج غذائها بنفسها، وتعتمد في ذلك على العنصر الأول من عناصر النظام البيئي، ألا وهو عناصر الإنتاج الذاتي والتي لها القدرة على إنتاج غذائها بنفسها، ومنه يمكن أن نسمي هذه المجموعة بـ: **المستهلكين،** وهي تتكون من مجموعتين هما آكلات العشب وآكلات اللحم، بالإضافة إلى الإنسان الذي يعد عنصراً مهماً داخل هذه المجموعة، لما يتمتع به من قدرات تأثيرية هائلة في عناصر النظام الأخرى، تأثيرات تتباين بين الهدم والبناء.

2- د: عناصر التحلل[2]: وهي تتضمن كل ما يتسبب في تحليل المواد العضوية (نباتية أو حيوانية) مثل الفطريات والبكتيريا- بأنواعها المختلفة- وبعض أنواع الحشرات، وتساعد عناصر التحلل إعادة جزء من المادة إلى التربة. وعليه يمكن القول أن النظام البيئي يتكون من:

α- كائنات غير حية: وهي مواد الأساسية غير العضوية والعضوية في البيئة.

α- كائنات حية وتنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسة:

- كائنات حية ذاتية التغذية (عناصر إنتاج).
- كائنات حية غير ذاتية التغذية (عناصر استهلاك).
- كائنات حية مجهرية (عناصر محللة).

3- التوازن البيئي وقوانين البيئة:

قال تعالى:« إنا كل شيء خلقناه بقدر ».[3] **وقوله تعالي « وخلق كل شيء فقدره تقديراً»**[4]

خلق الله سبحانه وتعالى الكون في انسجام متناهي الدقة، حيث أن مكونات النظام البيئي تعتمد على بعضها البعض، سواءً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فعندما تقوم بكتيريا التحلل كأحد مكونات النظام البيئي بتحليل أجساد النباتات والحيوانات الميتة، وبعض الفضلات الأخرى إلى أملاح النشادر ثم إلى نترات، وتستخدم النباتات هذه النترات بعد أن تمتصها من التربة لتصنع منها البروتينات وغيرها من المركبات، وعندما تموت هذه الحيوانات، والنباتات تقوم أنواع أخرى من البكتيريا بتحليل أجسادها وينطلق

---

[1] – رشيد سالمي، **أثر التلوث البيئة على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 24.

[2] – محمد عبد الرزاق القمحاوي، مرجع سابق، ص ص: 09- 10.

[3] – القرآن الكريم، سورة القمر، الآية (49).

[4] – القرآن الكريم، سورة الفرقان، الآية (02).

منها النتروجين إلى الهواء لتعود الدورة مرة أخرى[1]، الأمثلة عن التوازن البيئي كثيرة جداً ولا يمكن حصرها، كأمثلة عنها دورة غاز الأوزون، دورة الماء في الطبيعة، وعلاقة الشمس بحرارة الأرض، وعلاقة القمر بظاهرة المد والجزر...الخ.

كما أن لكل نظام في الكون قوانينه التي يسير وفقها، فإن للنظام البيئي قوانينه التي يسير وفقها فإذا اختل أحدها اختل النظام ككل، ولكن بنسب متفاوتة، حسب درجة تعقد خرق أي قانون من قوانينه وسوف نوجز قوانين النظام البيئي كما يلي:

3- أ: قانون الاعتماد المتبادل[2]: تعتد الكائنات الحية كلها على بعضها البعض في علاقة توصف بالآكل والمأكول، وتأخذ العلاقات الغذائية صور سلاسل غذائية، بحيث ينتقل الغذاء من المنتج إلى المستهلك أول فالثاني وهكذا، إن العلاقات الغذائية بين الأحياء تكون متداخلة، وبالمقارنة ما بين أعداد المنتجات وأعداد المستهلكات في كافة مستوياتها، نجد أن المنتجات أكثراً عدداً من المستهلكات في المستوى الأول، وهذه أكثر من عدداً من المستهلكات في المستوى الثاني، وهكذا يتدرج العدد انخفاضاً ليأخذ شكل الهرم، في ظاهرة طبيعية تحفظ للكائنات الحية توازنها.

3- ب: قانون ثبات النظم البيئية[3]: إن المحيط الحيوي نظام كبير الحجم كثير التعقيد متنوع المكونات محكم العلاقات يتميز بالاستمرارية والتوازن، وهذا النظام الكبير يتألف من مجموعة كبيرة من النظم البيئية الأصغر فالأصغر. وتعتبر هذه النظم مرنة الاتزان دائمة التغير من صورة لأخرى. وهذا التغير في الأنظمة البيئية قد يكون سريعاً ومفاجئاً، وقد يكون بطيئاً ومتدرجاً، بحيث لا يمكن ملاحظته، وعليه فإن الأنظمة في تغير مستمر، وكل نظام بيئي يهيئ الظروف لنظام بيئي لاحق، وعندما يحدث تغير ما أو يصاب نظام بيئي ما باختلال ما، وهو ما يؤدي بهذا النظام البيئي إلى أخذ صورة اتزان جديدة وهكذا كلما حدث تغير في مكون أو أكثر من مكونات النظام البيئي، فإنه ينتقل من صورة من الاتزان إلى صورة أخرى، أي أن الاتزان في النظام البيئي ديناميكي مرن وليس ثابتاً، إنما الثابت هو النظام البيئي نفسه.

3- ج: قانون محدودية موارد البيئة: بما أن البيئة بمفهومها الشمل هي ذلك الإطار الذي يحيا فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته، ويمارس فيه علاقاته، وتمثل مكونات هذا الإطار موارد متاحة للإنسان يستخدمها لاستمرار حياته، وللقيام بنشاطاته العملية والاقتصادية المختلفة. يمكن تصنيف موارد البيئة تبعاً لمدى استمرار توافرها إلى ثلاثة أصناف وهي موارد البيئة الدائمة وموارد البيئة المتجددة وموارد البيئة غير المتجددة كما سنوضح فيما يلي:

---

[1]- محمد عبد الرزاق القمحاوي، مرجع سابق، ص 11.

[2]- راتب السعود، مرجع سابق، ص ص: 24- 25.

[3]- راتب السعود، المرجع نفسه، ص ص: 25- 26.

3-ج-01: موارد البيئة الدائمة: وتشمل مكونات المحيط الحيوي ثابتة الكمية، وهي الهواء والماء والطاقة الشمسية...الخ.

3-ج-02: موارد البيئة المتجددة: وهي عبارة عن الموارد التي تتجدد بانتظام مثل الثروة النباتية والثروة الحيوانية...الخ، حيث أن عملية تجددها عادة ما تأخذ مدة سنة، إلا في بعض الكائنات الحية التي يمكن أن تتجدد خلال فترة أقل من سنة في العادة.

3-ج-03: موارد البيئة غير المتجددة: تتمثل أساساً في الموارد التي لا يمكن أن تتجدد إلا بعد فترة زمنية طويلة جداً، وعادة ما تأخذ هذه المدة ملايين من السنين وابرز الأمثلة عنها البترول.

وبصفة عامة تتكون البيئة من أربع فئات هي كالتالي: الطبيعة، والسكان، التنظيم الاجتماعي والتكنولوجيا، حيث تتفاعل فيها بينها سواءً مُؤَثِّرة أو مُتَأَثِّرَة، لتنتج عنها آثار إيجابية أو سلبية، ويمثل الشكل رقم(II-01) التفاعل بين مكونات البيئة. كما يلخص الجدول رقم (II-01) بعض التأثيرات الايجابية والتأثيرات السلبية على التفاعل كل عنصر من عناصر البيئة على الآخر، حيث يكون في مرة مؤثر أو متأثر.

شكل رقم (II- 01): يوضح تفاعل مكونات البيئة

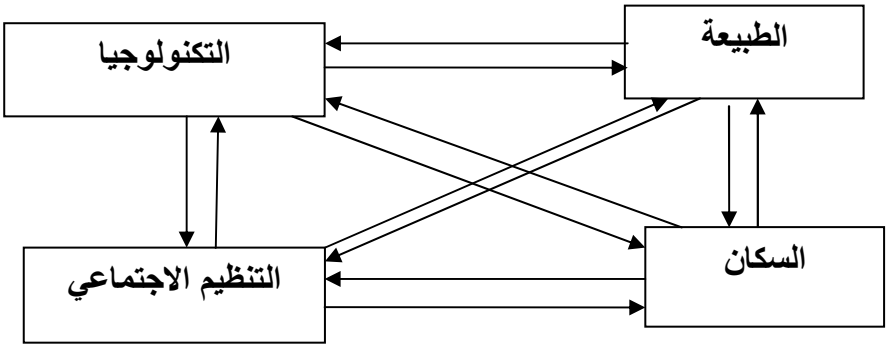

المصدر: راتب السعود، مرجع سابق، ص 22.

الجدول رقم (II- 01): بعض الآثار الايجابية والآثار السلبية لتفاعل مكونات البيئة مع بعضها البعض على البيئة.

الرقم	تفاعل مكونات البيئة	التأثير الإيجابي	التأثير السلبي
01	السكان × الطبيعة	زراعة أشجار واستصلاح الأراضي الصحراوية	الصيد غير المنظم والحرائق واستنزاف الأراضي الزراعية
02	السكان × التنظيم الاجتماعي	تطوير اتجاهات المحافظة على البيئة (وتبني سياسة الطفل الواحد) وضبط النمو السكاني	تشجيع الاتجاهات الاستهلاكية لدى الشباب
03	الطبيعة × التكنولوجيا	تطوير سلالات جديدة من الأشجار أغزر إنتاجاً وأقل استهلاكاً للماء	تطوير أسلحة الدمار الشامل التي تضر بكافة مكونات البيئة.
04	الطبيعة × السكان	البيئيات الريفية الهادئة التي تقلل من الآثار الضارة للضوضاء على الإنسان وباقي الحيوانات	ثورة البراكين والهزات الأرضية والفيضانات والكوارث الطبيعية التي تفتك بالناس.
05	الطبيعة × التنظيم الاجتماعي	اختلاف عادات الناس وسلوكياتهم تبعاً للبيئات الجغرافية التي يعيشون بها (سهلا أم جبل أم صحراء)	اختلاف عادات الناس وسلوكياتهم تبعاً للطبيعة حولهم، ففي حين يتعاونون في الريف نجدهم قد لا يعرفون جيرانهم في المدن
06	الطبيعة × التكنولوجيا	المساحات الصغيرة التي استدعت تطوير السيارات ذات الحجم الصغير	زيادة درجات التلوث حول آبار النفط ومعامل تكرير ومناجم المعادن المختلفة
07	التنظيم الاجتماعي × السكان	زيادة الوعي الجماهيري لاستخدام موانع الحمل وإنجاح برامج التنظيم الأسري	انتشار ظاهرة الزواج المبكر وإنجاب عدد كبير من الأطفال.
08	التنظيم الاجتماعي × الطبيعة	انتشار قيم النظافة وترشيد الاستهلاك التي تحافظ على البيئة ومواردها	انتشار عادة التدخين، والتحولات الاجتماعية في عادات الفلاحين وهجرهم للزراعة والعناية بالأرض
09	التنظيم الاجتماعي× التكنولوجيا	التقدم الاجتماعي الذي يسهل للعلماء فرص البحث العلمي والتطوير والاختراع	العادات والتقاليد التي لا تؤمن باستخدام موانع الحمل مما زاد أعداد البشر
10	التكنولوجيا × السكان	وسائل النقل المختلفة التي وفرت الراحة للإنسان وسهلت حركته	الضوضاء والأمواج الكهرومغناطيسية المنبعثة من بعض الأجهزة التي تضر بالإنسان والكائنات الحية الأخرى
11	التكنولوجيا × الطبيعة	تطوير محركات جديدة أقل تلويثاً للهواء وأقل استهلاكاً للوقود	الطيران النفاث والتفجيرات النووية وصواريخ الفضاء والعبوات الرذاذة التي أضرت بطبقة الأوزون
12	التكنولوجيا×التنظيم الاجتماعي	وسائل الاتصالات والنقل التي قربت وجهات نظر مختلف الشعوب والناس حيال قضايا البيئة والدفاع عنها	تقوية روح العنف عند الأفراد وبالذات الأطفال بسبب انتشار الأفلام عبر محطات فضائية كثيرة

المصدر: راتب السعود، مرجع سابق، ص 23.

المبحث الثاني: التلوث البيئي وآثـاره

بعدما تعرفنا على مفهوم البيئة ونظامها الدقيق في المبحث السابق، يأتي هذا المبحث من أجل فهم طبيعة وأسباب التي تؤدي إلى تغير التلقائي للنظام البيئي (والتي نعبر عنها بالتغيرات الطبيعية من دون تدخل من الإنسان مثل التفاعلات الكيميائية الطبيعية، والتي تنتج عنها عناصر ومكونات جديدة...الخ.)، واختلال توازن النظام البيئي ومعرفة نتائج هذا الاختلال، سواءً على الناحية البيئية المحضة، أو من الناحية الاجتماعية الحياتية، أو من الناحية الاقتصادية. حيث تنحصر أهم المشكلات البيئية في ثلاث مشكلات هي تلوثها وتدهورها واختلال توازنها. ولكل مشكلة من هذه المشكلات الثلاث تكلفتها الاقتصادية الخاصة بها التي تؤثر على حياة الإنسان في صور مباشرة وغير مباشرة[1]. حيث إن التدهور البيئي يمكن أن يقلل من خطوات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التكاليف المرتفعة التي تنفقها الدول على صحة، وانخفاض إنتاجية الموارد الاقتصادية، وخاصة المورد البشري[2]، ويمكن التمييز بين مشاكل البيئة المحلية، والتي يقتصر تأثيرها على البيئة المحلية داخل الدولة، وبين مشاكل البيئة دولية والتي يمتد تأثيرها إلى خارج حدود الدولة[3]، لهذا يعتبر التلوث البيئي من المشاكل الرئيسة التي تواجه دول العالم في الوقت الحالي.[4]

المطلب الأول: التلوث البيئي أنواعه ومصادره:

تتعرض البيئات بأنماطها المختلفة لظاهرة التلوث Pollution، والتي ترجع في الجزء الأعظم منها إلى أنشطة الإنسان المتعددة، وتدخله في تغيير واضطراب النظم البيئية الطبيعية، وقد يكون تدخله مقصوداً، أو غير مقصود[5]. وباعتبار أن المحددات البيئية الحالية أكثر تعقيداً من التهديدات التي قام عليها بنيان حياة أجدادنا مثل ارتفاع أو تطرفات في المناخ، أو خصوبة التربة أو توفر المياه، إنها قد تشمل هذه الظروف الحياتية الطبيعية، لكن طبيعة التدهور ودرجته ناجمتان عن الفعل البشري[6]. حيث

---

(1) – محمد حامد عبد الله، **التكاليف الاقتصادية للمشكلات البيئية**، المجلة الالكترونية عالم الاقتصاد، **تاريخ الاطلاع: 2009/04/02، الموقع الالكتروني للمجلة:** http://www.ecoworld-mag.com/

(2) – ميشيل ب. تودارو، **التنمية الاقتصادية**، تر: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 445.

(3) – الصادق بوشنافة، **الأبعاد الاقتصادية والبيئية لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة وأثرها على التنمية المستدامة في الدول النامية**، جديد الاقتصاد، ع.02، الجزائر، ديسمبر 2007، ص ص: 07– 08.

(4)– إيمان عطية ناصف وهشام محمد عمارة، **اقتصاديات موارد البيئة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 291.

(5) – محمد عبد الرزاق القمحاوي، مرجع سابق، ص 37.

(6) – باربرا روز جونستن، مرجع سابق، ص 25.

أنه لا يوجد هناك دليل يشير إلى أن العمليات الفيزيائية المسببة للمخاطر الجيولوجية، كالزلازل والبراكين قد تغيرت، غير أن هناك تزايد في الأدلة التي تشير إلى حدوث تغير في المناخ العالمي المرتبط بالنشاطات الإنسانية الأمر الذي يؤثر على الإنسان والبيئة[1]، وتبدو مظاهر التدخل من الإنسان في هذا النظام البيئي المتوازن، في استهلاكه الهائل للطاقة، وحرقه لكميات هائلة من الوقود الذي يتسبب في إطلاق ملايين الأطنان من الغازات الضارة في الهواء. كذلك أدت عمليات استخراج الوقود بأنواعه ونقله، إلى تلوث التربة في كثير من الأماكن وإلى تلوث البحار، والمزيد من تلوث الهواء. [2]

كما أن تلوث البيئة يتم على ثلاث مستويات وهي تلوث الماء وتلوث الهواء وتلوث التربة، وذلك نتيجة مصادر التلوث المتعددة، التي تفرز مخلفات سواءً كانت سائلة أو صلبة أو غازية. ولكي نبين أكثر جاء هذا المطلب.

1- تعريف التلوث البيئي:

لقد تعددت تعاريف التلوث البيئي منها على سبيل الذكر لا الحصر:

يعرف التلوث على أنه:« وضع المواد في غير أماكنها الملائمة، أو أنه تلوث البيئة بفضلات الإنسان، وتدخل الملوثات إلى البيئة في المادة بكميات ملحوظة في شكل فضلات، ومهملات أو نواتج جانبيه للصناعات ».[3]

يتناول هذا التعريف التلوث في صورته العامة، حيث يركز على الإضافات للمواد غير الملائمة بالإضافة إلى الكميات الكبيرة التي لا تستطيع البيئة أن تمتصها.

ويعرف كذلك أنه:« إلقاء النفايات للتخلص منها مما يفسد البيئة ونظافتها، بحيث يحدث تغير وخلل في الموازنة التي تتم بين العناصر المكونة للنظام البيئي، بحيث تشل فعالية هذا النظام وتفقده القدرة على التخلص الذاتي من الملوثات بالعمليات الطبيعية »[4]، يركز هذا التعريف على النتائج المترتبة عن التلوث، وعلى مدى القدرة الذاتية للبيئة على التنقية التي أصبحت في حالة من التدهور.

---

[1] – منظمة الصحة العالمية، **صحة البيئة في الطوارئ والكوارث دليل عملي**، تر: المركز الإقليمي لأنشطة صحة البيئة (المكتب الإقليمي للشرق الأوسط)، القاهرة، مصر، 2007، ص: ع .

[2] – أحمد مدحت إسلام، **الطاقة وتلوث البيئة**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصرّ، 1999، ص 09.

[3] –وائل إبراهيم الفاعوري، **مدخل إلى حماية البيئة العربية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن،2000، ص 32.

[4] – عبد علي الخفاف وم. ثعبان كاظم خيضر، **الطاقة وتلوث البيئة**، دار الميسرة، ط.01، عمان، الأردن، 2000، ص 56.

كما عرف المشرع الجزائري التلوث على أنه:« كل تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة، يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بالصحة، وسلامة الإنسان والنبات والحيوان والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية »[1]، أما المشرع الجزائري في تعريفه للتلوث فلم يحدد التلوث بصفة دقيقة، بل على العموم وذلك نظراً للطبيعة القانونية لهذا التعريف، كما أنه ركز على النتائج المترتبة عنه.

ويعرف التلوث البيئي أيضاً بأنه:« أي تغير فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي يؤدي إلى تأثير ضار على الهواء، أو الماء أو الأرض أو يضر الإنسان، والكائنات الحية الأخرى، وكذلك يؤدي إلى الإضرار بالعملية الإنتاجية كنتيجة للتأثير على حالة الموارد المتجددة ».[2]

ويعرف البنك الدولي التلوث بأنه: « كل ما يؤدي نتيجة التكنولوجيا المستخدمة، إلى إضافة مادة غريبة إلى الهواء أو الماء أو الغلاف الأرضي، تؤدي إلى التأثير على نوعية الموارد وعدم ملاءمتها وفقدانها خواصها أو تؤثر على استقرار استخدام تلك الموارد ».[3]

كما يعرف التلوث البيئي من الناحية الاقتصادية على أنه:« نوع من أنواع فشل السوق، وذلك للاستخدام المفرط للموارد بشكل الملكية الجماعية، أو عدم وجود الملكية، وبذلك فالسوق يفشل عند عدم وجود حقوق الملكيات، أو عند الإخفاق في ضبط الموارد للاستفادة المثلى منها، وبحسب نظرية حقوق الملكية فإن تدخل الحكومة في ملكية الموارد الطبيعية هو أساس للخلافات، وهذا ما يدعى بفشل الحكومة، ويسمى كل التلوث في الاقتصاد بالآثار الخارجية، والآثار الخارجية بصفة عامة هي إما آثار سلبية أو إيجابية للأنشطة وحدة أو وحدات اقتصادية معينة، على رفاهية وحدات اقتصادية أو اجتماعية أخرى، والتي لم يؤخذ اعتبارها في ميكانيكية السوق.[4]

فمن خلال جملة التعاريف التي أوردناه يمكننا الآن صياغة مجموعة من المحددات تصلح لتوضيح معنى التلوث البيئي، وهي[5]:

أ- وجود مواد غريبة وجديدة تؤثر على البيئة – الملوثات- أو حدوث تغيرات في البيئة.

ب- هذه المواد أو التغيرات تؤثر سلبياً على البيئة الحية وغير الحية.

ج- يتراوح تأثير هذه الملوثات على الكائنات الحية من الإزعاج أو الإضرار أو المرض أو الوفاة.

---

[1] – الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية، القانون رقم 03-10، المادة 04، مرجع سابق، ص 10.

[2] – محمد عبد الرزاق القمحاوي، مرجع سابق، ص 41.

[3] – علي سعيدان، مرجع سابق، ص 23.

[4] – فاطمة الزهراء زرواط، **إشكالية تسيير النفايات وأثرها على التوازن الاقتصادي والبيئي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص 31.

[5] – محمد عبد الرزاق القمحاوي، مرجع سابق، ص 42.

د- هذه المواد أو التغيرات قد تكون من صنع الإنسان أو بفعل الطبيعة أو من كليها.
هـ- يتطلب الأمر تضافر مختلف الجهود الأهلية والحكومية المحلية والدولية، لاتخاذ مختلف الإجراءات والجهود لحماية البيئة من أخطاره.

2- أقسام التلوث ومصادره:

تتفاقم قضايا البيئة ومشكلاتها باطراد، حتى باتت تهدد النظام الكوكبي الأرضي بأكمله، وتبرز أخطر هذه المشكلات في التلوث، حيث تتزايد حدتها مع ازدياد عدد السكان وتضخم المدن وانتشار الصناعة، إذ أن الناس يحدثون التلوث كلما زاد عددهم، وكلما اتسعت مصانعهم ومدنهم، مع عدم اتخاذهم الإجراءات الكفيلة بوقاية عناصر البيئة، سواءً الهواء منها، أو الماء أو التربة من التلوث، فلم تتعاظم مشكلات التلوث إلا من بعد ظهور الصناعات المتطورة، وانتشارها وتكدسها في الكثير من أصقاع العالم، ومن صور التلوث التي تخل باتزان النظام البيئي[1]:

أ- الكيمياويات الهيدروكربونية التي تلوث المحيط المائي.

ب- المخلفات البترولية الناتجة عن غرق واصطدام ناقلات البترول في البحر، ومياه التبريد الساخنة لمحطات تحلية المياه المالحة.

ج- المخلفات الصناعية المحتوية على المركبات الثقيلة مثل الزئبق، والكاديوم، والرصاص وكذلك المبيدات وغيرها، ويرجع خطرها في أن الكائنات المجهرية تمتص هذه المواد، وتجمعها في أجسمها ثم تنتقل إلى أجسام الأسماك التي تتغذى عليها، ثم يتغذى الإنسان على هذه الأسماك، ومن ثم يصاب بالتسمم من خلال هذه السلسلة الغذائية.

د- التلوث بالمواد الصلبة غير القابلة للتفكك، والتحلل الحيوي (أو التحلل البطيء جداً)، كالبلاستيك والتي تتجمع باستمرار وتتركز في البيئة.

هـ- التلوث الحراري الناتج عن مخلفات المصانع الساخن.

[1]- زكارياء محمد عبد الوهاب طاحون، **إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف**، مطبعة ناس بعابدين، ط.1، القاهرة، مصر، جانفي 2005، ص ص:74- 75.

2- أ: أقسام التلوث البيئي: يقسم التلوث إلى نوعين رئيسيين هما:

2- أ-01: التلوث المادي: هو التلوث المحسوس الذي يحيط بالإنسان فيشعر ويتأثر به ويراه بالعين المجردة، وقد يكون هو المتسبب الأول فيه في معظم الأحيان[1]، ويشتمل ثلاث مستويات من التلوث:

- **تلوث الهواء:** يتكون الغلاف الجوي للكرة الأرضية من خليط من عدة غازات أهمها غاز الأكسجين وغاز النتروجين وهما يكونان نحو 21% و78 % من وزن الهواء على الترتيب، بالإضافة إلى بعض الغازات الأخرى التي توجد بنسبة أقل مثل غاز ثاني أكسيد الكربون، الذي يوجد في الهواء بنسبة 0.03 % وبعض الغازات الخاملة الأخرى مثل الهليوم والنيون، والأرجون والكريبتون التي توجد في الغلاف الجوي للأرض بنسب ضئيلة جدا، وخليط الهواء بتركيبه السابق حيوي جدا، بالنسبة لجميع الكائنات الحية، فتحتاج النباتات إلى كل من غازي ثاني أكسيد الكربون والنتروجين، في صنع غذائها واستكمال نموها، بينما تحتاج كل الكائنات الحية بجميع أنواعها إلى غاز الأكسجين لأداء وظائفها الحيوية[2]. يحدث التلوث الهوائي عندما تدخل جسيمات عضوية أو غير عضوية إلى الهواء الجوي وتشكل أضراراً على عناصر البيئة، ونتيجة التغير الكمي والنوعي الذي يطرأ على تركيب عناصر النظام البيئي، يصاب بعدم الكفاءة وحدوث خلل أو شلل تام به، والتلوث الهوائي يعتبر أكثر أشكال التلوث البيئي انتشارا، نظرا لسهولة انتقاله من منطقة إلى أخرى في فترة زمنية قصيرة، ويؤثر التلوث الهوائي على الإنسان بإصابته بأمراض كثيرة، وبالتالي تنخفض كفاءته الإنتاجية، كما ارتفعت معدلات الوفيات بسبب زيادة الأمراض المرتبطة بزيادة معدلات التلوث الهوائي[3]، وتتعدد هذه الجسيمات، فمنها ما هو من مصدره اصطناعي مثل (أوكسيد الكبريت SO_2، ثاني أوكسيد الكربون CO_2...الخ) والتي تنتج عن مصانع التعدين، وغاز النشادر (NH_3) الذي ينتشر في أماكن تحلل العضوي للقمامة. وعموماً فإن مصادر تلوث الهواء هي كالتالي[4]:

أ- احتراق الوقود الأحفوري كالفحم والبترول والغاز الطبيعي من نتيجة استخدامه (السيارات الطائرات، القطارات...الخ.).

ب- تلوث الهواء الناتجة عن العلميات الصناعية.

ج- مركبات الكلوروفلوروكربون (CFC) المنبعثة من أنظمة التبريد والتكييف.

د- تلوث الهواء بالملوثات المنبعثة من نظام صرف وتنقية مياه المجاري.

---

(1) – خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 117.

(2) – أحمد مدحت إسلام، **التلوث مشكلة العصر**، سلسلة عالم المعرفة، ع.152، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أوت 1990، ص 19.

(3) – رشيد سالمي، مرجع سابق، ص 69.

(4) – محمد عبد الرزاق القمحاوي، مرجع سابق، ص 83.

– **تلوث الماء:** نتيجة الثروة الصناعية وتزايد عدد السكان، وتطور المدن واتساعها، وإنشاء المصانع على السواحل، واستخدام التقنية الحديثة، مما أدى إلى تزايد حجم وأنواع المخلفات، حيث وجدت البيئة المائية بصفة عامة، والبحرية بصفة خاصة، كأنسب الأماكن لإلقاء المخلفات السائلة أو الصلبة والتخلص منها، ومصادر التلوث في البيئة المائية متعددة أهمها وسائل النقل البحري، المياه الساخنة (الناتجة عن المصانع، إنتاج الطاقة من المفاعلات النووية)[1]، مجاري الصرف الصحي، المركبات الكيميائية والمعدنية والمواد المشعة. والتي يمكن أن تلقى مباشرة في المياه السطحية أو عن طريق ردم هذه المخلفات ونتيجة لهذا الردم تتغلغل هذه المخلفات إلى المياه الجوفية مما يؤدي إلى تلوثها.

– **تلوث التربة:** يقصد به كل التغيرات الكمية أو الكيفية في مكونات التربة من حيث صفاتها الكيميائية أو الفيزيائي أو الحيوية، والتي تنتج بسبب استخدام بعض المواد الكيميائية سواءً بقصد أو بغير قصد وبالتالي إفساد مكونات التربة الأساسية وتغيير تركيبتها، بحيث لم تعد تصلح للزراعة، أو أن إنتاجيتها قد تقل، أو أنها تنتج غذاءً ملوثاً، أما عن مصادر تلوث التربة فهي كثيرة منها التلوث بالمبيدات والتلوث بالمخصبات الزراعية، التلوث بالمنظفات الصناعية، التلوث بالمركبات العضوية الهالوجينية[2]، التلوث بالأسلحة الكيميائية، التلوث الناتج عن الحوادث الصناعية[3]، بالإضافة الإشعاعات النووية.

2–أ–02: التلوث غير المادي (المعنوي): هو التلوث غير المرئي، والذي يهمله الإنسان اعتقاداً منه أنه غير مؤثر على نظام الحياة الطبيعية والمجتمعية، إلا أن هذا التلوث يؤدي إلى أخطار ينجم عنها ضرر عضوي أو ضرر سيكولوجي[4]، وينقسم بدوره إلى قسمين هما:

– **التلوث الكهرومغناطيسي**[5]: يقصد به كل أشكال الضرر الذي تحدثه الموجات الكهرومغناطيسية للإنسان والحيوان والنبات، وهذه الموجات تنشأ عن مصادر متعددة أهمها:

– محطات الإذاعة والتلفاز.

– شبكات الضغط العالي التي تنقل الكهرباء إلى مسافات بعيد.

---

[1]– ويسمى هذا النوع بالتلوث الحراري ويحدث نتيجة تفريغ محطات توليد الطاقة كميات كبيرة من المياه الساخنة في البحر كجزء من عملية التبريد، وفي ذلك خطر كبير على الحياة في الماء، فحين ينخفض محتوى المياه من الأوكسجين تصبح الأحياء أكثر حاجة له، لأن ارتفاع درجة الحرارة ينشطها، ونتيجة لذلك يموت الكثير من الأحياء بينما يصبح الباقي ضعيفاً، كما تتراكم المخلفات التي تلقى بالمياه حيث لا تقدر البكتيريا – نتيجة لنقص الأوكسجين– على تحليلها. أنظر: راتب السعود، مرجع سابق، ص 102.

[2]– (والتي يقصد بها المركبات التي تحتوي في جزيئاتها على بعض ذات الهالوجين مثل ذرات الكلور أو البروم أو الفلور، ومن أمثلة هذه المركبات مبيدات الحشرية DDT)، أنظر: راتب السعود، مرجع سابق، ص 93.

[3] – راتب السعود، مرجع سابق، ص ص: 88– 94.

[4] – خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 117.

[5] – راتب السعود، مرجع سابق، ص 107

– شبكات الهاتف المستخدمة في الاتصالات الهاتفية.

– أجهزة الميكروويف(التي تعمل بواسطة الذبذبات المغناطيسية)، التي تستخدم في المنازل لأغراض إعداد بعض الوجبات الخفيفة أو تسخينها.

– أجهزة الحاسب الآلي والهواتف النقالة وأجهزة الرادارات بالإضافة إلى الأبواب الالكترونية... الخ.

– **التلوث السمعي (الضوضاء)**[1]: يقصد به مجموعة الأصوات التي تتجاوز في مستواها المستوى المقبول غير الضار بالإنسان، حيث أوضحت الدراسات أن الأصوات التي تفوق في شدتها 60 ديسيبل تدخل ضمن دائرة التلوث السمعي الضار بالإنسان، حيث لوحظ وجود تناسب طردي بين شدة الضوضاء وتأثيراتها على الفرد، أي كلما كانت شدة الصوت عالية كان الضرر على الجهاز السمعي أكبر، وهناك عوامل ثانوية لها دور يرتبط بشدة الضوضاء وهي: المسافة التي تفصل الفرد عن مصدر الضوضاء، مساحة المكان، طبيعة الصوت، مدة التعرض للضوضاء، عمر الفرد، العوامل الوراثية، الحالات المرضية السابقة. كما أن مصادر التلوث السمعي تتنوع ومنها على سبيل المثال: الضوضاء الناتجة عن وسائل النقل، وعن المصانع، الضوضاء الصادرة عن أجهزة البناء والإنشاءات دور السكان، والمحالات التجارية.

يمثل الشكل رقم (II- 02) مظاهر التلوث التي قد تنتج عن المنشآت الصناعية، حيث تستخدم قدراً معيناً من المدخلات التي يتم جلبها من البيئة، وتتم العملية الإنتاجية باستخدام فنون تكنولوجية محددة فتنتج عدداً من السلع النهاية، إن العمليات الخاصة بتحويل الطاقة، وتلك المتعلقة بالإنتاج، يترتب عليها كمية كبيرة من المخلفات (السائلة أو الصلبة، أو الغازية)، والتي تمثل الملوثات تؤثر بدورها على البيئة، وكذلك عند استهلاك هذه السلع النهائية تظهر ملوثات أخرى، يكون مصيرها أيضاً إلى البيئة.[2]

غير أنه يمكن التخفيف من كمية المخلفات الناتجة عن العمليات الإنتاجية، أو عن الاستهلاك النهائي للمنتجات – سواءً كانت طاقة (فحم، أو مشتقات البترول...) أو منتجات من غير الطاقة– وذلك عن طريق إعادة تدوير هذه المخلفات (رسكلة النفايات) مما يؤدي إلى تقليص حجمها في البيئة.

[1]– راتب السعود، مرجع سابق، ص ص: 111–113.

[2]– محمد عبد الرزاق القمحاوي، مرجع سابق، ص 44.

الشكل رقم (II- 02): العمليات الاقتصادية ومدى تلوث التي تحدثه

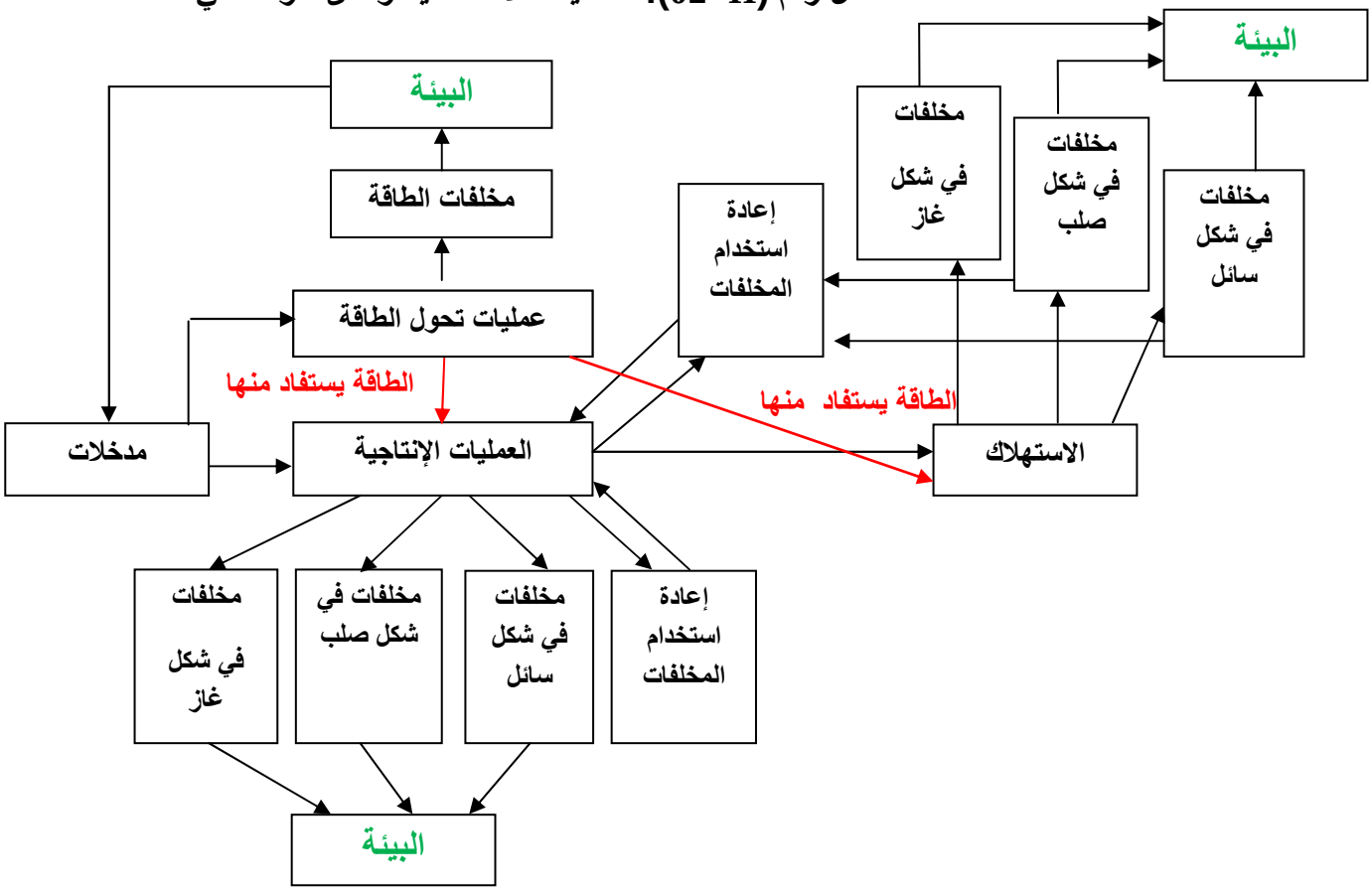

المصدر: محمد عبد الرزاق القمحاوي، مرجع سابق، ص 45. بتصرف من الطالب

المطلب الثاني: الآثار الناجمة عن التلوث البيئي:

تتعدد آثار التلوث البيئي، نتيجة لتعدد المشاكل البيئية التي تتعرض لها البيئة، بالإضافة إلى درجة ومدة تعرض عنصر من عناصر البيئة للتلوث، وعلى هذا الأساس يأتي هذا المطلب لكي نبين فيه نماذج فقط من آثار التلوث البيئي، حيث أنه لا يمكننا حصر جميع آثار التلوث في هذا البحث.

1- آثار الناتجة عن تلوث الهواء: يعتبر توليد الطاقة من المصادر الحفرية من أهم مصادر تلوث الهواء، حيث تترتب على ذلك تصاعد كميات كبيرة في الهواء من الغازات الصناعية السامة مثل ثاني أكسيد الكبريت (SO_2) وأول وثاني أكسيد الكربون(CO_2،CO) والرصاص (pb)...الخ، ويترتب على تلوث الهواء العديد من الآثار الاقتصادية السلبية من أهمها:

1- أ: تدهور صحة الإنسان[1]: يؤدي التلوث الهوائي، إلى إحداث أضرار خطيرة بصحة الإنسان فالغازات السامة التي يستنشقها الإنسان، تحتوي في ذراتها الدقيقة على معادن ثقيلة مثل الرصاص والتي

[1]- أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **مقدمة في اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 350.

تؤثر على رئة الإنسان تأثيراً سلبياً، كما يؤدي اختلاط أول أوكسيد الكربون المنبعث من عادم السيارات مع دم الإنسان إلى تقليل قدرته على امتصاص الأوكسجين، ومن ناحية أخرى يؤدي التلوث الهوائي إلى انتشار بعض الأمراض الخطيرة، كالحساسية الجلدية والربو، وبعض الأمراض العصبية فالكثير من الدراسات أثبتت أن التلوث الهوائي، كان سبباً أساسياً في ارتفاع نسبة الإصابة بأمراض السرطان.

1- ب: ظاهرة الأمطار الحمضية: إن زيادة الكبيرة في نسبة تركز كل من ثاني أكسيد الكبريت وأكسيد النتروجين في الجو حيث يحدث لتلك الغازات، وبعد فترة زمنية بعض التغيرات الكيماوية، وتتحول هذه غازات بعد تفاعل مع جزيئات الماء (الأمطار) لتنتج أحماض، وعندما تعود إلى الأرض فإنها تعمل على تلويث كل مياه الأنهار العذبة ومياه البحار، فتؤدي إلى قتل الحياة المائية[1]، كما أن الحمض يعمل على القضاء على الكائنات الحية الدقيقة التي تعيش في التربة، وتسبب في فقدان خصوبتها، وهي تؤثر على الغطاء النباتي، فتقضي عليه من خلال تفاعل المطر الحمضي مع أوراق النبات، مما يسبب في تآكلها وتلفها، أو من خلال تحميض التربة التي تحتوي على المواد العضوية، والمعدنية التي يتغذى عليها النبات، وتؤثر أيضاً على صحة الحيوانات وعلى قلة توالدها، وكنتيجة لذلك تتأثر صحة الإنسان الذي يستهلك اللحوم والمواد الغذائية النباتية.[2]، كما أن الأمطار الحمضية تؤثر على المعالم الأثرية المبنية بالحجارة وخاصة الحجارة الجيرية، حيث تتفاعل مع الماء الحمضي نتيجة ذلك تتفتت الحجارة الجيرية.

1- ج: التغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة: تنتج التغيرات المناخية عن زيادة نسبة الغازات الصناعية المتصاعدة في الجو، متمثلة أساسا في ثاني وأكسيد الكربون، وارتفاع تركيز ثاني الكربون الناتج عن الوقود الأحفوري، وظاهرة قطع المستمر للأشجار[3]، حيث تؤثر تأثيراً ملموس على المناخ العالمي، ويترتب على تلوث الهواء ارتفاع درجة حرارة الجو، وهذا الارتفاع في درجة الحرارة يرجع إلى الزيادة في نسبة هذه الغازات، حيث تعمل هذه الغازات كغطاء حول الكرة الأرضية، وهذا يسمح لأشعة الشمس بدخول إلى الكرة الأرضية، حيث يمتص سطح الكرة الأرضية جزء من الأشعة ويعكس الجزء الآخر، إلا أن هذا الغطاء لا يسمح لكل هذه الأشعة بالخروج، كما أن الغازات الجديدة المتصاعدة لا تستطيع أن تخترق الحاجز، فتبقى قريبة من سطح الأرض، ويترتب على ما سبق ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية، وينتج عن ذلك حدوث تغير في أماكن وكمية سقوط الأمطار، وتعرض الجبال الجليدية في القطب الشمالي إلى الانهيار مما يهدد بفيضانات، وإلى غرق أجزاء كبيرة من سطح اليابسة وخاصة

---

[1] – أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مرجع سابق، ص 351.

[2] – علي سعيدان، مرجع سابق، ص 79.

[3]- LESTER R. Brown, **éco-économie**, Traduit :Denis Trierweiler, édition DU Seuil, Paris, 2003, p 50.

الساحلية، واختفاء الكثير من الجزر. كما يمكن أن تؤدي هذه الظاهرة إلى زيادة ظاهرة التصحر وانحسار الغابات[1] .

د: تآكل طبقة الأوزون: تتمثل هذه طبقة بأنها عبارة طبقة من غاز الأوزون، والذي يتميز بأنه عديم اللون والرائحة، شديد السمية رمزه الكيميائي O_3، تحيط بالغلاف الجوي للأرض، وتحميه من أشعة الشمس الضارة (فوق البنفسجية)، وذلك عن طريق الدورة الطبيعية لغاز الأوزون[2]، وفي الواقع فإن دورة تحلل الأكسجين والأوزون واتحادهما على النحو المبين، تعمل على بقاء طبقة الأوزون في حالتها الطبيعية في إطار التوازن الطبيعي بين الغازات المكونة للبيئة الجوية، وبعد تسريب غاز الكلوروفلوروكربون– بالإضافة إلى غاز ثاني أوكسيد الكبريتSO_2 وأكسيد النتروجين NO– إلى الهواء، بدأ غاز الكلور الذي لم يكن موجوداً في الغلاف الجوي بكثرة، يتفاعل مع جزئيات الأوزون، ويعمل على تحطيمها على نحو أخل بالتوازن الطبيعي للغازات الموجودة في الغلاف الجوي ودورة تكوينها، ولذا بدأ التآكل يظهر في طبقة الأوزون. ونتيجة لتآكل طبقة للأوزون تحلق أضرار بالإنسان منها على سبيل المثال سرطان الجلد، ضعف الجهاز المناعي للجسم الإنسان، إصابة العيون بداء كتاركت، أما عن الأضرار التي تصيب النباتات فمنها: جفافه، وتفاعل الأشعة مع أوراقه مما يؤثر بشكل كبير عليه، بالإضافة إلى تغيير تركيبة الحية للتربة التي تعتبر مصدر غذائه، وإصابة الأعشاب البحرية والطحالب مثل الفيتوبلاكتون الذي تتغذى عليه الأسماك، وتدمر صغار الأسماك في البحار والمحيطات، أما عن الأضرار التي تصيب الحيوانات فمنها سرطان العيون، وبذلك تتضرر مصادر غذاء الإنسان[3]. كما يبرز يبرز الجدول رقم (II- 02) بعض الأضرار الناتجة عن المشاكل البيئية على كل من الصحة والإنتاجية.

---

[1] – إيمان عطية ناصف وهشام محمد عمارة، مرجع سابق، ص ص: 294– 296.

[2] – تتمثل الدورة الطبيعية لغاز الأوزون في : تكون الأوزون عندما يتعرض أوكسجين الهواء لتأثير الأشعة فوق البنفسجية الصادرة عن الشمس، فتتحل بعض جزيئاته بتأثير هذه الأشعة إلى ذرات نشيطة، ثم تتحد هذه الذرات مرة أخرى مع جزيئات الأكسجين مكونة الأوزون. وذلك وفق المعالتين التاليين:

المعادلة رقم

$$O + O_2 \longrightarrow O_3$$

جزئي أكسجين ذرة أكسجين

المعادلة رقم

$$O_2 \xrightarrow{\text{أشعة فوق بنفسجية}} O + O$$

ذرات أكسجين نشيطة

- أنظر: علي سعيدان، مرجع سابق، ص 118.

[3] – علي سعيدان، مرجع سابق، ص ص: 117 – 125.

الجدول رقم (II- 02): المشاكل البيئية وآثارها على الصحة والإنتاجية.

المشاكل البيئية	الأثر على الصحة	الأثر على الإنتاجية
تلوث المياه وندرة المياه	أكثر من 02 مليون يموتون بسبب المياه الملوثة فضلاً عن عدة مليارات من البشر يصابون بالعديد من الأمراض الناجمة عن ذلك ومن ثم زيادة المخاطر الصحية خاصة بالنسبة للفقراء بسبب ندرة المياه	الأثر السلبي على الثروة السمكية وعلى توافر المياه للشرب وعلى إنتاجية الموطنين وعلى توفير المياه الكافية للنشاط الزراعي والنشاط الصناعي نقص في النشاط الاقتصادي بصفة عامة.
تلوث الهواء	من 300ألف إلى 700ألف يموتون سنوياً بسبب تلوث الهواء واستنشاق الهواء غير النقي نصفهم من الأطفال، كما أن من 400 إلى 700مليون معظمهم من الأطفال والنساء يصابون بسبب الدخان المتصاعد في الهواء والموجود في المنازل بسبب الطهي وحرق الأخشاب.	تأثير السلبي على المطار الحمضية وتأثيرها على الأنشطة الصناعية والزراعية والخدمية المختلفة والغابات
المخلفات الصلبة والخطرة.	مزيد من الأمراض الناجمة عن القمامة وانسداد المجاري، وقد تتسبب في بعض الوفيات ناهيك عن الأمراض.	تلوث موارد المياه الأرضية(السطحية) والجوفية والتي تستخدم في الأنشطة الإنتاجية.
تدهور التربة.	نقص الغذاء لدى أسر المزارعين الفقراء، وسرعة التأثير بالجفاف.	انخفاض إنتاجية الحقول، انخفاض لـ GDP (PIB) بحوالي 1.5% وزيادة ملوحة الأرض.
قطع الغابات.	مزيد من الأمراض وحالات الوفيات الناجمة عن الفيضانات.	فقد مصادر الأخشاب، وارتفاع مستويات الكربون.
فقد التنوع البيولوجي.	الفقد المحتمل للأدوية الجديدة.	فقد في الموارد المختلفة وانخفاض في القدرة على التكيف مع البيئة.
التغيرات في الغلاف الجوي	الزيادة المحتملة في الأمراض الوراثية، المخاطر الناجمة عن التغيرات المناخية الطبيعية، الأمراض الناجمة عن انخفاض طبقة الأوزون 300ألف حالة إصابة بمرض سرطان الجلد سنويا و1.7 مليون حالة كتاركت (مرض يصيب الإنسان، أما طبيعة هذا المرض فهو عبارة عن تجمع ماء داخل العين نتيجة لترقق طبقة الأزون [1])	تغيرات في مستويات البحار، تغيرات إقليمية في الإنتاجية الزراعية، انقطاع في سلسلة الأغذية البحرية

المصدر: ميشيل ب.تودارو، مرجع سابق، ص ص 453- 454.

[1] – محمد عبد الرزاق القمحاوي، مرجع سابق، ص 104.

إن تغير المناخ هو حقيقة من حقائق الحياة، وعلينا أن نتحرك بشكل عاجل إذا أردنا تجنب تراكم غازات الدفيئة، وظاهرة الاحتباس الحراري، فمن المحتمل أن يكون كبيراً، و تكاليفه على الاقتصاد والمجتمع كبيرة أيضاً في جميع أنحاء العالم.[1]

2- معايير قياس التلوث البيئي:

من أجل الوقوف على آثار التلوث ومدى خطورته، وجب توفر معايير لقياس درجة التلوث للعناصر التي يتألف منها النظام البيئي ككل، وهو ما يجعل هيئات المكلفة بهذه المهمة تستعين بمعايير لقياس درجة التلوث، وذلك باستعمال وسائل متنوعة للرقابة، وهذا بهدف وضع نسب معينة ومناسبة من التلوث البيئي، ولن يتم ذلك إلا بإيجاد معايير موضوعية لقياس درجة التلوث، للحد منه بصفة نهائية أو مؤقتة من أجل حماية البيئة، وهذه المعايير يمكن إجمالها كالآتي[2]:

2- أ: معيار الوسط البيئي: ويتمثل في أخذ عينة من الوسط المعرض للملوثات (كالهواء والمياه) لتحليلها، وقياس درجة تلوثها ثم مقارنتها بالدرجة المسموح بها علمياً.

2- ب: مقياس انبعاث الملوثات: وهو تحديد كمية الملوثات المنبعثة من المصانع والسيارات خلال فترة زمنية معينة، ومقارنتها كذلك بالكمية المسموح بها .

2-ج: معيار توفر شروط التشغيل: ويعني قياس مدى توفر بعض الوسائل، لمعالجة ما نشأ من التلوث مثل وجوب وضع بعض الأجهزة في بعض المصانع للتقليل من انبعاث التلوث.

2- د: مقياس السلع المنتجة: ويعني قياس الملوثات التي تحتويها بعض السلع على أساس الخصائص الكيماوية، والفيزيائية المكونة لها (مثل الأصباغ والمواد المحفظة) وتحديد الحد الأقصى المسموح به صحيا.

[1]- OCDE, Climate Change Mitigation, p.01. www.ocde.com , date of consulting :march 2nd 2009.

[2]– رشيد سالمي، مرجع سابق، ص 126.

المبحث الثالث: الإطار النظري للجباية البيئية

بعد التطرق إلى المفاهيم العامة للبيئة، وأهم المشاكل البيئية التي يمكن أن ترهن مستقبل كوكب الأرض ككل، وتقضى على أحلام الدول بتحقيق تنمية عادلة ومستديمة، والناتجة عن النمو السكاني الكبير، بالإضافة إلى السياسات والإجراءات الاقتصادية الخاطئة التي تبنتها الدول، وذلك من أجل النهوض باقتصادياتها، حيث تم إغفال الجانب البيئي عند وضع الخطط التنموية.

وعلى هذا الأساس وجب وضع قوانين والآليات التنظيمية، والاقتصادية، وحتى السياسية والتربوية، من أجل صون وحماية البيئة كمطلب خاص، ومن أجل تحقيق التنمية المستديمة كمطلب عام، وقد تم تصنيف الآليات الاقتصادية للحماية البيئية (وفق منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOCDE) إلى عدة فئات، كان إحداها الضرائب والغرامات، التي اعتبرت أهم الآليات الاقتصادية نظراً لتأثيرها من جهة على توجيه النشاط، ومن جهة أخرى نظرا لوفرتها وتكرار تطبيقها[1]، وعادة من يطلق عليها جباية التنمية المستديمة.[2]

حيث تأتي هذه الآليات الاقتصادية بهدف تصحيح الفشل الذي لحق بنظام السوق عامة، وجهاز الأسعار بصفة خاصة، والمتمثلة في مشكلة التأثيرات الخارجية، حيث عجز السوق عن إصدار الإشارات السعرية الملائمة، وذلك عندما تكون هناك تأثيرات الخارجية externalités للمشروعات حيث لا تعكس الأسعار في هذه الحالة التكلفة الحقيقية التي يتحملها المجتمع نتيجة استخدام الموارد[3] ليأتي هذا المبحث من أجل تبيان كل ما سبق.

المطلب الأول: نظام السوق والآثار الخارجية

يأتي هذا المطلب لكي نفصل فيه نظام السوق والآثار الخارجية، حيث سيتم معالجة الجانب الأول انطلاقاً من تعريف علم الاقتصاد ونظام السوق، ليتم التطرق إلى الجانب الثاني والذي يعتبر من أهم المشاكل التي يتعرض لها نظام السوق.

1- علم الاقتصاد ونظام السوق:

ينظر إلى علم الاقتصاد على أنه هو: « ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يتوافر على دراسة سلوك الأفراد في محاولتهم لتوزيع الموارد النادرة، ذات الاستعمالات البديلة بين الأهداف المتعددة، وكيفية

---

[1] – محفوظ برحماني ، **الجباية البيئية**، الملتقى الوطني الأول حول حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بين الواقع ومقتضيات التطور، المركز الجامعي زيان عاشور بالجلفة، 06/05 ماي 2008، ص 01.

[2]– أحمد باشي ، **دور الجباية في محاربة التلوث البيئي**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 09، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص 131.

[3]– عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 14.

بذل هذه المحاولة عن طريق إجراء عمليات المبادلة في السوق»[1]، ويوفر علم الاقتصاد الإطار اللازم لتوزيع تلك الموارد بشكل كفء، وفي ضوء هذا الموضوع فإن علم الاقتصاد ملائم لتقييم القضايا البيئية نظرًا لأن نوعية البيئة، شأنها في ذلك شأن الكثير من الموارد والخدمات الأخرى، هي عبارة عن مورد نادر. وإذا كان السوق هو إطار يشتمل على مجموعة من المشترين والبائعين على اتصال وثيق، ويمكن إجراء التبادل بينهم دون أية قيود.[2]

وتوفر الأسواق عبر نظام الأسعار إمكانية تحقيق المعاملات، وإتمام الصفقات بين المشترين والبائعين، حيث تباع كميات السلع عند أثمان معينة لها.[3]

ويلاحظ أن نظام السوق عبر آلية الأسعار، قد فشل في العديد من المرات في دمج الكثير من التكاليف[4]، ومن أبرز المشكلات التي يتعرض لها نظام السوق وفشل في عكسها، مشكلة التأثيرات الخارجية، سواء كانت التأثيرات الخارجية السلبية، أو التأثيرات الخارجية الإيجابية. فعلى سبيل المثال فإن السوق لا تأخذ بعين الاعتبار تكاليف التلوث التي تسببها الصناعة، وقد أصبحت هذه التكاليف تعرف باسم التكاليف الاجتماعية، ومثبطات الاقتصاد السلبية والآثار الجانبية.

وعلى الرغم من المزايا آلية الأسعار في اتخاذ القرارات بشأن انتاج واستهلاك السلع، فإن هذه الآلية لا تعمل دائماً بفعالية، كما أنه ليس من المرغوب دائماً الاعتماد عليها، وقد يحدث الفشل السوق إما على جانب الاستهلاك أو جانب الإنتاج.

يحدث التأثير الخارجي عندما تؤثر تصرفات أحد الأشخاص أو إحدى المنشآت على وحدة أخرى دون وجود إذن بذلك، حيث يكون الأثر الخارجي موجوداً، عندما تجد الخيارات الاستهلاكية والإنتاجية لشخص أو منشأة ما طريقها إلى دالة منفعة أو دالة إنتاج وحدة أخرى دون إذن تلك الوحدة أو تعويضها [5]. ومما يجب أن نعلمه هو أن السلع التي تباع في الأسواق– فيما مضى– تشمل التكاليف الخاصة بإنتاجها فقط دون حساب التكاليف الخارجية، فهذه الأخيرة تعبر عن الانعكاسات البيئية لإنتاج سلع الموجهة للاستهلاك (الأسواق).

---

[1] – إسماعيل محمد هاشم، **مبادئ الاقتصاد التحليلي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1978، ص 09.

[2] – إسماعيل محمد هاشم، مرجع نفسه، ص 43.

[3] – فتحي عبد العزيز الرواشي، **الاقتصاد والسوق**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط.1، القاهرة، مصر، 2007، ص 109.

[4]– وقد تعرض نظام السوق إلى عدة انتقادات حيث فشل في دمج التكاليف الخارجية، ومشكلة الاحتكارات، بالإضافة إلى قلة المعلومات المتوافرة في بعض الأسواق، وبذلك تكون هذه الانتقادات محل اهتمام بعض الاقتصاديين من أجل إيجاد الحلول لكل نوع من أنواع المشاكل التي يعاني منها نظام السوق.

[5]– شارلس د. كولستاد، مرجع سابق، ج 01 ، ص ص: 167– 168.

2- الآثار الخارجية:

يمكن تعريف الأثر الاقتصادي بأنه مكسب أو خسارة، تلحق بواحدة أو أكثر من الوحدات الاقتصادية، نتيجة تصرف اقتصادي قامت به وحدة أخرى، ويمكن أن يكون المكسب عبارة عن منفعة إضافة أو إشباع إضافي للمستهلك، أو فعالية أكبر في الإنتاج بالنسبة للمشروع، أما الخسارة فيمكن أن تكون نقصاً في المنفعة التي يحصل عليها المستهلك، أو نقصاً في فعالية الإنتاج بالنسبة للمشروع وهكذا يمكن أن تحدث الخسارة أو المكسب بالنسبة للطلب أو العرض، فالآثار الداخلية هي المكاسب أو الخسائر التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية، وتبقى داخل هذه الوحدة أي لا ينصرف أثرها إلى غيرها من الوحدات الاقتصادية، أما الآثار الخارجية فهي المكاسب أو الخسائر التي تنتج عن التصرف الاقتصادي لإحدى الوحدات والتي تستفيد منها أو تضر الوحدات الاقتصادية الأخرى. ومن الواضح أن المصلحة الجماعية تكون موضع الاعتبار في حالة وجود آثار خارجية للتصرف الاقتصادي، ولكنها لا تثور في حالة الآثار الداخلية[1].

ومن أجل معرفة وتوضيح مفهوم الآثار الخارجية، سوف نعطي مثال لذلك، حيث نفرض أن نشاط مؤسسة صناعية يتم برمي فضلات صناعية، والنفايات الخطيرة في النهر بدلا من التخلص منها بالطرق العلمية، فكلما زاد إنتاج المؤسسة الصناعية، زادت كمية الفضلات والنفايات الإضافية المرمية في النهر، فإن جزءا من تكلفة الإنتاج الكلية، ستنتقل إلى أعضاء آخرين بالمجتمع، مثلا الذين تعودوا على اصطياد الأسماك بالنهر، فمن خلال استهلاك هذه الأسماك سيعرض صحة المجتمع للخطر، ويجب على المجتمع استعمال مصادر مائية أخرى بخلاف هذا النهر، مما يحمل المجتمع تكاليف إضافية أخرى، وربما تكون تكلفتها أعلى ونوعيتها أقل، بالإضافة إلى ذلك فإن أعضاء المجتمع الذين يستعملون هذا النهر كمصدر للمياه يجب أن تنفق أموال باهظة من أجل تنظيفه وجعله صالحا للشرب، لذا فإن سكان هذا المجتمع سيتحملون تكلفة إضافية لاستهلاك الماء.

وعلى هذا الأساس فإن:

أ- **التكلفة الخاصة:** هي تكلفة التي تشمل مجموع التكاليف الخاصة من أجل إنتاج وحدة واحدة من السلع والتي تسمى محاسبياً تكلفة الإنتاج وهي تساوي تكلفة الشراء زائد مصاريف الإنتاج.

ب- التكلفة الاجتماعية: وهي تشمل الانعكاسات البيئية لإنتاج السلع الموجهة إلى الأسواق (للاستهلاك)

ج- إجمالي التكاليف الاجتماعية: ومن ثم يصبح من الممكن إضافة دالتي التكلفة الخاصة والتكلفة الاجتماعية إلى بعضهما البعض لتحديد إجمالي التكاليف الاجتماعية للإنتاج. ويمكن أن يظهر من

[1]- باهر محمد عتلم، **المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي**، ط.05، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 1998، ص ص: 40-41.

الشكل أن التكاليف الاجتماعية أعلى من التكاليف الخاصة، مما يشير إلى أن إجمالي التكاليف الاجتماعية للإنتاج أعلى من التكاليف الخاصة لوحدها [1]، وهو ما يوضحه الشكل رقم (II- 03).

الشكل رقم (II- 03): إدخال التكاليف الاجتماعية.

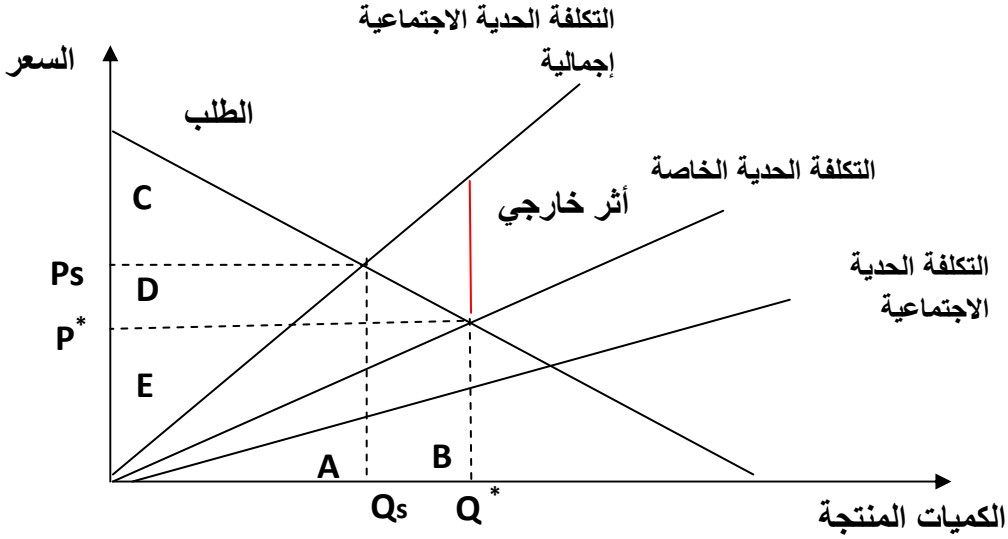

المصدر: دوناتو رومانو، مرجع سابق، ص 98. بتصرف من الطالب.

وعليه فإن منحنى إجمالي التكاليف الحدية الاجتماعية BCMS يكون أعلى من منحنى التكاليف الحدية الخاصة CMP، إن التكاليف الحدية الخاصةCMP لا تعكس جميع التكاليف للمجتمع، وفي هذه الحالة تكون إجمالي التكاليف الحدية الاجتماعية BCMS أعلى من منحنى التكاليف الحدية الخاصة CMP. فإذا كان قرار المؤسسة الملوثة يتضمن فقط التكاليف والمنافع الخاصة فإن الإنتاج يكون Qp وحدة، أما إذا أخذت المؤسسة التكاليف الحدية الاجتماعية بعين الاعتبار، وبالتالي (إجمالي التكاليف الحدية الاجتماعية)، فإن المعدل الإجمالي للإنتاج سيكون Qs، أي أنه يقل عن Q_P إلى Qs، ومنه يظهر التأثير الجانبي السلبي على الإنتاج. مما يؤدي إلى توزيع موارد المجتمع بشكل غير أمثل(وذلك بافتراض أن إجمالي المنفعة الحدية الاجتماعية مساوي للمنفعة الحدية الخاصة). وهو ما يوضحه الشكل رقم **(II- 04)**.

[1] – دوناتو رومانو، مرجع سابق، ص 97.

الشكل رقم (II- 04): حالة الأثر الخارجي السلبي

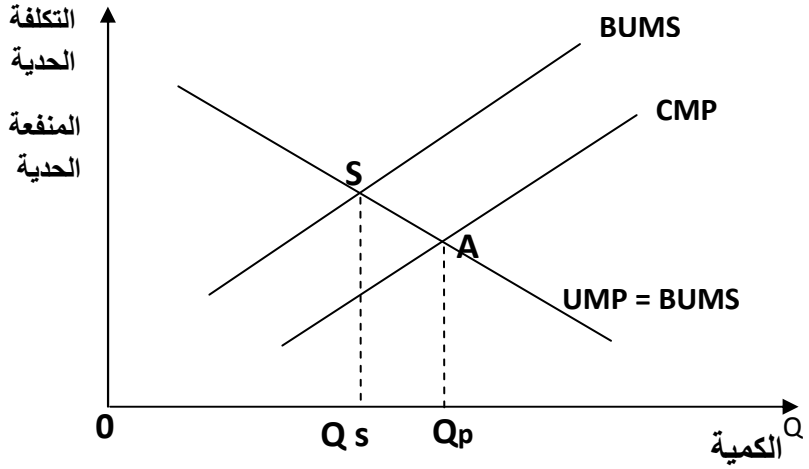

المصدر: فاطمة الزهراء زرواط، مرجع سابق، ص 33. بتصرف من الطالب

الشكل رقم (II- 05): حالة الأثر الخارجي الايجابي

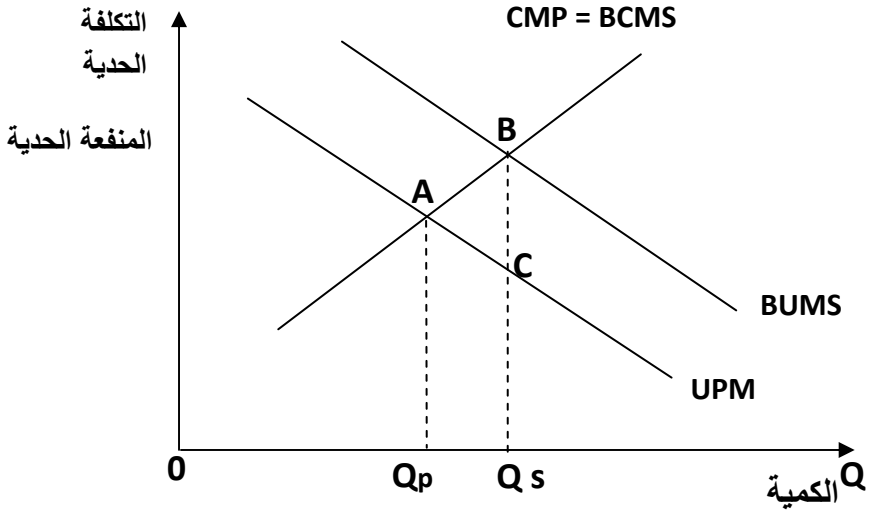

المصدر: فاطمة الزهراء زرواط، مرجع سابق، ص 35. بتصرف من الطالب

أما في حالة الأثر الخارجي الايجابي، فبافتراض أن في هذه الحالة، لا توجد تأثيرات جانبية سلبية، لذا فإن إجمالي التكاليف الحدية الاجتماعية مساوية للتكاليف الحدية الخاصة، أما إجمالي المنافع الحدية الاجتماعية تفوق المنافع الحدية الخاصة، فإذا قامت المؤسسة بتقديم منافع الخاصة الحدية والتكاليف الحدية الخاصة فقط لتحديد معدل الإنتاج، فإن الوحدات التي سوف تنتج هي Qp، أما إذا أخذت المؤسسة بعين الاعتبار المنافع التي يحصل عليها الآخرون، فإن المستوى الأمثل للإنتاج سيتحدد بتقاطع منحنى إجمالي المنافع الحدية الاجتماعية مع منحنى إجمالي التكاليف الحدية الاجتماعية (وذلك

بافتراض تساوي التكاليف الحدية الخاصة مع إجمالي التكاليف الحدية الاجتماعية)، ينتج عن ذلك أن الإنتاج الأمثل هو الكمية Qs والذي يعتبر أكبر من الكمية السابقة Qp والتي لم تأخذ بعين الاعتبار التأثير الخارجي الايجابي. كما أن هذه الحالة تعبر عن سوء توزيع الموارد. وهو ما يوضحه الشكل رقم (II- 05).

أما الحالة الثالثة وهي الجمع بين الأثرين الخارجيين معاً، حيث وفي هذه الحالة يتم التعادل بين المنفعة الحدية الخاصة والتكلفة الحدية الخاصة، فإننا سنحصل على المستوى الأمثل للإنتاج متساوي لأن Qp=Qs ويصبح التدخل في نطاق السوق غير ضروري لتصحيح توزيع الموارد في هذه الحالة. يوضحه الشكل رقم (II- 06). بالرغم من الانتقادات التي تطرح لهذا النوع من الأشكال حيث لا يمكن بالضرورة أن يتساوي الأثرين السلبي والايجابي.

الشكل رقم (II- 06): حالة التأثيرات الخارجية الايجابية والسلبية معاً

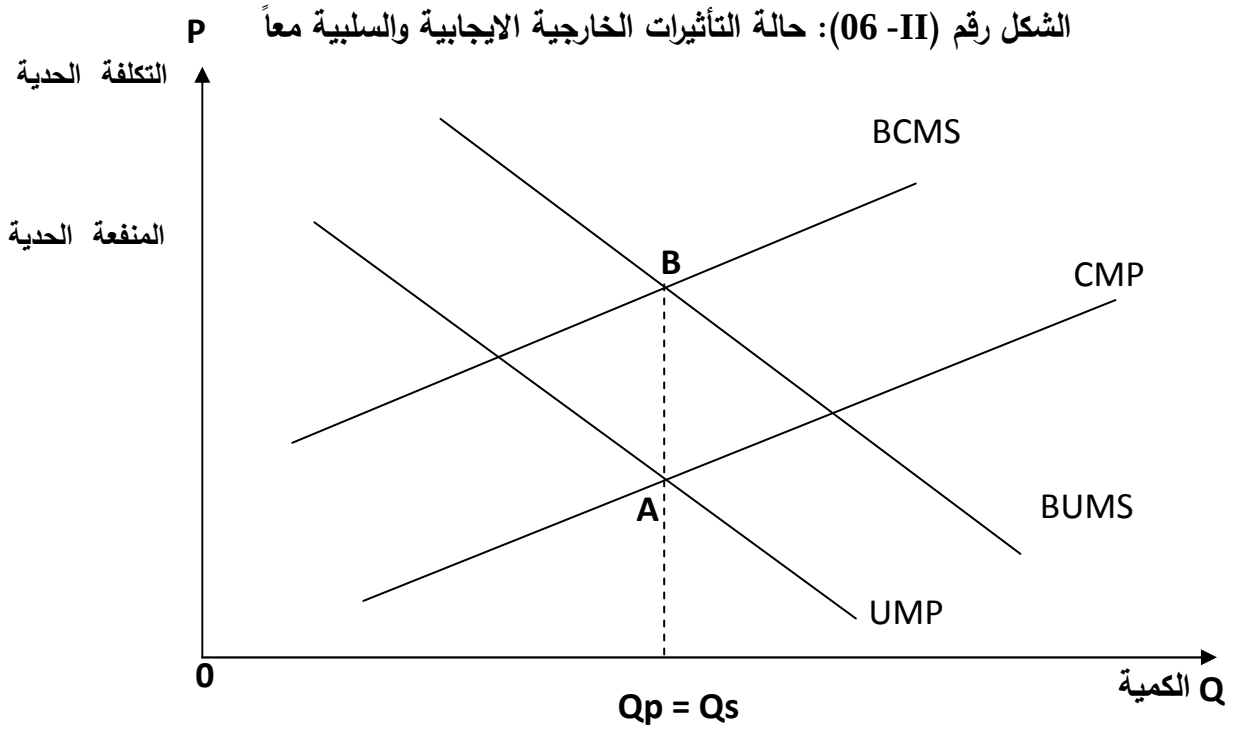

المصدر: فاطمة الزهراء زرواط، مرجع سابق، ص 36.

المطلب الثاني: الجباية البيئية ومفهوم الاستدخالات

بما أن التلوث هو أثر عارض ولا يمكن تجنبه، وذلك لأنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأنشطة الإنسان اليومية في الإنتاج والاستهلاك، فلا يمكن أن تمنع المصانع من مزاولة نشاطها لأنها تشبع بعض المنافع الإنسانية، ولا يمكن منع استخدام السيارات، ولا يمكن منع الناس تماماً من التدخين...الخ. ولكن الشيء الأقرب إلى المنطق هو أن نقلل من حجم هذا التلوث، ونضع الضوابط والسياسات التي تجعله عند حده الأدنى. فالتلوث كظاهرة ينتج عن الإفراط في الأنشطة الاقتصادية والإنسانية المنصرفة نحو إشباع الحاجات الإنسانية بشكل مضطرد ومتزايد، والتي لا يعتد فيها إلا بالنفقات والمنافع الخاصة فقط[1]، ومنه يمكن تبرير تدخل الدولة لحل مشكلة السوق[2]، لذا يعبر الإستدخال عن مفهوم يتضمن بموجبه إدخال التأثيرات الجانبية السلبية– ويمثل الشكل رقم (II- 07) الإستدخال عن طريق الرسوم البيئية–، والناتجة عن الصناعة خاصة وعلى الأنشطة الاجتماعية عامة، وذلك بهدف إيجاد الحجم الأمثل للتلوث بالإضافة إلى إيجاد السعر النقدي الأمثل لهذا التلوث. حيث أن أهم الوسائل الاقتصادية للوصول إلى هذا الحد تتمثل أساساً في: سياسة بيع حقوق الملكية وخلق سوق جديدة، سياسة فرض ضريبة، وسياسة منح الإعانات الحكومية، سياسة التقنين والمنع، بالإضافة إلى بعض السياسات الأخرى.[3]

الشكل رقم (II- 07): الإستدخال عن طريق الرسوم

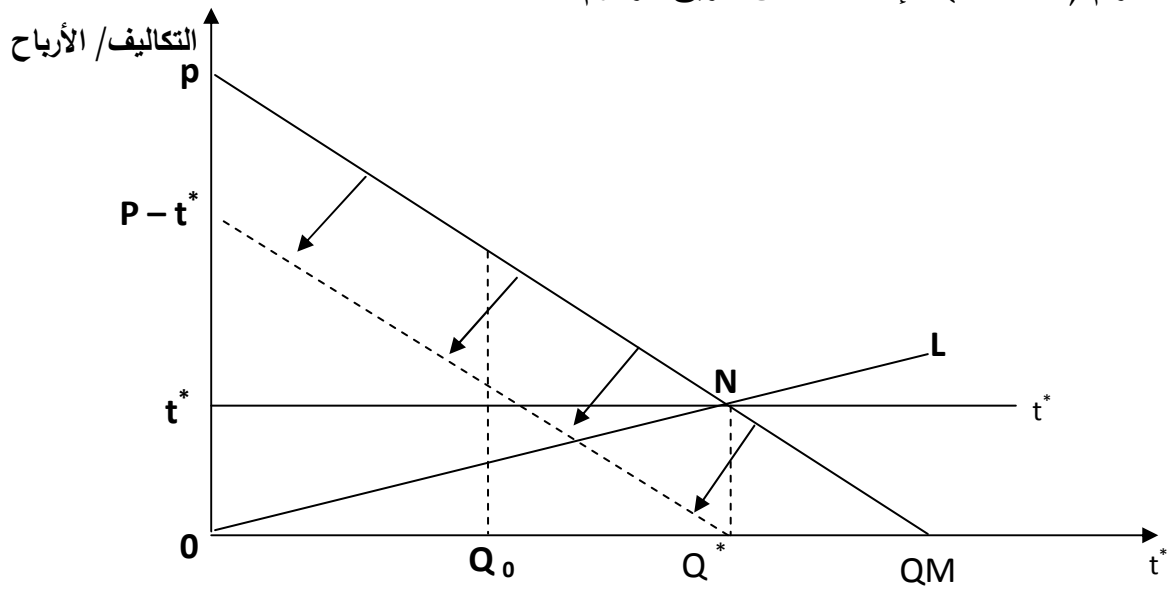

المصدر: عبد الله الحرتسي، مرجع سابق، ص 66.

(1) – أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مرجع سابق، ص 372.

(2) -BEAT BÜRGENMEIER, OP-Cit , p67.

(3) – مبارك بلالطة ، **السياسات الاقتصادية الخاصة بمواجهة مشكلات البيئة**، مجلة الآثار، العدد 07، عدد خاص بالملتقى الآثار والبيئة، سطيف، 2008، ص ص: 87– 93.

لقد تبنى الكثير من الاقتصاديين نوعاً معيناً من التدخل – ضريبة تفرض على المتسبب بالتلوث تقدر بناءً على الضرر المقدر–، وتعرف تلك الضريبة باسم **ضريبة بيقوفيان (PIGOUVIENNE)** وذلك على اسم **آرثر سي بيجو (ARTHUR C. PIGOU)**[1]، حيث أن التكلفة الاجتماعية للتلوث تفوق التكلفة الخاصة للملوث (الواقع أن تكلفة الملوثين سالبة لأنهم يوفرون نقوداً عن طريق التلويث) فينبغي على الحكومة أن تتدخل بضريبة، فتجعل التلوث أكثر تكلفة للملوث، فإذا صار إنتاج التلوث أكثر تكلفة، فإن الملوث سينتج تلوثاً أقل (حيث يعتبر التلوث سلعة ضارة)، لقد أصبحت هذه الضريبة تعرف بـ: رسوم بيجو أو ضريبة بيجو[2]، ولذلك وجب تصميم سياسة ضريبية خاصة توافق هذا الطرح، غير أنه لا ينبغي أن تصمم السياسة الضريبية بمعزل عن جوانب السياسة الاقتصادية الأخرى، وذلك بنسب التكامل والتشابك الموجود بين مختلف جوانب السياسة الاقتصادية، لذا فإنه لنجاح السياسة الضريبية في تحقيق الأهداف المشار إليها ينبغي أن تعمل كافة الجوانب السياسة الاقتصادية في نفس الاتجاه.[3]

1– تعريف الرسوم البيئية:

تعرف بأنها:« حقوق نقدية مقتطعة من طرف الحكومة إزاء استخدام البيئة »[4]، كما تعرف على أنها رسوم البيوقوفية:« وهي رسوم تدفع بواسطة الملوث عن كل وحدة تلوث، وتساوي بالضبط إجمالي الضرر الحدي الذي يسببه التلوث لدى تقييمه عند المستوى الكفء للتلوث، وتدفع الرسوم إلى الحكومة بوجه عام.[5]

تتضمن التعاريف الحالية للضرائب البيئية (écotaxes) واحد أو أكثر من العناصر الآتية[6]:

*– ضرائب الانبعاث التي تحدد نسبها وفقاً لكمية الانبعاث، ومدى ما تحدثه من دمار بيئي– والمعروفة باسم الضرائب البيقوفية.

---

[1]– آرثر سي بيجو (1877– 1959) كان يعمل أستاذاً في الاقتصاد السياسي في جامعة كامبردج في الفترة 1908 – 1944، وفي كتابه « **اقتصاديات الرفاه** » الذي نشر للمرة الأولى في عام 1920 حيث اقترح فرض ضريبة كوسيلة مناسبة لتحقيق المساواة التكاليف الخاصة والاجتماعية، وتعرف ضريبة بيقوفيان اليوم باسم لرسوم التلوث. أنظر: دوناتو رومانو، مرجع سابق، ص 129.

[2]– شارلس د.كولستاد، **الاقتصاد البيئي**، تر: أحمد يوسف عبد الخير، جزء 01، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2005، ص ص : 217– 218.

[3] – المرسي السيد الحجازي، **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2001، ص 19.

[4] – عبد الله الحرتسي حميد، مرجع سابق، ص 65.

[5] – شارلس د. كولستاد، مرجع سابق، ج.01، ص 220.

[6] – عبد الله الحرتسي حميد، مرجع سابق، ص 65.

*- الضرائب غير المباشرة على مدخلات الإنتاج أو السلع الاستهلاكية التي يمكن أن يؤدي استخدامها إلى تعريض البيئة لدمار (كرسوم الإنتاج المفروضة على البنزين.)

*- الأحكام ذات الصلة بالبيئة في الضرائب الأخرى.

*- أحكام الاستهلاك المعجل والمعدلات الضريبية الأكثر انخفاضاً للمعدات وأساليب الإنتاج التي توفر الطاقة وتحد من التلوث.

كما يمكن تعريف الضرائب البيئية على أنها:« إلزام الممول، جبراً وبصفة نهائية ودون مقابل بدفع مبلغ نقدي، محدد لخزانة الدولة، بقصد حماية البيئة، أي أنها عبارة عن اقتطاع إجباري يدفعه الفرد إسهاما منه في التكاليف والأعباء العامة، وذلك باعتبار أن حماية البيئة تندرج ضمن الأعباء العامة ».[1]

يعطي التعريف الأخير للضرائب البيئية مفهوم عام لها، كما يحدد مصدرها، ويؤكد على تخصيص الأموال المتأتية منها لحماية البيئة، باعتبارها من الأعباء العامة، غير أنه يؤخذ على هذا التعريف أنه أطلق مجمل القول على أن الأفراد (مهما كانت درجة تلويثهم للبيئة) دون تخصيص علماً أن الضرائب البيئية في الأساس تفرض على المتسببين في التلوث بدرجة كبيرة، والتي ترهن مستقبل الأجيال، وهدفها الأساسي ليس تحصيل الأموال، وإنما التقليل من حجم التلوث إلى أقصى حد.

2- أصناف الرسوم البيئية:

يوجد تصنيفين يمكن من خلالهما أن نبين أهم الرسوم البيئية والتي تتمثل في:

2- أ: التصنيف الأول: ينطوي تحت هذا التصنيف ثلاثة أنواع وهي:

2- أ-1: الإتاوات أو الرسوم التحويلية: وتعد مثلاً لتغطية تكاليف الخدمات البيئية وإجراءات خفض التلوث مثل: معالجة المياه (إتاوة الاستهلاك)، والتي يمكن أن تستخدم كنفقات بيئية متعلقة بالمياه.

2-أ-2: الرسوم الحاثة أو الرسوم التحفيزية (وتدخل ضمنها الرسوم البيقوفية)**:** وهي معدة لتغيير سلوك المنتجين و/أو المستهلكين.

2-أ-3: الرسوم البيئية الجبائية: وهي تعد من أجل زيادات الإيرادات الجباية قبل كل شيء. [2]

---

[1] – محمد عرفة، **الأهمية الاقتصادية للضرائب البيئية**، الموقع الالكتروني: www.alaswaq.net ، تاريخ الاطلاع: 05-04-2009.

[2] – عبد الله الحرتسي حميد، مرجع سابق، ص 65.

2- ب: التصنيف الثاني: كما يمكن تصنيف أهم أدوات النظام الضريبي، والتي يمكن الاعتماد عليها لحل مشكلة التلوث وإستدخال التكاليف الخارجية السلبية كما يلي:

2- ب-1: الأدوات المباشرة:

2- ب-1-1: فرض ضريبة على المدخلات: حيث تتمثل هذه الأداة في فرض ضريبة، معينة القيمة على المواد الأولية التي يمكن أن تحتوي على عناصر خطيرة في تركيبتها الكيميائية، والتي تؤثر على البيئة، والتي تعتبر جد هامة في إنتاج بعض السلع.

2- ب-1-2: فرض ضريبة على المخرجات: عندما تشتغل أي مؤسسة فإن مخرجاتها تحتوى على نوعين هما السلع أو/ و الخدمات بالإضافة إلى إجمالي المخلفات (بجميع أنواعها سواءً كانت صلبة أو سائلة أو غازية.)، والتي يمكن أن تطرحها خلال العلمية الإنتاجية، وعلى هذا الأساس يتم فرض ضريبة على المنتجات بحيث:

*- تقوم الحكومة بفرض ضريبة قيمية أو نوعية على الإنتاج، في مختلف الوحدات الإنتاجية التي يصاحب إنتاجها تلوث البيئة وإحداث أضرار اجتماعية، وذلك بهدف تخفيض حجم الملوثات إلى المستويات المقبولة اجتماعياً، ولابد من التمييز في سعر الضريبة بين مختلف الوحدات الإنتاجية، وبين المناطق الجغرافية لكي تزداد فاعلية هذا الشكل من الضرائب لمعالجة مشاكل التلوث.[1]

*- تقوم الحكومة بفرض ضريبة تحفيزية، بهدف تحفيز الملوثين على تخفي الانبعاثات من خلال مجموعة من الإجراءات كبعض التغيرات في نوعية المدخلات، أو التحول إلى إنتاج منتجات أخرى أقل تلويثاً، ومنه تعطى الحرية للمنتج الملوث للبيئة في البحث، واختيار الطريقة الملائمة لتخفيض حجم الانبعاث إلى مستويات مقبولة، وقد يترتب على هذه الضريبة ما يلي[2]:

- إجبار معالجتها مما يحفز المنتج بدوره إلى التحكم بمستويات النفايات المصاحبة للإنتاج، كي لا يتحمل تلك التكلفة الإضافية.

- طالما أن هدف الوحدة الاقتصادية تدنية التكاليف أو تعظيم الربح، فإن هذا الهدف لن يتحقق إلا عند المستوى الذي تتعادل عنده التكلفة الحدية للتحكم في التلوث مع معدل الضريبة على النفايات.

- إن الضريبة المفروضة على النفايات أو المخلفات، ستجعل المنتج أو المؤسسة ينظران إلى هذه المخلفات على أنها مدخل إنتاجي، وسوف يتم البحث عن توليفة مثلى من المدخلات الإنتاجية، تكون فيها المخلفات أو النفايات المعالجة التي تعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج، بما فيها الضريبة إلى أدنى مستوى ممكن.

---

[1] – حيزية لصاق ، **أثر ترشيد الموارد الطاقوية على تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص ص: 137- 138.

[2] – حيزية لصاق ، المرجع نفسه، ص 139.

أما عن الصعوبات التي يمكن أن تواجهها ضريبة على النفايات تتمثل فيما يلي[1]:

– أنها تسمح بالوصول إلى حجم إنتاج مع مستويات التلوث، إلى مستويات مثلى اجتماعياً في حالة المنافسة غير الكاملة، ففي هذه الحالة سوف ينقل الجزء الأكبر من الضريبة إلى المستهلكين دون الاهتمام بمعالجة النفايات، طالما أن المستهلك هو الذي يتحمل العبء الأكبر من هذه الضريبة.

– الجمود وعدم المرونة، حيث أن فرض ضريبة موحدة على كل وحدة من وحدات التلوث بغض النظر عن طبيعتها، وحجم إنتاجها ونشاطها الملوث سوف يضر بالمشروعات الصغيرة، خاصة في أوقات الكساد، وبالتالي سيكون أمام هذه الوحدات الاختيار بين بديلين، وهما إما الاستمرار في إنتاج نفس حجم الإنتاج مع نفس مستوى التلوث قبل فرض الضريبة مع الالتزام بدفع الضريبة، أو أن تقوم الوحدة الاقتصادية بالاستثمار في نوع معين من التكنولوجيا لتخفي مستوى التلوث بدلاً من ندفع الضريبة. وكلا البديلين يترتب على الوحدة الاقتصادية أن تتحمل تكلفة إضافية.

2– ب–2: الأدوات غير المباشرة: حيث يمكن أن نبرز هذه الأدوات على النحو التالي:

2– ب–2–1: الإعفاءات الضريبية و الإعانات: تعتبر هاتين الوسيلتين من الوسائل الجباية البيئية الفاعلة، حيث تستخدم لجعل المنشآت تسيطر على التلوث بدل من جعلهم يدفعون مقابل ما يحدثونه من تلوث، اعتماداً على نظرية كوس[2]، وعلى هذا الأساس يستلزم تدخل الدولة بمنح العديد من الحوافز الضريبية، وغير الضريبية لزيادة الربحية الخاصة في الأنشطة الاقتصادية المرغوبة وسوف يختلف تأثير وفعالية الحوافز الضريبية في تحقيق المستهدف، باختلاف حجم ونوع الحوافز الضريبية الممنوحة، بالإضافة إلى شكل تنظيمها، ومدى التناسق بينها وبين حوافز الاستثمار الأخرى، وتتمثل الحوافز الضريبية بصفة خاصة في الأشكال التالية: ترحيل الخسائر، الإجازة الضريبية، معونات الاستثمار، معجل الإهلاك.[3]

---

[1] – حيزية لصاق ، مرجع سابق، ص ص: 139- 140.

[2] – تنص نظرية كوس على أنه: إذا لم تكن هناك عقبات تحول دون وصول إلى اتفاق بين المتضررين والمتسببين في التلوث، فإننا نحصل على كفاءة بصرف النظر عن كيفية التوزيع المبدئي لحقوق الملكية، وبموجبها يمكن للمتضررين أن يدفعوا للمنشأة التي تسبب في التلوث مقابل خفضها حجم التلوث. ولهذه النظرية عدة فرضيات تقوم عليها. لمزيد من المعلومات حول هذه النظرية أنظر: شارلس د. كولستاد، مرجع سابق، ج01، ص ص: 197– 202.

[3]– يونس أحمد البطريق وسعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن**، الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر، 2000، ص 65.

2- ب-2-2: ضرائب الدخل وعلاقتها بالأنشطة الاقتصادية المرغوبة بيئياً:

يمكن أن تؤثر ضرائب دخل الاستثمار على تكوين الرأسمالي بصفة عامة، والتكوين الرأسمالي في القطاع الخاص بصفة خاصة، من خلال تأثيرها على قرار الاستثمار الخاص، ومحدداته ويعتبر عامل الربح ودرجة المخاطرة المرتبطة به من أهم محددات هذا القرار. ومن المتوقع ومع ثبات العوامل الأخرى على حالها، أن يترتب على المغالاة في سعر ضريبة الأرباح تأثيراً سلبياً على معدل التكوين الرأسمالي في القطاع الخاص، حيث أن المعاملة الضريبية القاسية نسبياً من المتوقع أن يترتب عليها تثبيط الاستثمار الخاص، وعزوف رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية عن الاستثمار داخل البلد والبحث عن فرص استثمارية خارجية والعكس صحيح.[1]

يتضح مما سبق أن فرض الضريبة على أرباح المستثمر أو زيادة معدلها سوف يؤثر سلبيا على معدل التكوين الرأسمالي، ونظراً لتأثيرها السلبي على معدل الأرباح الفعلية والمحتملة، مما يقلل من رغبة، وقدرة المستثمر على إنشاء طاقات إنتاجية جديدة، والتوسع في حجم الطاقات القائمة والمحافظة عليها، ورغبة في التقليل من حدة هذه الآثار والعمل على تلاشيها. ويمكن منح العديد من الحوافز، والمزايا الضريبية للفرص الاستثمارية التي تعمل في نطاق الأنشطة الاقتصادية المرغوبة وأحد الوسائل التي يمكن استخدامها في هذا المجال، هو التمييز في المعاملة الضريبية لصالح بعض الأنشطة الاقتصادية التي تساهم بفاعلية في عملية التنمية، من خلال التمييز في أسعار الضريبة، وحتى يمكن الوصول على معاملة ضريبية تمييزية في أسعار الضريبة تساهم في تحقيق تنمية مستديمة فعالة
فيجب[2]:

*- استخدام ضرائب دخل الاستثمار كأداة من أدوات التوجيه الاقتصادي، وبما يسمح بتحقيق تنمية فعالة، يستلزم بادئ ذي بدء تصميم هيكل تلك الضرائب، بما يسمح بالتمييز في أسعار الضريبة لاستخدام ضرائب الدخل في توجيه الاستثمارات الخاصة، ليس فقط في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة بل أيضاً في اتجاه المناطق المرغوبة.

*- يتعين ألا يقتصر التمييز في معدل الضريبة بين أرباح الأنشطة الاقتصادية غير المرغوبة، بل يتعين أن يمتد نطاق التمييز في معدل الضريبة داخل نطاق الأنشطة الاقتصادية المرغوبة، بحيث يمكن أن يختلف معدل الضريبة من صناعة إلى أخرى داخل قطاع الأنشطة المرغوبة، حيث أن التخفيض المتساوي في معدل الضريبة على أرباح المتحققة في الأنشطة الاقتصادية المرغوبة، سوف يقلل من فاعلية الضريبة في تحقيق أهدافها، ويعمل على توجيه الاستثمارات الخاصة، في اتجاه متحيز لبعض الفرص الاستثمارية التي تحقق معدلات عالية من الأرباح قبل وبعد الضريبة.

---

[1]- يونس أحمد البطريق وسعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 90.

[2]- يونس أحمد البطريق وسعيد عبد العزيز عثمان، المرجع نفسه، ص ص: 79-82.

*- يمكن الاستناد إلى مؤشرات الأرباح النسبية داخل القطاعات الصناعية المختلفة، وذلك عند تقرير التمييز في معدلات ضرائب الدخل الاستثمار، فعدم الاستعانة بمثل هذه المؤشرات سوف يقلل من فاعلية التمييز في تحقيق أهدافه، فتخفيض معدلات الضريبة على الأرباح المتحققة من بعض الأنشطة الاقتصادية المرغوبة، قد لا يمثل حافزاً فعالاً لزيادة معدل تدفق رؤوس الأموال الخاصة في اتجاه تلك الأنشطة، وذلك عندما تكون الأرباح الصافية المتحققة من الأنشطة الاقتصادية المرغوبة (بعد تخفيض الضريبة) ضئيل نسبياً، بالمقارنة بالأرباح الصافية في الأنشطة الاقتصادية غير المرغوبة، ويرجع السبب في ذلك إلى الزيادة الكبيرة في أرباح الأنشطة الاقتصادية غير المرغوبة، قبل وبعد فرض الضريبة، بالإضافة إلى أن التمييز في أسعار الضريبة في غير صالح تلك الأنشطة لم يكن كبيراً.

*- لتحقيق الفاعلية للمعاملة الضريبية التمييزية في صالح الأنشطة الاقتصادية، التي تساهم بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية يستلزم ضرورة توافر مجموعة من الشروط أهمها:

√- أن يصاحب التخفيض في أسعار الضريبة على أرباح الأنشطة الاقتصادية المرغوبة، زيادة معدلات الضريبة على أرباح الأنشطة الاقتصادية غير المرغوبة.

√- أن يكون العبء النسبي لضرائب الدخل، قبل تخفيض سعر الضريبة على الأنشطة الاقتصادية المرغوبة كبير نسبياً، مما يجعل من تخفيض الضريبة ميزة ضريبية فعالة.

√- أن تصبح العلاقة بين الأرباح النسبية المتحققة في الأنشطة الاقتصادية المرغوبة، والأنشطة الاقتصادية غير المرغوبة، بعد الضريبة في صالح المجموعة الأولى من الأنشطة، وفي غير صالح المجموعة الثانية، وبمعنى آخر يتعين أن يصاحب التخفيض في معدلات الضريبة على أرباح الأنشطة الاقتصادية المرغوبة ، تغير في الأرباح النسبية في صالح تلك الأنشطة.

√- أن تكون المشروعات أو الفرص الاستثمارية المتاحة في مجال الأنشطة الاقتصادية المرغوبة تحقق نتائج موجبة، أما إذا كانت تلك الفرص تحقق نتائج سالبة، وخاصة في المراحل الأولى، فإن ضرائب دخل الاستثمار تصبح عديمة أو قليلة الفاعلية في التأثير على حجم الاستثمارات الخاصة في اتجاه تلك الأنشطة.

*- لتحقيق المزيد من الفاعلية في الأسعار التمييزية، لضرائب دخل الاستثمار بين المناطق المختلفة يتعين ألا يقتصر التمييز في أسعار الضريبة بين المناطق فقط، بل يمتد ليشمل أرباح الأنشطة الاقتصادية المختلفة داخل نفس الإقليم أو المنطقة، حيث يختلف سعر الضريبة من نشاط إلى آخر داخل نفس الإقليم، حيث أن التخفيض المتساوي لمعدل الضريبة داخل المناطق المستهدفة تنميتها، قد يترتب عليه تحقيق بعض الآثار السلبية، تقلل من فاعلية التنمية بتلك المناطق، حيث يؤدي إلى تركيز الاستثمارات الخاصة في اتجاه الأنشطة الاقتصادية سريعة الربحية، سهلة التصفية، والتي لا تكون فعالة في تحقيق التنمية المستديمة.

*- يتعين النظر إلى ضرائب دخل الاستثمار على أنها أحد محددات قرار الاستثمار الخاص، وليست المحدد الوحيد. وفي ظروف معينة تصبح ضرائب دخل الاستثمار كمحدد لقرار الاستثمار أقل أهمية نسبياً في التأثير على هذا القرار، ويصبح الدور التوجيهي لضرائب دخل الاستثمار ضعيف نسبياً، لذا وجب تحديد معدل الضريبة على دخل الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ودراسة أسباب عزوف الاستثمارات الخاصة في اتجاه تلك الأنشطة، للوقوف على أهمية العوامل المحددة لقرار الاستثمار.

2- ب-2-3: نظام الودائع والتأمينات الإرجاعية[1]: وهو نظام قائم على فكرة فرض رسوم أو ضريبة على المتسبب في التلوث لمقابلة خسائر التلوث المحتملة، على أن يتم استرجاعها لدافعها في حالة قيامه بإعادة تدوير المواد الملوثة أو إجراء عمليات من شأنها علاج التلوث.

3- الرسوم البيئية وتوازن السوق: بما أن السوق يتوقف على قانون العرض والطلب، فإن توازن السوق يتغير وذلك بتغير في السعر وكمية السلع المرتبطة بالتلوث، حيث أنه عند فرض رسوم على الملوثين، ستضاف هذه الرسوم إلى سعر إنتاجها، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع سعر هذه السلع، مما يؤدي انتقال منحنى عرض هذه السلع إلى اليمين نتيجة لتغير في سعر السلع، وذلك في حال بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة. وهو ما يعني انخفاض كمية الإنتاج من Q_c إلى Q_e ، وهو ما يوضحه الشكل رقم (II-08).

الشكل رقم (II- 08): توازن السوق قبل وبعد فرض الضرائب البيئية

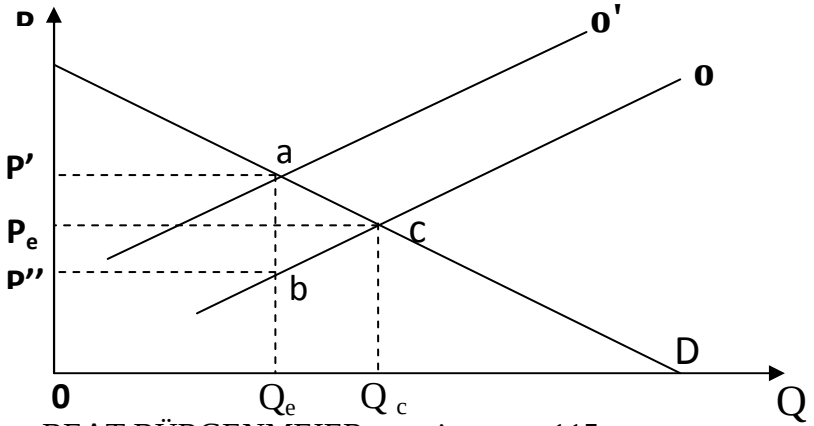

Source: BEAT BÜRGENMEIER ,op-cit , …., p115.

[1] – حيزية لصاق ، مرجع سابق، ص 140.

4- الرسوم البيئية بيانياً:

يمكن البرهنة البيانية على الرسوم البيئية، وبذلك فهي تأخذ نموذجين وهما:

4- أ: الضرائب البيقوفية (ضرائب بيجو)[1]: في حالة وجود ملوث واحد واثنين من ضحايا التلوث وقد تم عرض التكلفة الحدية للتلوث في الجزء السفلي من الشكل، نلاحظ أن هذه التكلفة سالبة لأن كل وحدة إضافية من التلوث، يسمح للمنشأة بإطلاقها تخفض التكاليف الكلية للمصنع (إلى حد معين بالطبع) المدخرات الحدية للمصنع هي عكس هذه وقد تم عرضها في الجزء العلوي، فمع قيام المصنع بزيادة التلوث بدءاً من نقطة انعدام التلوث تكون الوفورات مرتفعة جدا في البداية، وعندما تصبح الانبعاثات مرتفعة نسبياً فإن الوفورات من إطلاق كمية إضافية صغيرة من التلوث تصبح أقل بكثير وهكذا فإن MS(x) يميل إلى الأسفل.

وقد عرضت في الشكل رقم (II- 09) أيضاً دالات الضرر الحدي لضحيتي التلوث MDi(x) الضرر الحدي هو سالب دالة الطلب على التلوث لكل من الشخصين، ويميل كل من منحنى الضرر إلى أعلى عندما تصبح مستويات التلوث منخفضة، فإن الوحدة الإضافية من التلوث تحدث ضرراً طفيفاً، وعندما تصبح مستويات التلوث أكثر ارتفاعاً فإن تلك الوحدة الإضافية تحدث ضرراً أكبر، وبما أن التلوث سلعة عامة ضارة، فإن الضرر الحدي الإجمالي، شأنه في ذلك شأن الطلب الكلي، وهو مجموع الأضرار الحدية الفردية MD (x)، المقدار الأمثل من التلوث هو مقدار x عندما يكون الضرر الإجمالي يساوي المدخرات الحدية MS(x)= DM (x) ، والذي أشير إليه بالرمز *x في الشكل رقم (II- 09) كما أن الرسوم البيقوفية (البيجوفية) هي: *t، بحيث إذا فرض على الملوث مبلغ *t نظير كل وحدة من التلوث فإنه سيرى من الوجهة الأساسية أن سعر التلوث هو *t، فإذا فكرنا بالتلوث على أنه أحد نواتج المنشأة فإن المنشأة تتلقى *t- من الإيرادات نظير كل وحدة من التلوث تقوم بتوليدها كما نعلم أن المنشأة سوف تنتج حيث يتساوى السعر بالتكلفة الحدية MS(x*)= t* أو MC(x*) = -t* والمقدار الكلي للنقود التي تدفعها المنشأة لأجل التلوث هو *x.*t .

أما الطريقة الأخرى للنظر إلى هذه المشكلة، هي أنه وبدون الرسوم البيقوفية وبدون أية رسوم أخرى أو أنظمة للحد من التلوث، فإن سعر التلوث في الأساس يساوي الصفر، فمن الأمثل(من وجهة نظر المنشأة) للمنشأة أن تستجيب إلى سعر الصفر بالإنتاج حيث تكون التكلفة صفر، ولتخفيض توليد التلوث فيجب أن نزيد تكلفة التلوث عن طريق رفع الرسوم، ولدى زيادة الرسوم من الصفر، يتناقص توليد التلوث تدريجياً حتى نصل إلى المستوى الأمثل للتلوث *x عندما ترتفع الرسوم إلى *t.

[1] – شارلس د. كولستاد، مرجع سابق، ج 1، ص 220.

الشكل رقم (II- 09): الرسوم البيوقوفية المثلى على الملوث بوجود اثنين من ضحايا التلوث

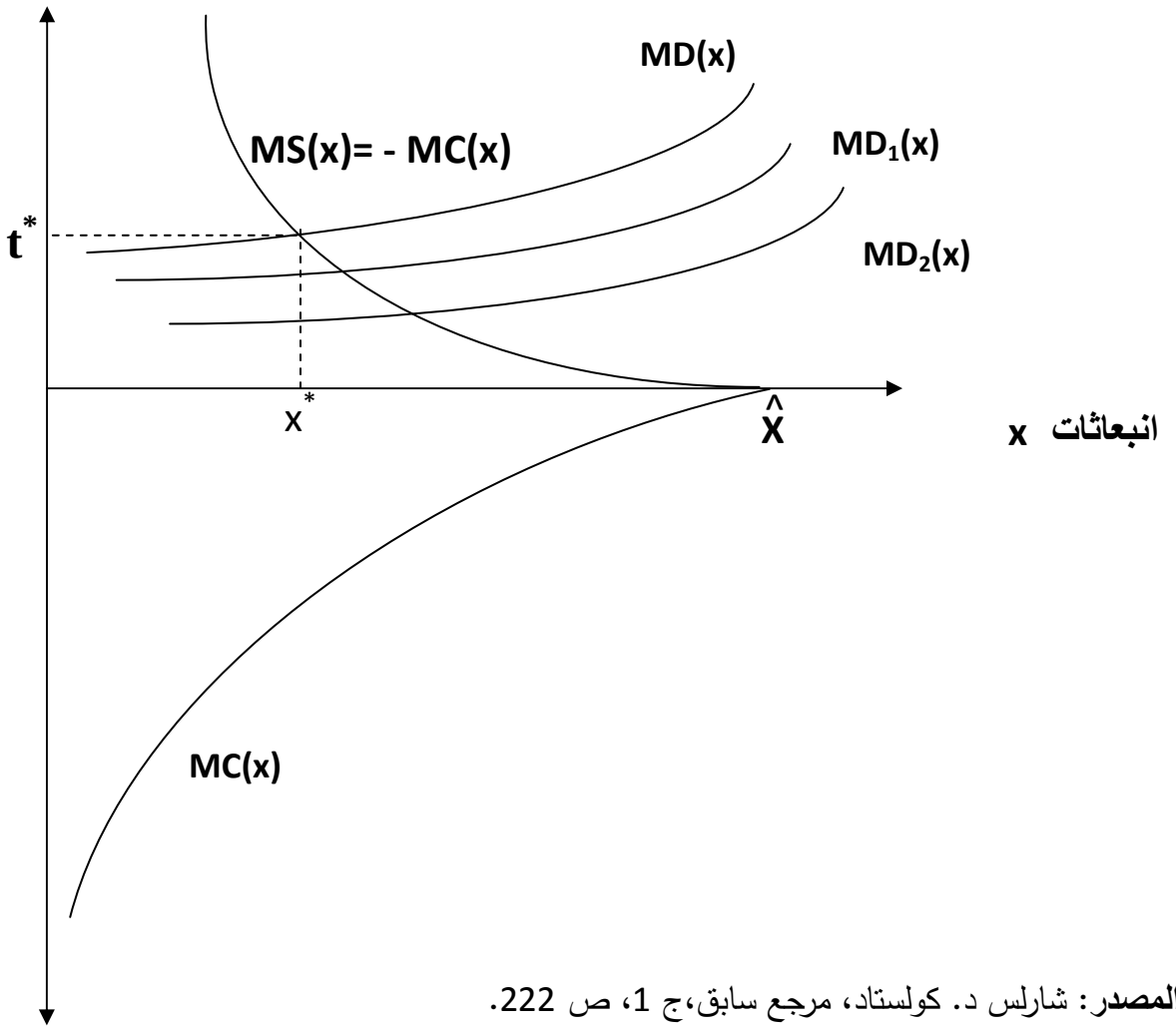

المصدر: شارلس د. كولستاد، مرجع سابق،ج 1، ص 222.

أما في حالة وجود أكثر من ملوث – ولنفرض أنه يوجد ملوثين اثنين– يوضح الشكل رقم (II-10) حالة اثنين من الملوثين حيث دالة الضرر الحدي (MD) هي الضرر الكلي لجميع المستهلكين، وقد تم بيان المدخرات الحدية لكل من منشأتين جراء توليد التلوث.

إن دالة المدخرات الحدية الكلية لمجموعة من الملوثين، تبين مقدار ما ستكون عليه المدخرات الحدية إذا زاد مقدار التلوث الإجمالي بوحدة واحدة، هذه يعتمد بالطبع على نوعية الافتراضات التي تم وضعها حول كيفية توزيع التلوث الإجمالي بين الملوثين، فإذا كان أحد الملوثين يقوم بكل أعمال السيطرة على التلوث بينما لا يفعل بقية الملوثين أي شيء، فإن المدخرات الحدية ستكون أعلى مما لو كانت أعمال السيطرة على التلوث موزعة بصورة أكثر عدالة بين الملوثين، إحدى الوسائل لتفادي هذا اللبس هي أن نفترض بأن الملوثين يتقاسمون مسؤولية مكافحة التلوث بطريقة متساوية.

الطريقة المتساوية لتوزيع أعباء السيطرة على التلوث بين العديد من الملوثين هي أن يتم ذلك بحيث تتساوى التكاليف الحدية للسيطرة بينهم جميعاً، فإذا افترضنا أن لدينا اثنين من الملوثين، وأننا نرغب في إطلاق ما مقداره S من التلوث على وجه الإجمال. فهذه تتطلب مساواة التكاليف الحدية للتحكم في التلوث بين الملوثين، والتي أصبحت تعرف بمبدأ **الحديات المتساوية** وتعرف على أنها: عند السيطرة على التلوث من عدة ملوثين تسهم انبعاثاتهم جميعاً في إلحاق الضرر بنفس الطريقة، فإن مبدأ الحديات المتساوية يتطلب مساواة التكاليف الحدية للسيطرة عبر الملوثين لتحقيق تخفيض في الانبعاثات بأقل تكلفة ممكنة، حيث أن الرسوم البيقوفية تولد التلوث بطريقة، تستوفي مبدأ الحديات المتساوية طالما أم كل الملوثين يجعلون دالة مدخراتهم الحدية مساوية إلى نفس الرقم، أي الرسوم البيقوفية[1] وهو ما يوضحه الشكل رقم **(II- 10)** بحيث أن:

الشكل رقم (II- 10): مبدأ الحديات المتساوية ومساواة التكاليف الحدية

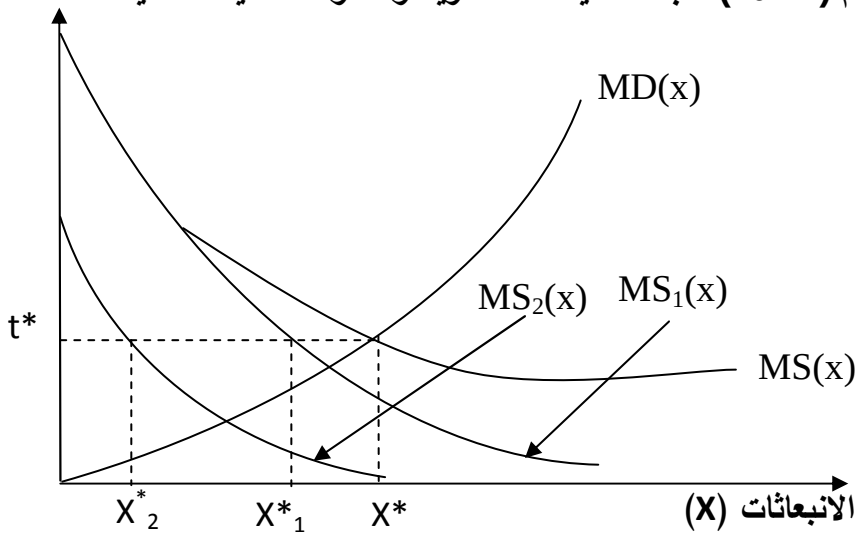

المصدر: شارلس د. كولستاد، مرجع سابق، ج 01، ص 227.

4- ب: الإعفاءات الضريبية أو الإعانات الأخرى: باعتبار أن الإعفاءات الضريبية وجه آخر من أوجه الجباية، وعلى اعتبار نظرية كوس، والتي تشير إلى أن الأمر سيان سواء كان على الملوث أن يعوض ضحية التلوث، أو كان على الضحية أن يدفع إلى الملوث لوقف التلوث، وفي إطار الرسوم البيقوفية. فهل يمكن الحصول على نفس النتيجة عن طريق إعانة المنشآت لخفض التلوث؟.

إن الآثار المترتبة على الإعانة يمكن أن تقود إلى عدد مفرط من المنشآت في الصناعة وبالتالي إلى مقدار غير كفء من التلوث، والسلعة المرتبطة بالتلوث، وذلك في المديين، المدى القصير حيث لا

[1]- شارلس د.كولستاد، مرجع سابق، ج01، ص ص: 226-227.

يوجد وقت كاف لدخول المنشآت الجديدة إلى الصناعة، وفي المدى الطويل حيث يوجد وقت كاف للدخول، أما الخروج فيبقى وارد في كل من المديين.

4- ب- 01: في الأجل القصير[1]: بافتراض أن:

صناعة تنافسية تنتج سلعة تقترن بالتلوث. **المنشآت متماثلة تماما.** ضريبة التلوث (t)، بحيث أن تكاليف الإنتاج في المنشأة كما يلي:

$$C_T(y,e) = V(y,e) + te + FC \quad \ldots\ldots (01)$$

حيث أن: y هو مقدار ما يتم إنتاجه من السلعة، **e** يمثل الانبعاثات، V(y,e) يمثل التكاليف المتغيرة لإنتاج كل من y و e ، بينما FC هي التكاليف الإنتاج الثابتة. وافتراض أن العلاقة بين الإنتاج والانبعاثات هي علاقة طردية أي e = ay، حيث a ثابت. ومنه يمكن إعادة صياغة معادلة (01) كالتالي:

$$C_T(y,ay) = V(y,ay) + tay + FC \quad \ldots\ldots (02)$$

وبما أن v و C_T هما دالتان في y فقط، فإذا جعلنا $TC(y) = C_T(y,ay)$ و $VC(y) = V(y, ay)$ فإن المعادلة رقم (02) ستكون كالتالي :

$$TC(y) = VC(y) + tay + FC \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (03).$$

أما التكلفة الحدية للإنتاج فهي:

$$MC(y) = MVC(y) + at \quad \ldots\ldots (04).$$

ففي حالة عدم الاهتمام بالسيطرة على التلوث، فإن المنشأة قد تحدث تلوثاً بمقدار $\hat{e}$، وبوجود الإعانة يتم دفع نقود إلى المنشأة لتخفيض الانبعاثات فإذا خفضت المنشأة إلى e فإن الإعانة المدفوعة ستكون $S(\hat{e} - e)$. هذا يعني أن التكاليف ستكون:

$$TC(y) = VC(y) + FC - S(\hat{e} - e) \quad \ldots\ldots (05).$$

$$= VC(y) + s\,ay + \{FC - S\hat{e}\}$$

والتكلفة بين القوسين هي تكلفة ثابتة، تتكون من التكلفة الثابتة المعتادة زائد تحويل لمبلغ إجمالي مقداره $S\hat{e}$ وهو مبلغ مستقل عن اختيار المنشأة لإنتاج y أو الانبعاثات e، وهكذا فإن التكاليف المتغيرة في الحالتين المعادلات 03 و 05 متماثلة تماماً، التكاليف الثابتة فقط هي التي تختلف، وعليه فإن التكاليف الحدية لإنتاج في الأجل القصير ستكون متطابقة في الحالتين، وستنتج المنشأة نفس القدر تماماً من السلعة والتلوث، والتكاليف الحدية من المعادلة 05 هي:

$$MC(y) = MVC(y) + as \quad \ldots\ldots (06).$$

وهي تماثل بالضبط المعادلة 04 فيما عدا أن لدينا هنا s بدلاً من t .

وعليه فإن النتيجة الأولى التي توصنا إليها هي:

---

[1] – شارلس كولستاد، مرجع سابق، ج01 ، ص ص: 231- 234.

أنه في الأجل القصير تفضي الرسوم البيقوفية والإعانات إلى نفس النتيجة بالضبط .

أما في حالة المنشآت غير متجانسة، قد يكون ذلك بسبب التقنيات المختلفة التي تستخدمها ولذلك وبافتراض وجود فئتين من المنشآت، إحداها قديمة والأخرى جديدة– وقد تكون المنشآت الجديدة تكاليف ثابتة أكثر ارتفاعاً، ولكن تكاليفها المتغيرة أكثر انخفاضاً – وبما أن هذا هو الأجل القصير فلا يمكن دخول المنشآت جديدة ، لكن أية منشأة تستطيع أن تختار بين الإنتاج أو أن تغلق أبوابها حيث أن الإعانة التي ستدفع للمنشآت فقط لكي تنتج تلوثاً أقل.

وبما أن الأجل قصير، سوف نقتصر على ما إذا كانت الأسعار تغطي التكاليف المتوسطة المتغيرة، وإذا فعلت فهل يكون الإنتاج عند نقطة تساوي السعر بالتكلفة الحدية، حيث نرمز للتكلفة المتوسطة المتغيرة (AVC) والتكاليف الحدية (MC) في حالة عدم وجود التنظيم، أي حالة ما قبل الضريبة أو ما قبل الإعانة، كما نرمز لـ: t و s إلى الضريبة البيوقوفية والإعانة على التوالي.

الشكل رقم (II- 11) : التكاليف المتغيرة لصناعة غير متجانسة .الأجل القصير

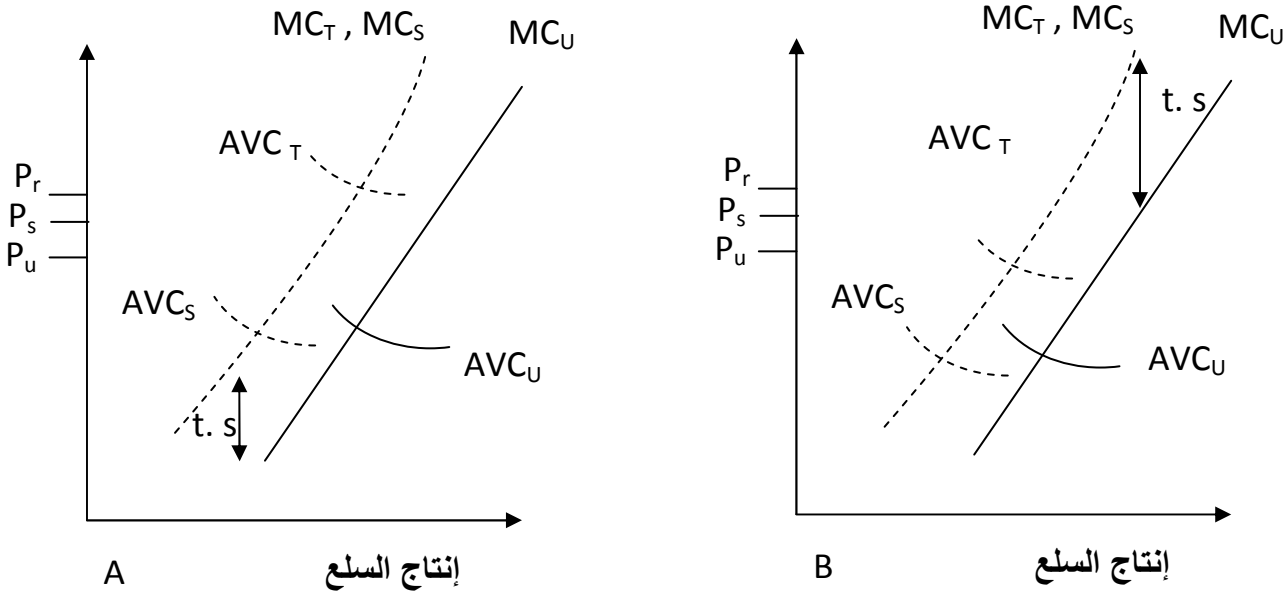

المصدر : شارلس د.كولستاد، مرجع سابق، ص 234.

حيث أن:

A : تمثل المنشآت القديمة. B: المنشآت الجديدة. MC_U: التكاليف الحدية لحالة عدم التنظيم.

MC_S التكلفة الحدية مع وجود إعانة السيطرة على الانبعاثات. MC_T: التكلفة الحدية في وجود رسوم على الانبعاثات. AVC_U: التكاليف المتوسطة المتغيرة. حالة عدم التنظيم. AVC_S: التكلفة المتوسطة المتغيرة مع إعانة السيطرة على التلوث. AVC_T: التكلفة المتوسطة المتغيرة مع رسوم الانبعاثات.

P_U: سعر السلع. حالة عدم وجود التنظيم . P_S: سعر السلع مع إعانة السيطرة على الانبعاثات.

P_T: سعر السلع مع رسوم الانبعاثات.

من الشكل رقم (II- 11) نلاحظ من أن الضريبة، والإعانة ترفعان التكاليف الحدية بنفس القدر فإن الإعانة تخفض التكلفة المتوسطة المتغيرة، في حين أن الضريبة ترفع التكلفة المتوسطة المتغيرة والسبب هو أننا افترضنا أن الإعانة تنطبق فقط في حالة تشغيل المنشأة، يزول المبلغ الإجمالي S ê إذا أغلقت المنشأة أبوابها. وهكذا فإن هذا المبلغ يحسب كتكلفة متغيرة. وتظل التكاليف الثابتة قائمة سواء أغلقت المنشأة أبوابها أم لم تفعل (في الأجل القصير).

والخلاصة أن الضرائب والإعانات لها آثار مختلفة في الأجل القصير. فالإعانة قد تسمح للمنشآت بالاستمرار في العمل والذي قد لا يستمر في حالة الضريبة. فأثر الضريبة أو الإعانة كان قد تمثل في رفع التكاليف الحدية، ولكن الإعانة تخفض التكاليف المتوسطة في حين أن الضريبة ترفع التكاليف المتوسطة.

4- ب- 02 : في الأجل الطويل[1]: إن أثر الضريبة على كل من التكاليف الحدية أو المتوسطة المتغيرة في المدى القصير هو نفسه في المدى الطويل، حيث أن كل المنشآت ستعمل عند قاع منحنى تكاليفها المتوسطة الكلية في توازن الأجل الطويل، ونتيجة لهذا هو أن أسعار السلع ستكون أعلى من الضريبة البيقوفية منها مع الإعانة، إضافة إلى ذلك ستكون هناك منشآت أكثر في الصناعة مما في حالة الضريبة. إن الإعانة ليست مرغوبة لأنها لا تسمح للسوق بإظهار التكاليف الحقيقية للمنتج الذي يجري استهلاكه.

5- وعاء الضريبة على التلوث:

يمكن تعريف الوعاء الضريبي بصفة عامة بأنه:« المادة أو المال أو الشخص الخاضع للضريبة مع ضرورة توافر العنصر الزمني لهذا الوعاء(فقد تفرض الضريبة سنوياً، أو عند جني المحصول...الخ) وحسب الأنظمة المحددة لذلك ».[2]

كما يمكن تعريف الوعاء على أنه:« المادة أو النشاط الاقتصادي الذي تفرض عليه الضريبة أو أنه العنصر الاقتصادي الذي تستقر عليه الضريبة سواء أصابته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة »[3].

5- أ: اختيار وعاء ضريبة التلوث[4]:

أي اختيار المادة التي تفرض عليها الضريبة، وفي مجال ضريبة التلوث فان اختبار العناصر التي يتضمنها الوعاء الخاضع للضريبة، يجب أن يقوم على أساس وجود علاقة واضحة ومنطقية بين واقعة التلوث وتأثيرها المادي الملموس على البيئة، أي يتعين تحديد العناصر داخل الوعاء بشكل محدد ودقيق،

---

[1] – شارلس .د كولستاد، مرجع سابق، ص ص:236- 237.

[2] – حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط.2، الجزائر، 2007، ص 30.

[3] – فاطمة الزهراء زرواط، مرجع سابق، ص 163.

[4] – فاطمة الزهراء زرواط، المرجع نفسه، ص ص: 163 – 165.

وأن تعطى تعريفات موحدة داخل نطاق الحدود الجغرافية التي تطبق فيها الضريبة، هذا التحديد الدقيق والتعريف الموحد للعناصر الخاضعة للضريبة يزيد من مصداقية التأثير البيئي للضريبة ويدخل ضمن العناصر التي قد يشملها وعاء ضريبة التلوث ما يلي:

– الانبعاثات، العوادم، التدفقات والمخلفات الصلبة والسائلة التي يلقى في البيئة، وفي هذه الحالة، فإن وعاء الضريبة تشتمل على الإشعاعات الملوثة (للهواء، وعلى سبيل المثال، غاز أكسيد الكبريت)

وكذلك تصريفات المواد الكيميائية، والمواد الصلبة وغيرها من المخلفات والنفايات التي تحدث تلوثا بيئيا، نتيجة تصريفها في مياه الأنهار والبحار ومجاري المياه وغيرها من الموارد البيئية، المواد التي تستخدم كمدخلات في العملية الإنتاجية وتعرف ككونها مصدر التلوث، وتتميز الضريبة البيئية على المدخلات كما يلي:

– انخفاض تكلفة تنفيذها وإدارتها مقارنة بالضريبة على الانبعاثات والتدفقات.

– انخفاض عدد دافعي الضرائب بدرجة كبيرة عن حالة الضريبة على التدفقات والانبعاثات. حيث يمكن تحصيل الضريبة على المدخلات المولدة للتلوث مباشرة عند المنتجين لهذه المدخلات.

– تشجيع المنشآت المستخدمة لتلك المدخلات الخاضعة للضريبة على استخدامها بكفاءة أكثر، وإمكانية التحول للمدخلات غير الخاضعة للضريبة وهي الأخطر من الناحية البيئية، ومن الأمثلة التطبيقية على تلك الضريبة هي الضرائب (cfc5 الكلوروفلوروكربونات) في كل من الدانمارك والولايات المتحدة حيث تفرض ضريبة على المواد التي تحتوي (cfc5) والتي تستخدم كمدخلات في العملية الإنتاجية ومن أبرز المشكلات في هذا المجال هو حالة الواردات التي تحتوي على(cfc5) ففي حالة عدم توافر المعلومات التكنولوجية أو الفنية عن عمليات التصنيع الخاصة بالمنتجات المستوردة عندئذ لا تخضع للضريبة، وستتمتع هذه المنتجات المستوردة بميزة تنافسية مقابل المنتجات الوطنية التي تحتوي على مادة الكلوروفلوروكربونات وتخضع لضريبة التلوث.

5– ب: تحديد سعر ضريبة التلوث[1]:

إذا كان سعر الضريبة يعرف بوجه عام على أنه: المبلغ من المال الذي يجب على الممول أن يدفعه عن كل وحدة من موضوع الضريبة، أو أنه النسبة المئوية التي يحدد بها مقدار الضريبة فهو عبارة عن مقدار الضريبة منسوبا إلى قيمة وعائها أو محلها، ومن أهم الأشكال التي يتخذها سعر الضريبة :

[1]– فاطمة الزهراء زرواط، مرجع سابق ، مرجع سابق، ص 165.

5- ب-1: السعر الثابت النسبي:

في هذه الحالة فإن السعر يبقى ثابتا، بصرف النظر عن التغيرات التي تحدث في وعاء الضريبة أي أن النسبة بين الوعاء الخاضع للضريبة والسعر يبقى ثابتة، ويتميز هذا الأسلوب بالسهولة والبساطة لكل من الممول والإدارة الضريبية.

5- ب-2: السعر التصاعدي:

طبقا لهذا الأسلوب يتصاعد سعر الضريبة مع تزايد الوعاء الخاضع للضريبة، ويتميز أسلوب التصاعد بأنه يتماشى مع مبدأ العدالة، وتأخذ به التشريعات المالية في الدول المتقدمة، كما أنه يعد من أدوات التوجيه الاقتصادي، وقد يكون له أثر فعال في حث الملوث على جنب أسعار الضريبة المرتفعة، وبالتالي تخفيض ما يقذفه إلى البيئة من وحدات التلوث إلى أن يتم تحديد الحدود التي تبدأ عندها التصاعد بمعرفة جهة علمية متخصصة، ويمكن استخدام التميز السعري في حالة وضع حد للتلوث مسموح به، يجب عدم تجاوزه وتستخدم أسعار منخفضة في حالة عدم التجاوز ولكن في حالة التجاوز تطبق أسعار ضريبية مرتفعة. كما يمكن تحريك السعر لأعلى مما يجعل نفقة الضريبة ترتفع لتتجاوز نفقة مكافحة التلوث وذلك بالنسبة لبعض المناطق أو بالنسبة لبعض أنواع الملوثات مما يدفع الملوث لتخفيض كمية الملوثات الناشئة عن نشاطه، وفي المقابل تطبيق معدلات ضريبية بيئية منخفضة بالنسبة للمنشآت التي تقام في المناطق النائية والبعيدة عن المدن والتجمعات السكنية، مما يؤدي في النهاية إلى توفير حماية بيئية أفضل وتقليل كمية التلوث في البيئة.

كما أنه توجد طرق أخرى لتحديد السعر الأمثل للضريبة على التلوث، والتي تتمثل في[1]:

5- ب-3: طريقة تساوي المنافع الاجتماعية الحدية مع التكاليف الاجتماعية الحدية للتلوث.

5- ب- 4: طريقة تساوي التكاليف الحدية لتخفيض التلوث مع التكاليف الحدية لأضرار التلوث وهي أكثر الطرق انتشاراً وتطبيقاً. ويمكن توضيحها استناداً إلى الشكل رقم (II- 12)، والذي يوضح منه أنه وفقاً لهذه الطريقة فإن السعر الأمثل للضريبة على التلوث يتحدد عندما تتساوى التكاليف الحدية لتخفيض التلوث (ت ح خ) مع التكاليف الحدية للأضرار التي يسببها التلوث (ت ح ض)، وعند وضع التعادل عند النقطة A يتحدد السعر الأمثل للضريبة عند النقطة *P ، ويتحدد أيضاً المستوى الأمثل للتلوث عند النقطة *Q، وأي انحراف عن وضع التعادل يعني انخفاض في مستوى الرفاهية.

[1]- أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سابق، ص61.

الشكل رقم (II- 12): تحديد السعر الأمثل للضريبة على التلوث

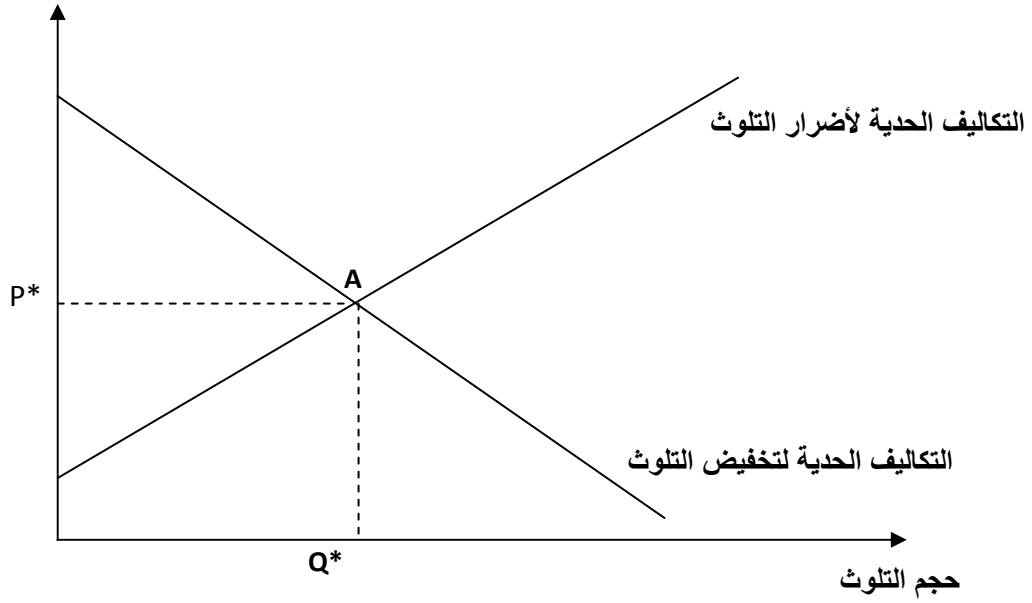

المصدر: أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سابق، ص 62.

المطلب الثالث :البدائل المتاحة لسلوك المنشأة الملوثة تجاه السياسة الضريبية

يؤدي استخدام السياسة الضريبية في مجال مكافحة تلوث البيئة، إلى إحداث آثار تخصصية متعددة بالإضافة إلى تأثيرها في تقويم السلوك الاقتصادي للصناعات الخاضعة لها، وتعديل المواضع الاقتصادية بشكل عام بما يحقق ما هو مرغوب اجتماعيا منه الجودة البيئية. ويصاحب عملية التعديل في السلوك الاقتصادي للصناعات استجابة منها، وتفاعلا مع السياسة الضريبية بشكل أو بآخر اللجوء إلى أحد الخيارات التالية[1]:

1- نقل العبء الضريبي:

وتتم هذه العملية عن طريق قيام المنشآت الملوثة بعملية نقل عبء الضريبة بصورة كاملة، أو جزئية إلى مستهلكي السلعة أو الخدمة الخاضعة لضريبة التلوث، إما برفع الأسعار أو تخفيض حجم الإنتاج وذلك إذا كان سوق الصناعة يسمح بعملية نقل عبء الضريبة، وكذلك إذا كان الطلب على منتجات هذه الصناعة غير مرن، أي إذا كان التغيير النسبي في سعر منتجاتها المباشرة عند فرض الضريبة، سيؤدي إلى تغيير نسبي أقل في الكمية المطلوبة منها، ولهذا تلجأ الصناعة في هذه الحالة إلى نقل عبء الضريبة إلى المستهلك، ولا يتأثر الإيراد الكلي الخاص بها سلبيا، وغالبا ما تتوافر الحالات السابقة في الدول الصناعية المتقدمة، وهو ما يعد سببا لنجاحها في نقل تكلفة الضريبة وغيرها عن تكاليف

[1] – فاطمة الزهراء زرواط، مرجع سابق، ص ص: 166- 168.

الأضرار البيئية، عندما تقوم بتصدير منتجاتها من السلع الصناعية وعندئذ يتحمل المستهلكون في الدول المستوردة عبء الضريبة.

2- تتحمل المنشآت مدفوعاتها الضريبية كليا:

وأمام هذا الوضع وجب على المنشآت الملوثة أن تبحث في البدائل الممكنة، أما أهم البدائل فيمكن تلخيصها فيما يلي:

2- أ: تخفيض الأرباح الموزعة.

2- ب: زيادة الاقتراض.

2- ج: تخفيض الاستثمارات الجديدة.

واختيار أي من هذه البدائل يتوقف على سياسة المخزون التي تتبعها المنشأة، وفرص الاستثمار المتاحة، وحالة التدفقات المالية للمنشأة.

3- تجنب عبء ضريبة:

تقوم المنشآت الملوثة للبيئة بانتهاج سلوك معين ومن خلاله يمكن لها أن تتجنب عبء الضريبة، وتتمثل أهم سلوكاتها في إحدى الخيارات التالية:

3- أ: القيام باستثمار قصير الأجل في صورة تركيب معدات مكافحة التلوث.

3- ب: القيام باستثمار طويل الأجل في تكنولوجيا تحسين النوعية البيئية ومكافحة التلوث.

3-ج: القيام بعمليات إحلال مصانع جديدة تنعدم أو تنخفض الانبعاثات والملوثات الضارة بيئيا منها.

4- إعادة توجيه الموارد الاقتصادية:

ويمكن للمؤسسة وعن طريق هذا السلوك أن تقلل من عبء الضريبة، حيث تقوم المنشآت بإعادة توجيه مواردها الاقتصادية المتاحة، إما داخليا داخل الدولة، أو خارجيا (على المستوى الدولي) بما يؤدي إلى الاستثمار في المناطق التي تقل فيها أضرار التلوث، وتنخفض فيها معدلات الضريبة كالمناطق النائية داخل الدولة، أو تحويل استثمارات إلى الدول التي لا توجد فيها تشريعات بيئية، أو تحفظات فيما يختص بالأضرار البيئية، ومعظمها من الدولة النامية. هذا هو الاتجاه السائد لدى الشركات العالمية متعددة الجنسيات، والتي تقوم بإعادة توطين الصناعات الملوثة للبيئة في الدول النامية، خاصة تلك التي لا يوجد فيها تشريعات بيئية، أو قيود مفروضة لحماية البيئة.

أما في حالة منح حوافز ضريبية لمكافحة التلوث سواء في مجال الضرائب المباشرة أو غير المباشرة، فإن المنشآت تلجأ في محاولة منها إلى الاستفادة من هذا الحافز بالاستثمار في تركيب معدات أو أجهزة مكافحة التلوث، الاستثمار في تكنولوجيات تحسين النوعية البيئية ومكافحة التلوث، القيام بإحلال مصانع ينتج عنها تلوث أقل بالبيئة.

المطلب الثالث: أهم الآثار الاقتصادية لاستخدام الجباية البيئية لمكافحة تلوث البيئة.

يترتب على التغير في السلوك الاقتصادي للمنشآت الناشئ عن استجابتها لتطبيق السياسة الضريبية آثار اقتصادية عديدة، أهمها فيما يتعلق بفاعلية هذه السياسة في تحقيق الكفاءة لتخصيص الموارد الاقتصادية وتوجيهها، في سبيل تحقيق الإنتاج الأمثل من وجهة نظر المجتمع سواء من المنتج من السلع والخدمات أو تحقيق المستوى المرغوب فيه من الجودة البيئية.

ويمكن توضيح تأثير السياسة الضريبية على قطاع الصناعة من زاويتين[1]:

1- إن فرض ضريبة بيئية سواء على المدخلات المستخدمة في عمليات التصنيع، والتي تحدث تلوثا للبيئة، أو على الانبعاثات الناشئة عن هذه العمليات، وعلى سبيل المثال فرض ضريبة بيئية على الطاقة أو على مواد كيماوية معينة، فان ذلك يؤدي إلى حدوث عملية استعاضة وإبدال بين تلك المدخلات التي تم فرض ضريبة بيئية عليها، و بين بدائلها، وقد يصل الأمر إلى التوقف عن استخدام تلك المدخلات لما إليه من زيادة في الضرائب المدفوعة بواسطة الصناعة، كما قد يصاحب عملية الإبدال بين المدخلات إلى زيادة في التكاليف، وبالتالي التأثير على الوضع التنافسي للصناعة، وقد يؤدي إلى إحداث تغيرات في نمط العملية الإنتاجية للصناعة.

2- يؤدي فرض ضريبة التلوث إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج بالنسبة للصناعات كثيفة التلوث، مما يترتب عنه انخفاض العرض عن هذه الصناعات، وبالتالي ارتفاع أسعار منتجاتها، بل قد تزداد هذه التكاليف إلى الحد الذي لا يكون هناك عناصر من صنع المنشأة التي تحدث تلوثا للبيئة عن مزاولة نشاطها والتوقف عن الإنتاج إذا ما كان هناك إلزام بتحمل هذه التكاليف المرتفعة الناشئة عن فرض الضرائب البيئية، ويحدث ذلك بالنسبة للمنشآت الصغيرة التي لا تكون قادرة على استيعاب الضريبة، وفي نفس الوقت لا يمكنها الاستثمار في أجهزة ووسائل مكافحة التلوث بما يؤدي في النهاية إلى توقفا عن الإنتاج والخروج من السوق.

يمكن استخدام حصيلة ضريبة التلوث في تعويض المتضررين من التلوث، أو استخدام هذه الحصيلة في تمويل الأبحاث العلمية بشأن تطوير وتنمية وسائل مكافحة التلوث، وهذا ما يطلق عليه اصطلاح " تخصيص إيرادات ضريبة التلوث "، وهو ما أصبح شائع الاستخدام في مجال الضرائب البيئية بصفة عامة، حيث تستخدم حصيلتها للإنفاق على إجراءات وتدابير السياسة البيئية، أو استخدامها لزيادة الإيرادات والاعتمادات المالية بالنسبة للوكالات والوسائل البيئية، مما يساعد في كثير من الدول الصناعية على إجراء عمليات البحوث والتطوير في مجال التقنيات الإنتاجية ذات الكفاءة في استهلاك الطاقة والمواد الأقل تلويثا للبيئة، مثل تخصيص حصيلة الرسوم والضرائب التي تفرض على المياه للإنفاق على جودة المياه وإدارتها.

[1] – فاطمة الزهراء زرواط، مرجع سابق، ص 168.

3- بصفة عامة : وعلى العموم فإن التحليل الاقتصادي للبيئة يقود إلى عدد من الأمور التي يجب أن تأخذ في الاعتبار، حيث أن السياسة البيئية لها تأثير واضح على الأهداف الاقتصادية، ولهذه السياسات تأثير واضح على كل من الإنتاج والاستثمار، والاستهلاك وعلى سوق العمل، وذلك على النحو التالي:

3-أ: أثر حماية البيئة على العمالة والتشغيل[1]:

يمكن أن تؤثر حماية البيئة على العمالة والتشغيل في اتجاهين، فمن ناحية يمكن لأسباب تتعلق بإجراءات حماية البيئة أن تنفذ بعض الاستثمارات في مجالات محددة، أو قد تصبح بعض المنشآت ذات تكلفة عالية ولا تستطيع تنفيذ الشروط والمتطلبات البيئية، ويمكن لهذه التكاليف الإضافية أن تؤدي إلى توقف بعض المنشآت عن العمل، وسيترتب على ذلك حدوث آثار سلبية على التشغيل والعمالة حيث يؤدي إلى خسارة العديد من فرص وأماكن العمل، ومن ناحية أخرى يمكن من خلال الطلب المتزايد على المعدات والتجهيزات البيئية، أي على التكنولوجيا البيئية، أن تتوفر فرص عمل جديدة في الصناعات التي تقوم بتقديم هذه السلع والمعدات، والتجهيزات نتيجة زيادة الاستثمارات في هذه الصناعات. وهو ما يوضحه الجدول رقم (II- 03)، والذي يمثل الآثار الايجابية والآثار السلبية لإجراءات حماية البيئة على فرص العمل والتشغيل.

الجدول رقم (II- 03):الآثار الايجابية والآثار السلبية لإجراءات حماية البيئة على فرص العمل والتشغيل.

الآثار الايجابية	الآثار السلبية
أماكن وفرص عمل جديدة من خلال:	**خسارة أماكن وفرص عمل بسبب:**
1- استثمارات في مجال حماية البيئة.	1- عرقلة الاستثمارات.
2- مصانع صناعة تجهيزات ومعدات حماية البيئة.	2- توجه الاستثمارات وانتقال الإنتاج إلى الخارج نتيجة القيود والتعليمات البيئية المشددة.
3- إدارة وتخطيط حماية البيئة.	3- إغلاق بعض المصانع بسبب ارتفاع التكاليف الناجم عن إجراءات حماية البيئة

المصدر: أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سابق، ص 53.

[1] – أبو اليزيد الرسول، مرجع سابق، ص ص: 51- 52.

3- ب: أثر حماية البيئة على مستوى الأسعار[1]:

فالسلع الملوثة والضارة للبيئة يمكن أن ترتفع أسعارها نتيجة ارتفاع تكاليف الإنفاق على حماية البيئة عند الإنتاج هذه السلع. حيث أن تعليمات وقيود حماية البيئة وكذلك الرسوم والضرائب البيئية وبقية أدوات السياسة البيئية إضافة إلى إجراءات حماية البيئة الطوعية سوف ينتج عنها تكاليف إضافية، وستجد المصانع نفسها مضطرة لقيام باستثمارات إضافية، وسيكون هناك تكاليف إضافية تتمثل في نقص قيمة المعدات والتجهيزات البيئية المستهلكة وذات التكلفة عالية، ولا شك أن هذه التكاليف الإضافية ستنتقل إلى أسعار المنتجات إن آجلاً أم عاجلاً، ولذلك فإن هناك دائماً اتجاه لتطوير طرق وأساليب إنتاجية تكون متلائمة مع البيئة ومجدية اقتصادياً، بحيث تؤدي إلى اتجاه التكاليف وبالتالي الأسعار نحو الانخفاض، كما أنها تؤثر على أسعار في بعض الأنشطة والمنتجات الصناعية التي تكون ضارة وملوثة للبيئة بشكل كبير، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض قدرتها التنافسية وإلى الحد من الإنتاج أو ربما توقفه. وهذا التأثير لإجراءات حماية البيئة قد يظهر على شكل نقص عرض بعض المنتجات، وبالتالي تتجه أسعارها نحو الارتفاع، ووفقاً لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE فقد قدر ارتفاع الأسعار الناجم عن إجراءات حماية البيئة بحوالي 0.4% في الولايات المتحدة الأمريكية، وبحوالي 0.5% في اليابان، وفي هولندا بحوالي 0.35% وفي النمسا بحوالي 0.2% وفي كل من فرنسا وإيطاليا بحوالي 0.1% سنوياً وذلك خلال الفترة 1973- 1990.

أما من جهة أخرى فإن البعض يرى أن التجديد والتطوير المستمر في التكنولوجيا حماية البيئة يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الأسعار، وأن ارتفاع التكاليف والأسعار هي نتائج مؤقتة أو قصيرة الأجل لإجراءات حماية البيئة، فتعليمات وشروط السياسة البيئية المتشددة، والمستمرة سوف تجعل المنشآت المنتجة للسلع الاستثمارية والاستهلاكية تتكيف تدريجياً مع متطلبات وتعليمات وقيود تلك السياسة، وتحاول تعديل أساليبها الإنتاجية والتحول إلى طرق إنتاج، وتقديم منتجات ملائمة للبيئة تأخذ بمقتضيات السياسة البيئية عند إنتاج وعرض منتجاتها، وبهدف محاولة خفض التكاليف الإنتاجية وتحقيق الجدارة الاقتصادية في الإنتاج، وهنا تستطيع الحكومة أن تلعب دوراً مهماً من خلال الأبحاث وتقديم المساعدات وتشجيع تطوير التكنولوجيا النظيفة والأقل تلوثاً بيئياً، ولا شك أن كل هذا سيؤدي مع مرور الزمن إلى انخفاض تكاليف حماية البيئة، وبالتالي إلى استقرار المستوى العام للأسعار وهذا يعتبر بحد ذاته حماية وقائية للبيئة من خلال عمليات الإنتاج.

[1] – أبو اليزيد الرسول، مرجع سابق، ص ص: 53- 55.

3- ج: أثر حماية البيئة على المقدرة التنافسية:

تؤثر حماية البيئة على المقدرة التنافسية بوجهين متعاكسين حيث أنه:

3-ج-1: تضعف المقدرة التنافسية الدولية: مع ارتفاع التكاليف وبالتالي الأسعار الناجمة عن زيادة نفقات حماية البيئة، كما يمكن أن يكون هناك انخفاض نسبي للقدرة التنافسية لدولة من الدول، عندما تكون تعليمات، وقيود حماية البيئة في هذه الدولة متشددة جداً وأكثر من الدول الأخرى، وذلك لأسباب تتعلق بالمعطيات البيئية والظروف والشروط الطبيعية لهذه الدول، حيث توجه استثمارات في هذا المجال أكثر من الدول الأخرى، وهو ما يعني زيادة تكاليف حماية البيئة ويؤثر على قدرتها التنافسية في السوق العالمية.

3- ج- 2: التفوق التكنولوجي والمقدرة التنافسية: تؤدي إلى ارتفاع المقدرة التنافسية للصناعة الوطنية، وذلك من خلال تطوير تكنولوجيا جديدة لحماية البيئة، وتطور الإنتاج وتسويق السلع الاستثمارية البيئية يمكن أن تحقيق تفوقاً تكنولوجياً، وبالتالي تعزيز قدرتها التنافسية لاختراق ودخول أسواق واسعة لتصريف منتجاتها، ولاشك أن كلا الاتجاهين يمكن أن يؤثران بشكل سلبي أو إيجابي على التوازن الاقتصادي.

3- ج-3: تزايد ظاهرة الإغراق البيئي: مشكلة الإغراق البيئي والتي يقصد بها الممارسة التي يتبعها البلد بتعمد تحديد معاييره عند مستوى منخفض ومصطنع، أو عدم تنفيذه هذه المعايير، من أجل تحقيق ميزة تجارية تنافسية أو جذب استثمارات، وهو ما يعني أن الدول التي لا تحترم البعد البيئي للإنتاج تحقق ميزة تنافسية بسبب انخفاض تكلفة حماية البيئة بها، وهو ما يسمح لها بالقدرة على المنافسة في الأسواق الأجنبية، أي ممارسة الإغراق البيئي وهو ما يستدعي الدول الأخرى بفرض رسوم حمائية على الواردات القادمة من هذه الدول.[1]

3- د: أثر حماية البيئة على شروط التبادل الدولي: تتأثر شروط التبادل الدولي نتيجة تضمين النفقات البيئية عامة والجباية البيئية بصفة خاصة، وذلك على النحو التالي[2]:

3- د- 01: التأثير على الصادرات: باعتبار أن النفقات البيئية تحمل على المنتجات، فإن هذا يؤدي إلى رفع أسعارها، ومنه انخفاض الطلب الأجنبي عليها، مما يدفع بالدول النامية المصدرة لهذه المنتجات إلى خفض أثمان صادراتها نحو الدول المتقدمة، بغية النفاذ إلى أسواقها، وبالتالي انخفاض في عائداتها وكأنها تتحمل جزء من تكلفة حماية البيئة في الدول المتقدمة.

3- د- 02: التأثير على الواردات: باعتبار أن الدول المتقدمة تعتمد على سياسات بيئية تحمل نفقاتها على سلع المصنعة (الوسيطية والرأسمالية)، وباعتبار أن الدول النامية تستورد هذا النوع من السلع كونها

[1] – الصادق بوشنافة، مرجع سابق، ص 17.

[2] – الصادق بوشنافة، المرجع نفسه، ص 23.

ضرورية لتشغيل اقتصادياتها، ولا بديل عنها تدفع هذه التكلفة. وعليه تعتبر التجارة الخارجية آلية لنقل آثار السياسات البيئية في الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وبالمقابل فإن هذا الوضع يؤدي إلى تدهور شروط التجارة في غير صالح الدول النامية ولصالح الدول المتقدمة، وهو ما يعني تحويل الدخول الحقيقية في الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

المطلب الرابع: أهم الايجابيات والانتقادات الموجهة للضرائب البيئية:

بما أن التنمية المستديمة تستدعي ترشيد **القواعد الضريبية**، بحيث تعتبر **الأهداف البيئية** للضريبة أداة فعالة لمعالجة الإختلالات البيئية، عن طريق الرفع من أسعار الضرائب على المنتجات المضرة بالبيئة[1]، وبعد التطرق إلى جوانب التي تحيط بالجباية البيئية، من تعريف إلى أنواع إلى البرهنة البيانية للضرائب والإعانات، ومما سبق يمكن أن نوجز أهم الايجابيات والانتقادات التي توجه إلى الجباية البيئية في النقاط التالية:

1-: إيجابيات الجباية البيئية:

- تعمل الجباية البيئية على تصحيح فشل السوق فيما يخص التأثيرات الخارجية.
- اعتبارها وسيلة فعالة لإدماج تكاليف الخدمات والأضرار البيئية مباشرة في أسعار السلع والخدمات أو في تكاليف الأنشطة المتسببة في التلوث، تطبيقاً لمبدأ **الملوث – يدفع**.
- التكامل بين السياسات الاقتصادية والبيئية من أجل محاربة التلوث حفاظاً على البيئة (وذلك باعتبار أن البيئة بعد من أبعاد التنمية المستديمة).
- تحريض المستهلكين والمنتجين على تحسين وتعديل سلوكهم نحو استعمال الموارد استعمالاً فعالاً في الحفاظ على البيئة، في إطار التنمية المستديمة.
- وسيلة فعالة تهدف إلى محاربة المصادر الصغيرة للتلوث.
- زيادة الإيرادات الجبائية التي تستعمل في تغطية النفقات البيئية والرفع من مستواها و/أو تخفيض الرسوم على اليد العاملة، رؤوس الأموال والادخار. حتى وأنها ليست الهدف الأساسي لفرضها، لأن الهدف الأساسي لفرض الضرائب البيئية هو تخفيض التلوث إلى أدنى قدر ممكن.
- تشجيع الاستثمار في القطاع البيئة والحفاظ عليها من أجل تحقيق التنمية المستديمة .

[1] – حميد بوزيدة ، **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992–2004)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص 237.

– خلق مناصب شغل في قطاع البيئية من أجل خفض تلوث والحفاظ على البيئية من جهة، ومن جهة ثانية خفض نسبة البطالة وهو ما يسهم في تحقيق التنمية المستديمة.

– تعمل الجباية البيئية على إعادة تسعير الموارد الطبيعية، بما يحقق عدم استنزافها واستغلالها بطرق عقلانية.

– ضمان استدامة التنمية الاقتصادية بفضل الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية (الأرض،هواء، ماء).

– ضمان سلامة البيئة المحيطة بالإنسان مما يؤدي إلى إعطائه الحافز للعمل، نظراً لوجود علاقة طرية بين المناخ العمل والانجازات التي يمكن أن يقدمها العامل.

– تشجيع السلع البيئية (غير الملوثة للبيئية، وذلك في حالة الإعفاءات الضريبية أو الإعانات بصفة عامة)

2–: الانتقادات الموجه للجباية البيئية:

– صعوبة تحديد الملوث بالإضافة إلى صعوبة تحديد حجم التلوث الذي يمكن أن يحدثه .

– تعقد الأنظمة البيئية مما يؤدي إلى صعوبة تحديد التأثيرات السلبية التي يمكن أن تنتج عن التلوث.

– عدم تماثل ملوثات البيئية، مما يصعب تقدير حجم الرسوم البيئية التي يمكن أن تفرض على المتسبب فيه. (مخلفات صناعية، مخلفات الحضرية(العائلات مخلفات، المحلات التجارية) أو مخلفات سائلة ومخلفات صلبة ومخلفات غازية، بالإضافة إلى درجة السمية للملوثات.

– التأثير السلبي لزيادة التكاليف (في حالة فرض ضريبة بيئية) مما يؤدي إلى التأثير على تنافسية المؤسسات الوطنية.

– قد تؤدي ضرائب البيئية إلى غلق بعض المؤسسات التي لا تستطيع أن تقلل من حجم التلوث، وهو ما يؤدي إلى فقدان مناصب شغل، وإلى فقدان الخزينة العمومية بعض مواردها المالية.

– إشكالية التلوث العابر للحدود. حيث يطال التلوث عابر للحدود فيجب إلزام البلدان المتسببة في التلوث بالدفع لحملها على إتباع سلوك إيكولوجي جيد[1]، ولا يتأتي هذا إلا عن طريق الاتفاقيات الدولية التي يمكن أن تبرم بين الدول، غير أنه توجد عدة معوقات على المستوى الوطني أو الدولي تحول دون التطبيق الكلي لهذه الاتفاقيات، ويمكن تلخيصها في المعوقات التشريعية والإدارية المعوقات السياسية والاقتصادية، المعوقات في الكوادر الوطنية المتدربة.[2]

– عدم تنافسية السلع التي لا تحتوي الخصائص المحافظة على البيئة سواءً من ناحية البصمة البيئية والتي تعتبر أداة تستخدم مبادئ حسابية لقياس الموارد التي يتم استهلاكها ومتطلبات استيعاب المخلفات

[1] – عبد الله الحرتسي حميد، مرجع سابق ،ص 76.

[2]– بدرية عبد الله العوضي، **معوقات تطبيق الاتفاقيات البيئية الدولية في دول مجلس التعاون الخليجي**، مؤتمر التشريعات البيئية في المنطقة العربية، كلية الحقوق، جامعة الكويت، أكتوبر 2000، ص 07.

لمجموعة بشرية معينة أو اقتصاد معين من خلال مساحة مقارنة منتجة من الأرض. وهي قياس لحجم الضغط الذي تمارسه مجموعة معينة من البشر على الطبيعة وتمثل الأرض اللازمة لاستدامة معدلات الاستهلاك الحالية للمصادر والتخلص من المخلفات الناجمة عن الاستهلاك .كما يمكن رؤيتها كمقياس للاستهلاك وأثره على الموارد الطبيعية الموجودة والتي يتم التعبير عنها بواسطة وحدات من الأراضي المنتجة الحية.) أو من الناحية السعر.

– العلاقة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية هي علاقة معقدة، فبعض الخبراء يرون في الامتثال للمستلزمات البيئية عبئًا إضافيًا يزيد تكاليف الإنتاج، ويضر بالقدرة التنافسية للشركات والقطاعات الصناعية، ويصر البعض الآخر على أن المعايير البيئية هي آلية مفيدة لتحسين كفاءة الإنتاج والحد من التأثيرات السلبية على البيئة لأن المجتمع برمته يدفع ثمن التدهور البيئي.[1]

– قد تتأثر المؤسسات التي تحافظ على البيئة، من خلال إنتاج السلع البيئية باستعمال آليات ووسائل متطورة، مما يجعل أسعار سلعها أكبر من سلع التي لا تولي البيئة أية أهمية، وذلك في حالة عدم فرض الضرائب البيئية.

– ظاهرة التهرب والغش الضريبي، والتي تحد من مساهمة الجباية في حماية البيئة بصفة خاصة وتحقيق التنمية المستديمة بصفة عامة.

– لا يمكن للجباية البيئية أن تسهم في التقليل من حجم التلوث إلا بنسبة قليلة، لذا وجب استعمال توليفة من الوسائل والآليات الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى الآليات القانونية، ومفهوم التربية البيئية من أجل تحقيق الهدف المنشود وهو حماية البيئة وتحقيق التنمية المستديمة.

[1]– لجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005، ص. ط .**

خلاصة الفصل الثاني:

من منطلق أن البيئة ومكوناتها هي أساس الحياة، ومصدر جل الموارد، وعلى الرغم من أهميتها، فقد تجاهلتها النظرية الاقتصادية، حيث أنها لم توليها أي اعتبار، وضلت حرة الاستغلال وبشتى الطرق، بالرغم من جهود بعض المفكرين لإعطاء البيئة أهميتها، وجاءت هذه الجهود في ظل تزايد توسع الصناعي، مما جعلها لا تلقى أي استجابة من طرف صناعة القرار.

وكنتيجة لهذا الإهمال اختل توازن النظام البيئي، وأصبحت الدول في مواجهة مظاهر الإجهاد البيئي الناجم عن شحة الموارد المائية، ومحدودية الأراضي القابلة للزراعة، بالإضافة إلى التلوث بشتى أنواعه، وهو ما يعتبر تحدي للبيئة النوعية التي تواجهها البلدان المهددة لمستويات معيشة الأجيال في المستقبل، وارتفاع تكاليف تخفيف الآثار البيئية السلبية.

ومن أجل تصحيح الأخطار المترتبة عن الإهمال البيئي، أصبحت الدول تستعمل بعض الوسائل والأدوات، والتي من شأنها أن تحد من التلوث، وتحافظ على البيئة، لكي لا ترهن مستقبل الأجيال القادمة، حيث تعتبر الوسائل الاقتصادية من بين أهم الوسائل لهذا الغرض، وهي ممثلة في كل من: سياسة بيع حقوق الملكية وخلق سوق جديدة، سياسة فرض ضريبة، وسياسة منح الإعانات الحكومية سياسة التقنين والمنع، بالإضافة إلى بعض السياسات الأخرى، والتي من شأنها أن تعمل على تخفيف حدة التلوث.

إن الجباية البيئية ووسائلها المباشرة وغير المباشرة بصفة عامة لها أهميتها، حيث أنها تعمل على تصحيح فشل السوق، وتعطي أسعار لموارد البيئة، والتي كانت من قبل حرة الاستغلال، حيث يترتب على كل من يقوم بأنشطة اقتصادية من شأنها أن تنتج مخرجات، سواء كانت منتجات أو مخلفات، وتضر بالبيئة، عليه أن يستجيب لأداة من الأدوات الجباية البيئية، وذلك في سبيل تحفيزه للتقليل من حجم المخرجات الملوثة للبيئة.

غير أن للجباية البيئية إيجابيات وسليبات يمكن أن ترهن تأثيرها على تحفيز الأنشطة الاقتصادية للتقليل من التلوث البيئي، وهو ما يجعلها غير قادرة لوحدها لهذا الغرض، وعليه يجب أن تأخذ الإدارة البيئية بجميع الوسائل المتاحة لها في ظل السياسة البيئية المنتهجة، حيث يجب أن تجمع توليفة من الأدوات المناسبة، لكي تقلل من الإخفاقات التي ترهن دور كل أداة على حدة.

الفصل الثالث:
واقع التنمية المستديمة ومساهمة الجباية البيئية في تحقيقها بالجزائر.

الفصل الثالث: واقع التنمية المستديمة ومساهمة الجباية البيئية في تحقيقها بالجزائر

تمهيد:

تعتبر الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية، للخروج من دائرة التخلف التي خلفتها مرحلة الاستعمار الفرنسي طيلة 132 عام، ذات أهمية بحسب المقاييس الاقتصادية، التي لا تراعي التأثيرات الخارجية للصناعة بصورة خاصة، ونشاطات الإنسان بصورة عامة، حيث كانت النتائج الاقتصادية الأولية في فترة ما قبل الأزمة الاقتصادية البترولية لعام 1986، إيجابية بكل المقاييس عدا المقاييس البيئية، حيث كان النموذج التنموي الذي اعتمدته الجزائر يتركز على نوع النموذج، وهو التصنيع والصناعات الثقيلة، بالإضافة إلى نوع المكان التي أقامت عليه مشاريعها التنموية، والتي كانت في مجملها مناطق ساحلية بهدف تدنية تكاليفها إلى أدنى حد ممكن.

لقد بينت جميع الدراسات في المجال البيئي، أن هذه السياسة لا يمكن أن تحقق شروط الاستدامة، والتي تطمح إلى توفير شروط حياتية ملائمة للأجيال القادمة، باعتبار أن التنمية المستديمة بمفهومها الواسع هي حق الأجيال في التنمية.

ولأجل هذا عملت الجزائر، ومن خلال الإصلاحات التي باشرتها في فترة التسعينيات إلى إعطاء الجانب البيئي أهمية كبرى عند إنجاز المشاريع التنموية، والعمل على تصحيح الإخفاقات من خلال سن قوانين وإجراءات، والتي من شأنها الحد من التلوث البيئي الناتج عن المشاريع التنموية السابقة أو التي ستقام في الوقت الحالي، وعليه فقد أنشأت الآليات والأدوات التي سوف تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق التنمية المستديمة.

وعليه جاء هذا الفصل ليتناول جهود الجزائر التنموية بعد الاستقلال، وجهودها لتصحيح الخلل الذي أصاب بيئتها، والوقوف على مدى التهديدات التي من شأنها أن ترهن إمكاناتها، حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث، عرجنا في المبحث الأول على مراحل تطور الاقتصاد الجزائري وواقع التنمية المستديمة في الجزائر، والمبحث الثاني تناولنا فيه الجباية البيئية في الجزائر والتي تعتبر تحدي للنظام الضريبي الجزائري، أما في المبحث الثالث فقد تناولنا فيه مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستديمة في الجزائر.

المبحث الأول: نبذة عن تطور الاقتصاد وواقع التنمية المستديمة في الجزائر

لقد شهد الاقتصاد الجزائري عدة تحولات وتغيرات، وذلك بداية من الاستقلال إلى غاية اليوم حيث أن هذه التحولات والتغيرات أملتها الظروف والتحولات، سواءً كانت الوطنية أو الدولية، فغداة الاستقلال ورثت الجزائر اقتصاد مشوه، حيث أن الوضع الاقتصادي الذي واجهته الحكومة الجزائرية سنة 1962 كان وضعاً صعباً، من جراء الحرب المدمرة للهياكل الاقتصادية بالإضافة إلى سياسة فرنسا في الجزائر، والتي كانت مجرد استنزاف للثروات الاقتصادية الجزائرية، وبالتالي ورثت الجزائر منظومة اقتصادية تابعة لفرنسا، إذ كانت الصادرات الموجهة لفرنسا تمثل 85 % من مجموع الصادرات الجزائرية عام 1962[1]، وأمام هذه الوضعية المتدهورة بادرت السلطات الوطنية إلى اتخاذ إجراءات أولية، حيث أصدرت قوانين ومراسيم، وذلك من أجل إعادة تنظيم الاقتصاد المشوه حسب القطاعات، كما أنها تبنت إستراتيجية تنموية وفق نظرة اشتراكية، قائمة على أساس التخطيط المركزي، وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد، وقد انعكست هذه الإستراتيجية في أرض الواقع، والتي تتجلى في المخططات والقرارات المتتالية، والتي كان فيها التصنيع عامة والصناعات الثقيلة ممثلة في الصناعات البترولية وصناعة الحديد والصلب خاصة، حيث كان يحتل مكانا مركزيا من أجل بناء اقتصاد وطني قوي، وهذا قصد تحقيق أهداف التنمية المستقلة والمرغوبة .

غير أن هذا التوجه التنموي كان له آثار جانبية سلبية على البيئة والاقتصاد والمجتمع، حيث تجلت هذه الآثار بشكل كبير على الصحة العامة للسكان، وعلى الجانب الاقتصادي حيث أنه لم يستمر بسبب تدني أسعار البترول سنة 1986، وعلى الجانب الاجتماعي حيث زادت نسبة البطالة والرعاية الصحية، وما زاد الطين بلة سنوات الإرهاب، التي مرت بها الجزائر.

وقد كانت جل البرامج والمخططات التنموية قائمة على الأساس عائدات المتأتية من البترول حيث أن نسبة صادرات الجزائر كانت ولا تزال تتراوح بين 97% إلى 98 % مقتصرة على المحروقات.

وعلى ضوء ما سبق جاء هذا المبحث، لكي نبرز فيه التوجه التنموي الذي تبنته السلطات الجزائرية وأهم الآثار السلبية التي نتجت عنه، وذلك بسبب عدم الاهتمام بالجوانب الأخرى للتنمية وخاصة الجانب البيئي، وهو ما أدى إلى استنزاف وتلوث الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى ضعف التجدد الطبيعي لهذه الموارد.

---

[1] – عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 213.

المطلب الأول: البعد الاقتصادي للتنمية المستديمة في الجزائر

يتناول هذا المطلب الجهود التنموية التي مرت بها الجزائر، منذ الاستقلال إلى غاية اليوم، من أجل النهوض باقتصادها وتحقيق استقلالية عن الخارج، خاصة في بعض المجالات الاقتصادية، بالرغم من ظهور مفهومي الاعتماد المتبادل، والعولمة.

1- المراحل التنموية الكبرى التي مرت بها الجزائر قبل 1986:

بعد استقلال الجزائر عن فرنسا سنة 1962، كان الاقتصاد الجزائري في حالة يرثى لها، على كل النواحي، سواءً من ناحية البنى التحتية للاقتصاد الجزائري، حيث كانت السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر، تعمل جاهدة من أجل استغلال واستنزاف الموارد الطبيعية للجزائر، بالإضافة إلى ذلك فإنها استثمرت في بعض القطاعات (الزراعية، البترولية، ...الخ)، والتي يحتاج إليها اقتصادها، وأهملت حق الشعب الجزائري من أبسط حقوقه. أو من ناحية الآثار التي خلفتها حرب التحرير نتيجة رد فعل المستعمر الفرنسي، حيث ردت عليها فرنسا بكل وحشية، مستعملة في ذلك كل ما جدت به قريحة الصناعة الحربية، مخلفة دمار وخراب على كل النواحي، بالإضافة إلى ذلك استعمال بعض الأراضي الجزائرية من أجل تجريب الأسلحة النووية، خاصة التجارب النووية في رقان، والتفجيرات النووية في تمنراست.

وعلى ضوء هذه الوضعية المزرية قامت السلطات بإصدار قوانين ومراسيم، من أجل وضع القواعد الأساسية للاقتصاد الجزائري سواء من الناحية المصرفية، أو من ناحية الاقتصاد الحقيقي، وقد كانت أولى الخطوات تمثلت في:

1- أ: برنامج طرابلس 1962: والذي قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني، وتبناه المجلس الوطني للثورة في جوان 1962، وينص هذا المشروع على أن:« التنمية الحقيقية للبلاد على المدى الطويل لوثيقة الصلة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية، لتلبية احتياجات زراعية عصرية ولهذا الغرض، توفر الجزائر إمكانيات ضخمة للصناعات البترولية وصناعة الحديد والصلب، وفي هذا المجال، يتعين على الدولة أن توفر الشروط اللازمة لإنشاء صناعة ثقيلة. و يجب ألا تساهم الحكومة في إقامة قاعدة صناعية لصالح البرجوازية المحلية على غرار ما حدث في عدة بلدان لاسيما عندما تستطيع أن تضع حدا لتنميتها باتخاذ إجراءات ملائمة ».[1]

من هذا البرنامج يمكن أن نستخلص ما يلي[2]:

- إن التنمية الحقيقية للبلد تكون عن طريق بناء صناعة قاعدية، وهذا لوجود موارد طبيعية متوفرة

---

[1] – ياسمينة زرنوح، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005 ، ص 150.

[2] – ياسمينة زرنوح، المرجع نفسه ، ص 152.

– ضرورة ربط القطاع الصناعي بالقطاع الزراعي، بمعنى منتجات الصناعة القاعدية تكون متجهة لتلبية احتياجات القطاع الزراعي.

– ضرورة تدخل الدولة في تحقيق تلك التنمية، لعدم قدرة رأس المال الخاص على القيام بهذه المؤسسات. وضمن هذا، فإن البرنامج وضع الأهداف الطموحة على المدى البعيد، وأكد على ضرورة قيام صناعة ثقيلة، إلا أنه يبقى متحفظا بأعلى درجة في صياغة السياسة التصنيعية، حيث ينص في هذا المضمار « يجب على الدولة أن توجه مجهوداتها في تجاه إتقان الصناعة الحرفية وإقامة الصناعة الصغيرة محلية كانت أو جهوية وهذا لاستغلال المواد الأولية ذات الصفة الزراعية ».

وعلى عموم أن برنامج طرابلس يعطي الصناعات القاعدية الأولوية، و يقترح إقامة صناعة للحديد والصلب نظرا لوجود الموارد الطبيعية المناسبة لتطويرها.

1– ب: ميثاق الجزائر 1964: قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني، وتبناه المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في أفريل1964، ونص هذا الميثاق على أن السياسة الاقتصادية للبلاد يمكن إدراجها في النقاط التالية:

– خلق مناصب عمل جديدة طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة.

– توفير مواد الاستهلاك المحلي، و هذا يعني تخفيض استيراد مواد الاستهلاك وزيادة تصدير المواد نفسها، نتيجة لهذا العمل يجب أن تظهر أيضا في تمهيد مسائل جديدة للإنتاج الفلاحي، ووضع قاعدة لتطويرها.

– إقامة مجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر.

وكان كل من برنامج طرابلس وميثاق الجزائر قد اختار الدخول في الصناعة الثقيلة كطريقة للتنمية الاقتصادية. هذا وقد اتخذت الجزائر عدة قرارات حاسمة، حيث أنه تم سنة 1963 إنشاء نظام التسيير الذاتي، الذي يهدف إلى تأميم أملاك المعمرين التي تركوها، وخاصة المزارع والوحدات الصناعية، إذ أن قطاع التسيير الذاتي[1] يضم 80 % من الأراضي المزروعة باستمرار، ويساهم بنسبة 30 % من الدخل القومي الجزائري، وبنسبة 60 % من الدخل الإجمالي من القطاع الزراعي.

كما تم إنشاء دواوين وشركات وطنية، مثل شركة الكهرباء والغاز، وديوان الحبوب ..إلخ وقامت الجزائر في تلك المرحلة بعدة تأميمات، كتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، وتأميم المناجم سنة 1966، ثم تأميم البنوك عام 1967. وكان الهدف الأخير من هذه الإجراءات، هو التحكم في

[1] – إسماعيل العربي، **التنمية الاقتصادية في الدول العربية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 120.

الموارد الوطنية، وحماية الاقتصاد الوطني، كمراقبة الصرف والتجارة الخارجية، وإنشاء شركات وطنية تمتلكها الدولة.[1]

1-ج: المخططات التنموية المنتهجة: وفي ظل توجه الجزائر إلى نظام الاقتصادي الاشتراكي، والذي يقوم على أساس التخطيط المركزي، فقد عملت على تطوير اقتصادها بهذا المبدأ، والذي نلمسه في المخططات التالية[2]:

1-ج-1: المخطط الثلاثي الأول (1967-1969): كان هدف هذا المخطط، إنشاء قاعدة اقتصادية واجتماعية وثقافية مهمة لتلبية حاجيات المواطنين. وكانت في هذا المخطط تعطى الأولوية في الاستثمارات لقطاع التصنيع. وحجم الاستثمار المخصص لهذا المخطط قدر بـ: 11,081 مليار دج، أما الحجم المنجز بلغ 9,124 مليار دج، أي أن نسبة الإنجاز بلغت 82 %.

1-ج-2: المخطط الرباعي الأول (1970-1973): كان هدف هذا المخطط، تشييد القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية، بتفضيل الاستثمار في الصناعة الثقيلة، مع إعطاء الأهمية للاستثمار في ميدان المحروقات من بترول وغاز. كما ثم تحديد نسبة النمو في هذا المخطط بـ9 % وحجم الاستثمارات 28 مليار دج.

1-ج-3: المخطط الرباعي الثاني (1774-1977): تعتبر أهداف هذا المخطط متطابقة مع أهداف المخططات السابقة، مع التركيز أكثر على زيادة الإنتاج وتوزيع الاستثمارات على مختلف مناطق الوطن. وكانت الأولوية دائما تعطى لقطاع التصنيع فيما يخص الاستثمارات، بهدف رفع الإنتاج وتوفير مناصب الشغل. وكانت التوقعات فيما يتعلق بالناتج الوطني الإجمالي، أن يرتفع بنسبة 46 % وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى 10 %. وهذا ما يستلزم حجم استثمار عمومي مقداره 110,22 مليار دج، ويزيد هذا الحجم عن الحجم الاستثمار التقديري للمخطط الرباعي الأول بـ 4 مرات، وتقرر توظيف 50 مليار دينار جزائري للمحروقات.

1-ج-4: المخطط الخماسي الأول (1980-1984): لقد جاء هذا المخطط بهدف تقويم المرحلة السابقة، التي وإن وسعت قواعد الاقتصاد الوطني، واستجابت لتلبية الحاجيات الاجتماعية، إلا أنها سجلت اختلالا في التوازن. وبالتالي كانت أهداف هذا المخطط ترمي إلى التحكم في التوازن، والإقلال من حجم الديون، واستيعاب التأخر في بعض القطاعات وإدخال اللامركزية في اتخاذ القرار.

ومنذ سنة 1980 شرع في رفع قيمة الاستثمارات العمومية في قطاعي الفلاحة والري وتدعيم المنتجين. أما أهداف هذا المخطط في القطاع الصناعي، هي مضاعفة العمل الصناعي، من أجل إتمام المشاريع الجاري إنجازها في نهاية سنة 1979، ومنح الأولوية للقطاعات التي تخدم قطاعات الفلاحة

[1] – عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 214.

[2] – عبد القادر بابا، المرجع نفسه، ص ص: 215-221.

والري من أجل تلبية الحاجيات الوطنية. ومساهمة الجماعات المحلية في عملية التصنيع، وكذلك إدماج القطاع الخاص في عملية تطوير الصناعة. وكان هيكل توزيع الاستثمارات في المخطط الخماسي الأول.

1-ج-5: المخطط الخماسي الثاني 1985-1989: لقد كانت أهداف هذا المخطط، ترمي إلى دعم وتوسيع الإنتاج من أجل تلبية حاجيات السكان، والتحكم في التوازنات الخارجية. وعليه تم تخصيص مبلغ قدره 550 مليار دج للاستثمارات في هذا المخطط.، أما نسبة النمو المتوقعة باستثناء المحروقات هو 7 %، وإنشاء 180.000 منصب شغل عمل سنويا، وتخفيض حجم الديون وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات.

لكن الظروف السيئة منذ 1985، قد أثرت سلبا على توقعات هذا المخطط نتيجة لانخفاض الإيرادات البترولية بمقدار 20 % بسبب الأزمة الاقتصادية الدولية، نتيجة انهيار أسعار البترول التي انخفضت من 60 % إلى 70 %، مما أصبحت الجزائر عاجزة عن تمويل مشاريعها التنموية.

2- النكسة البترولية ودخول الاقتصاد الجزائري في ركود:

لقد كان لتدهور أسعار البترول خلال سنة 1986، بالإضافة إلى انخفاض قيمة الدولار، الأثر البالغ على الاقتصاد الجزائري، والذي يعتمد بصفة كبيرة جداً على قطاع المحروقات، حيث تصدر الجزائر منه ما نسبته 98 % من إجمالي الصادرات، وهو ما أثر جداً على المخطط الخماسي الثاني ويظهر الجدول رقم (III-01) الوضعية الاقتصادية خلال ثلاثة سنوات من 1986 إلى غاية 1988.

الجدول رقم (III-01): بعض المؤشرات تبين وضعية الاقتصاد الجزائري خلال أزمة البترول 1986

المؤشرات	1986	1987	1988
معدل نمو الإنتاج الوطني الخام	-1,6	1,4	-2,7
رصيد ميزان المدفوعات مليار دولار	-2,2	00	-0,3
رصيد ميزان التجاري مليار دولار	19,3	2,9	22
سعر العملة الوطنية مقابل الدولار	4,70	4,85	5,92

المصدر: زرنوح يسمينة، مرجع سابق، ص 168.

حيث يظهر من خلال الجدول السابق مدى تأثير الاقتصاد الوطني باختلال أو تذبذب أسعار البترول، حيث نلاحظ أن معدل نمو الناتج منخفض جداً في سنة 1987، أما في سنتي 1986 و1988 فهو بالسالب، أما فيما يخص رصيد ميزان المدفوعات فهو يتراوح بين الصفر والقيمة السالبة (2,2-) بين سنتي 1986 و1988، غير أن هذه الوضعية هي وضعية جل الاقتصاديات المرتبطة بمنتوج واحد وهو البترول، والذي يتحدد سعره في السوق الدولية .

وبهدف الخروج من هذه الأزمة، أعطت الجزائر أهمية كبيرة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتوجيهه نحو اللامركزية والاستقلالية، حيث صدر قانون استقلالية المؤسسات في سنة 1988 والذي كان يهدف إلى تحقيق الكفاءة المالية التي تمنحها هذه الاستقلالية في الإدارة والتمويل، ويمثل هذا التوجه نحو

اقتصاد السوق، وبهدف تحقيق نقلة نوعية للاقتصاد الجزائري، وبذلك أخذت الجزائر في تطبيق إصلاحات، والتي كانت حتمية نظراً للتدهور الذي عرفه الاقتصاد، ويمكن تلخيص الأسباب والعوامل التي أدت إلى التدهور ومن ثم انتهاج سياسة الإصلاحات الاقتصادية فيما يلي[1]:

– اعتماد الصناعات المصنعة منذ السبعينيات، كأحد أشكال النموذج التنموي في ظل النظام الاشتراكي، فاعتمدت الجزائر على الصناعة وأهملت الزراعة، وانتهجت التخطيط وأهملت قواعد التسيير الاقتصادي الراشد، فضلت القطاع العام وأهملت القطاع الخاص.

– سياسة التمويل، اعتمدت الجزائر كلية في تمويل الاستثمارات المخططة وفقاً لنمط التسيير الاشتراكي على القطاع المصرفي، حيث لم تكن وظيفة هذا القطاع سوى خدمة الخزينة، الأمر الذي أدى إلى نمو غير موازي بين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي، فقد كانت تلجأ الحكومة لمواجهة العجز المستمر في الخزينة إلى طلب تسبيقات وإعتمادات من بنك المركزي دون قيد أو شرط.

– مما زاد في تأزم الوضع في الجزائر ، بالإضافة إلى انخفاض أسعار المحروقات هو ارتفاع حجم الواردات من السلع والخدمات الضرورية، كالمواد الغذائية، والترفيهية كاستيراد السيارات السياحية والتجهيزات المنزلية في إطار سياسة " من أجل حياة أفضل "، وهو ما أدى بالضرورة إلى عجز في ميزان المدفوعات، وارتفاع حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين الخارجي.

– غياب نموذج التنمية في مرحلة الثمانينات (عرفت فترة الستينات والسبعينات بوضوح نموذج التنمية الاقتصادي)، رغم محاولة الحكومة الجزائرية محاكاة النمط الرأسمالي في بعض مبادئه فتوقفت عجلة التنمية، بانخفاض الاستثمارات بسبب انخفاض حاد في موارد الدولة، والتي كانت تعتمد كلية على المحروقات، نتيجة تراجع أسعار النفط وتقلص سوق المديونية الخارجية. ويمثل الجدول رقم (III–02) التالي بعض المؤشرات الاقتصادية عن المديونية وحجم خدمات الدين بالإضافة إلى نسبة الدين إلى قيمة الصادرات الجزائرية خلال فترة من 1992 إلى غاية 2001.

[1] – بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط.3، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص ص: 177–178.

الجدول رقم (III–02) مدى تطور خدمات الدين ابتداء من سنة 1992 إلى غاية 2001

البيان (مليار دولار)	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001
المبلغ الأساسي	7,00	7,2	3,13	2,47	2,02	2,35	3,20	3,40	2,82	2,99
الفوائد	2,3	1,9	1,39	1,77	2,26	2,11	1,98	1,72	1,68	1,47
مجموع خدمات الدين الخارجي	9,3	9,1	4,52	4,24	4,28	4,46	5,18	5,12	4,50	4,46
مداخيل الصادرات	12,1	11,00	9,60	10,90	13,90	14,60	10,8	13,10	21,60	19,10
خدمات الدين/ قيمة الصادرات %	76,50	82,20	47,10	38,80	30,90	30,30	48,00	39,10	20,80	23,40

المصدر: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 214.

فمن خلال الجدول رقم (III– 02)، نلاحظ أن خدمات الدين في كل من سنتي 1992 و1993 كانت مرتفعة جداً حيث بلغت في الأولى نسبة 76,50 % من قيمة الصادرات، أما في السنة الموالية لها فقد ارتفعت خدمة الدين لتصل إلى 82,20% وهو ما يعكس مدى تأثر الاقتصاد الجزائر لأزمة أسعار البترول، غير أنه وبعد إبرام اتفاقية في إطار الاتفاق الموسع، والتي تم خلالها إعادة جدولة الديون في الفترة الممتدة من 1994 إلى 1998 نلاحظ انخفاض نسبة خدمات الدين إلى قيمة الصادرات، والتي تراوحت مابين 30,30% و48% عند نهاية المدة القانونية لإعادة جدولة الديون. وابتداءً من سنة 1999 استمر انخفاض هذه النسبة نتيجة لتحسن الملحوظ في أسعار النفط، ويشير الجدول رقم (III – 03) إلى بعض المؤشرات التفصيلية الخاصة بالتطور السنوي للدين الخارجي، في الفترة ما بين 2001 و2007.

الجدول رقم (III – 03): التطور السنوي للدين الخارجي (مليار دولار)

المؤشر	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القروض متعددة الأطراف	5,42	5,01	5,03	4,23	2,59	0,50	0,33
القروض الثنائية	4,75	4,92	5,27	5,21	4,12	3,89	3,85
القروض المالية	0,00	0,30	0,44	0,51	0,57	0,64	0,70
القروض التجارية غير المؤمنة	0,13	0,13	0,23	0,09	0,10	0,03	0,02
القروض التي أعيدت جدولتها	12,14	12,19	12,24	11,37	9,11	0,00	0,00
إجمالي المديونية على المدى المتوسط والبعيد	22,44	22,54	23,20	21,41	16,48	5,06	4,89
المديونية على المدى القصير	0,26	0,10	0,15	0,41	0,71	0,54	0,72
المديونية الخارجية	22,70	22,64	23,35	21,82	17,19	5,60	5,57

المصدر: اللجنة الوطنية حول الحكامة، **تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة**، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية، الجزائر، نوفمبر 2008، ص 121.

كما يظهر الجدول رقم (III– 04) أسعار البترول ابتداءً من سنة 1999 إلى غاية 2008. والتي انعكست بموجبها على الاقتصاد الجزائري.

جدول رقم (III – 04): أسعار البترول ابتداءً من1999 إلى 2008.

السنوات	سعر البترول الخام الاسمي (دولار أمريكي)
1999	17.48
2000	27.6
2001	23.12
2002	24.36
2003	28.1
2004	36.05
2005	50.64
2006	61.08
2007	69.08
2008	94.45

المصدر: www.opec.org . تاريخ الاطلاع 02-04- 2009 .

وقد لجأت الجزائر في بداية الأمر إلى صندوق النقد الدولي، وأبرمت معه على اتفاقيتين في 31 ماي 1989 و03 جوان 1991، غير أنه وبعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع الصندوق النقد الدولي وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية، كانت السلطات الجزائرية مرغمة باللجوء للمرة ثالثة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام اتفاقية في إطار الاتفاق الوسع أو ما يسمى بـ: **برنامج التعديل الهيكلي** والذي يمتد على مرحلتين :

1– **مرحلة التثبيت الهيكلي:** من 22 ماي 1994 إلى غاية 21 ماي 1995.

2– **مرحلة برنامج التعديل الهيكلي:** من 22 ماي 1995 إلى غاية 21 ماي 1998.

وعلى إثر هذه الاتفاقية تحصل الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع كل من نادي باريس ولندن.[1]

حيث تتمحور شرطية الصندوق حول القضايا التالية[2]:

– تخفيض عجز الموازنة العامة.

– العودة إلى حقيقة الأسعار (بتحرير الأسعار الداخلية والأجور وكذلك أسعار الصرف).

– إلغاء الدعم عن طريق الأسعار.

– تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة.

[1]– بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص: 190– 191.

[2]– عبد المجيد قدي، مرجع سابق، 280.

3- فترة مابين 2001 إلى غاية 2009:

تم تسطير المخطط الوطني الإنعاش الاقتصادي في الفترة الممتد من 2001 إلى غاية 2004 وتلاه بعد ذلك البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005 إلى غاية 2009. والذي يتركز على إعطاء دفعة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، ومحاولة التخلص من التبعية لقطاع المحروقات وذلك بتنويع الصادرات خارج المحروقات، وذلك تزامناً مع زيادة في أسعار البترول.

3- أ: المخطط الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004:

لقد تم تسطير هذا البرنامج من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف وهي[1]:

- اختتام العمليات التي هي في طور الإنجاز.
- إعادة الاعتبار وصيانة البني التحتية.
- رفع مستوى نضج المشاريع.
- توفير الوسائل وقدرات الإنجاز ولاسيما منها الوطنية.
- العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج والمستعدة في الانطلاق بها مباشرة.

وعلى مستوى كل النشاطات الإنتاجية الفلاحة، والصيد والموارد المائية، بالإضافة إلى قطاع البتروكيماوية، كما تم أنشاء بعض المؤسسات والهيئات المكلفة بتسيير القطاعات الحساسة ويمثل الجدول التالي بعض السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 إلى غاية 2004.

الجدول رقم (III-05): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004.

(مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0,20	02,50	07,50	09,80	20
صندوق المساهمة والشراكة	05,50	07	05	05	22,50
تهيئة المناطق الصناعية	0,30	0,80	0,50	0,40	02
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0,30	01	0,70	-	02
نموذج التنبأ على المدى المتوسط والطويل	0,03	0,05	-	-	0,08
المجموع	06,33	11,35	13,70	15,20	46,58

المصدر: زرنوح يسمينة، مرجع سابق، ص 184.

[1] – زرنوح يسمينة، مرجع سابق، ص 179.

وبغية تعزيز النمو شرعت الحكومة في مخطط لدعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2004 بقيمة 7 مليار دولار أمريكي، يهدف أساساً إلى تأهيل ورفع مستوى المنشآت التحتية القاعدية في المناطق التي تأثرت بشكل خاص من الإرهاب والجفاف.

حيث وبفضل هذا البرنامج حقق النمو زيادة في مجال البناء والأشغال العمومية والخدمات وبعض فروع الصناعة لاسيما مواد البناء والخشب، فقد تسارعت وتيرة النمو منذ 2002، إذ انتقلت من 4,2 % عام 2002 إلى 6,8% عام 2003 لتبلغ عام 2004 نسبة 5,2%.[1]

3- ب: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي من 2005 إلى غاية 2009.

جاء هذا البرنامج بهدف إتمام ما تم القيام به منذ عام 2001، وذلك في ظل استمرارية المسار الإنعاش الاقتصادي الجاري حيث جاء بهدف:

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار، عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص أو الأجنبي.

- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي، سواءً تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.

- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، مع الحرص على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات، ومناصب الشغل وترقية التنافسية.

- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمنافسة غير المشروعة، والتي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

وقد كان الإصلاح الاقتصادي هذا على عدة مستويات والتي نذكر منها : تحسين إطار الاستثمار والمناخ الاستثماري عموماً، بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي والانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة OMC، وقبل ذلك عقدت الجزائر اتفاق الشراكة الأورومتوسطية، وهو ما يجعلها تخطو خطوات في مجال تحرير التجارة الخارجية، وإزالة الحواجز الجمركية، بالإضافة إلى ذلك عصرنة قطاع المصارف، والمنظومة المالية ككل، وهذا من خلال إعادة رسملة البنوك، وإنعاش عمل البورصة وتطويرها.

غير أن الواقع بعد أكثر من أربع سنوات من هذا البرنامج وإلى غاية ماي 2009، لم يراود ملف انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة مكانه، اللهم بعض الجولات من الأسئلة والأجوبة لا غير. بالإضافة إلى ذلك بقاء وضع بورصة الجزائر على حاله، حيث يشير الخبراء إلى أن بورصة الجزائر كتب لها أن تموت قبل أن تولد. كما تشير الإحصائيات إلى أن عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

[1] - اللجنة الوطنية حول الحكامة، مرجع سابق، ص 136.

تراوح بين 4 شركات خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2003، و5 شركات خلال الفترة الممتدة 2004 إلى2006، والذي يعتبر قليل جداً مقارنة بعدد الشركات في أسواق المالية العربية والعالمية.[1]

وقد عولت الجزائر على بعض المشاريع العملاقة، والتي تطمح في أن تعمل على الدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام والتقليل من نسبة البطالة في الجزائر، وإنجاز بنى تحتية هامة، وكان أهمها مشروع القرن الطريق السيّار شرق غرب، حيث كانت تطمح أيضاً إلى زيادة شبكة الطرقات السريعة وذلك بهدف التقليل من الازدحام على مستوى الطرق الوطنية، مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية ذات الجودة العالية في إنجازه، ويبلغ طول هذا الطريق الذي يربط ولاية تلمسان في أقصى الغرب بولاية الطارف بأقصى الشرق مقدار: 1216كم، كما حددت آجال تسليمه في فيفري 2009، علماً بأن الأشغال قد انطلقت في سنة 2004. فقد تضاربت الإحصائيات حول نسبة الانجاز والتسليم لبعض المقاطع، تقدره بعض الإحصائيات إلى 86 %، والأخرى تبرهن أن الواقع لحد ماي 2009 سجل ما يلي[2]:

– ارتفاع تكلفة المشروع والتي كانت في البداية بـ:8 مليار دولار ليقفز إلى 12 مليار دولار.

– بلوغ نسبة الإنجاز إلى حوالي 30% فقط من المشروع أي ما يعادل 365 كم.

– تذبذب وتيرة الإنجاز بسبب العديد من العراقيل التقنية والإدارية وحتى المناخية، والتي ساهمت في تأخر تسليمه في الأوقات المحددة.

أما عن بعض المؤشرات الاقتصادية التي سجلها الاقتصاد الوطني في هذه الفترة، فهي تتمثل في تحسن المؤشرات الاقتصاد من الناحية الكلية حيث شهدت الفترة من 2001 إلى غاية 2008 انخفاض على مستوى كل من نسبة التضخم إلى ما دون 4,3 %، ويظهر الجدول الرقم **(III–06)** تطورات معدل التضخم خلال فترة بين 2001 إلى غاية 2008.

جدول (III–06): تطورات التضخم في الجزائر خلال الفترة بين 2001 إلى غاية 2008.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التضخم %	4,2	1,4	2,6	3,5	1,64	2,53	3,51	4,3

المصدر: www.ONS.dz تاريخ الاطلاع 2009/05/20

أما نسبة البطالة فقد شهدت انخفاض محسوس أيضاً، حيث انخفضت من 28,50% سنة 1999 إلى 11,80% سنة 2007. كما أن الديون الخارجية تم تخفيضها من 28,31 مليار دولار سنة 1999 إلى 5,06 مليار دولار سنة 2006 وإلى 4,89 مليار دولار سنة 2007، وذلك نتيجة لسياسة الدفع المسبق للديون الخارجية، والتي انتهجتها الجزائر من أجل التخفيف من عبء ديونها الخارجية وخدماتها،

---

[1] – ثامر بن صوشة، **أثر الرقابة والمعلومات على أداء سوق الوراق المالية**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 139.

[2] – خيرة لعروسي وب . مصطفى، **الطريق السيّار شرق غرب أنجزت منه 365كم من أصل 1216كم**، جريدة الخبر، عدد 5627، السنة العاشرة، الجزائر، 05 ماي 2009، ص 12.

حيث كانت تمثل أكثر من 80 % من الناتج الداخلي الخام في فترة الثمانينات وبداية التسعينات. ويبين الجدول رقم (III– 07) المؤشرات الكلية التي سجلها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 1999 إلى غاية 2007.

الجدول رقم(III–07):المؤشرات الأساسية للاقتصاد الوطني خلال الفترة من 1999إلى غاية 2007

السنوات	1999	2005	2006	2007
نمو الناتج الداخلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات %	2.3	4.7	5.6	6.3
الناتج الداخلي الإجمالي لكل ساكن دولار أمريكي	1621	3125.1	3478.5	3968
الديون الخارجية مليار دولار	28.31	16.4	5.06	4.89
نسبة التضخم %	2.6	1.5	2.5	3.5
نسبة البطالة %	28.5	15.3	12.3	11.8
خلق مناصب شغل بآلاف	97	448	505	267
احتياطي الصرف بمليون دولار أمريكي	4.40	56.18	77.78	110.18
الرصيد الخارجي الجاري مليون دولار	0.02	21.18	28.95	30.60
صندوق ضبط الموارد مليار دينار جزائري صندوق ضبط الموارد مليار دولار أمريكي	–	1842 25.1	2931 40.4	3216 46.3
نسبة الاستثمار %	24.39	22.3	23.1	25.4

Source : CNES, Etat Economique et Social de la nation 2005 – 2006 – 2007, Alger, Novembre 2008, p 04.

كما يشير الجدول رقم (III- 08) المؤشرات التفصيلية الأساسية للاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة ما بين 2000 إلى غاية 2007، والذي يعتبر المرآة العاكسة للاقتصاد الوطني، ومدى التقدم المحقق في جميع القطاعات التي يتكون منها الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم (III- 08) المؤشرات التفصيلية الأساسية للاقتصاد الجزائري.

المؤشرات	الوحدات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج المحلي الخام	مليار دج	4123,9	4227,1	4521,8	5247,5	6135,9	7544,1	8463,5	9389,6
الناتج المحلي الخام	%	2,2	2,7	4,7	6,9	5,2	5,1	2,0	3,0
الناتج المحلي الخام خارج المحروقات	%	1,2	5,4	5,3	5,9	6,2	4,7	5,6	6,4
الزراعة	%	5,0 –	13,2	1,3 –	19,7	3,1	1,9	4,9	5,0
المحروقات	%	4,9	1,6 –	3,7	8,8	3,3	5,8	2,5 –	0,9 –
الصناعة	%	1,2	2,0	2,9	1,5	2,6	2,5	2,8	0,8
الأشغال العمومية والبناء.	%	5,1	2,8	8,2	5,5	8,0	7,1	11,6	9,8
الخدمات	%	2,1	6,0	5,3	4,2	7,7	6,0	6,5	6,8
الناتج المحلي الخام / نسمة (عدد السكان)	$ US	1801	1786	1819	2130	2631	3125	3480	3970
معدل الاستثمار	%	20,7	22,8	24,6	24,1	24,1	22,3	23,1	25,4
معدل الادخار	%	41,4	39,7	38,5	43,3	46,7	52,1	54,7	57,0
معدل البطالة	%	29,5	27,3	25,7	23,7	17,7	15,3	12,3	11,8
معدل التضخم	%	0,3	4,2	1,4	2,6	3,6	1,6	2,5	3,5
الاحتياطي الخام	شهر	12,2	18,1	19,1	24,3	23,7	27,4	36,7	39,7
المديونية الخارجية الحالية	مليار دولار أمريكي	25,3	22,7	22,6	23,4	21,8	17,2	5,6	5,6
نسبة الخدمات في المديونية الخارجية	%	21,2	22,8	22,8	16,7	16,6	12,0	23،2	2,3
الاستثمارات المباشرة الخارجية	مليار دولار أمريكي	0,4	1,2	1,0	0,6	0,6	1,1	1,8	1,5
السعر المتوسط الخام للبترول	دولار أمريكي/ برميل	28,6	24,9	25,3	29,0	39,6	54,4	65,4	74,4
نسبة الصرف	دولار أمريكي/ دينار الجزائري	75,3	77,3	79,7	77,4	72,1	73,4	72,6	69,4

المصدر: اللجنة الوطنية حول الحكامة، مرجع سابق، ص ص: 169– 170. بتصرف من الطالب.

المطلب الثاني: البعد البيئي لمفهوم التنمية المستديمة في الجزائر

تعتبر الجزائر من أكبر بلدان القارة الإفريقية بمساحة إجمالية تقدر بـ 2381741 كم^2، ويمتد إقليمها على أكثر من 2000 كم من الشمال إلى الجنوب، غير أن الموارد الطبيعية للبلاد لا تناسب بأكثر ما يمكن انتظاره من مثل هذه المساحة، لأنها محدودة وهشة بفعل الظروف المناخية، وكذا بسوء توزيعها على الإقليم[1]، يضاف إلى ذلك سوء الاستغلال هذه الموارد مما يعرض البلد إلى عدة مشاكل بيئية. وعلى اعتبار أن الجزائر بلد متوسطي، فإن جملة من المشاكل البيئية لا تزال تزعج البحر المتوسط، ففي العقود الأخيرة تصاعد التدهور البيئي، ويجري الآن فقدان الأراضي الزراعية القيمة بسبب التحضر وتمليح التربة، وأكثر من 80% من المناطق القاحلة، والجافة قد تأثرت بالتصحر والموارد المائية النادرة المبالغ في استعمالها مهددة بالنضوب أو التدني، ومستويات الحياة المدنية والصحية آخذة في التدهور بسبب حركة المرور المكتظة، والضوضاء ورداءة نوعية الهواء والتنامي السريع لتوليد النفايات، والمناطق الساحلية والبحرية متأثرة بالتلوث، والأراضي الساحلية يجري البناء عليها و/أو تآكلها، بينما يتم استنزاف الموارد السمكية، والمناظر الطبيعية الفريدة، والتنوع البيولوجي في المنطقة يجري تشتيتها بالاستغلال المبالغ فيه.

ومع أنه من الصعب ومن المجازفة وضع قيم محددة، إلا أنه من الواضح أن تكاليف التدهور البيئي كبيرة جداً، بالإضافة إلى ذلك فإن المنطقة معرضة بشكل متزايد للفيضانات، والانهيارات والزلازل، والجفاف والحرائق، وعدم التوازن البيئي، التي لها وقع مباشر وفوري على مصدر رزق ورخاء شريحة كبيرة من السكان، والزيادة المحتملة في الضغوطات البيئية، على المناطق الساحلية خلال العشرين سنة القادمة تبدو جسيمة جداً، بشكل واضح، خاصة في مجالات السياحة والمواصلات التي من المتوقع أن تزيد إلى أكثر من الضعف في الحجم، والتمدد المدني...الخ. والانتشار غير المستدام وأنماط الاستهلاك من المحتمل أن تزيد بشكل جذري من تكاليف التدهور البيئي.[2]

وعلى هذا الأساس جاء المطلب ليبين مدى الإمكانات البيئية المتاحة للجزائر، بالإضافة إلى مدى التهديدات التي تتعرض لها هذه الإمكانات، سواءً منها الاستغلال المفرط، تلوثها، الضغط السكاني...الخ.

---

[1] – وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة (وزارة تهيئة الإقليم والبيئة سابقاً)، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000**، ماي 2001، ص 10.

[2] – الاتحاد الأوربي، **البيئة والتنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط (عشر سنوات من التعاون 1995–2005)**، ص 03.

1- الإمكانات البيئية في الجزائر: تتمثل أهم الإمكانات البيئية في الجزائر فيما يلي:

1- أ: إقليم في معظمه جاف أو نصف جاف[1]: على الرغم من مكانتها كبلد متوسطي، بفعل توفرها على واجهة ساحلية تمتد على مسافة 1600 كم، فإن الجزائر تبقى مطبوعة بشدة جفافها بفعل امتداد الإقليم نحو الجنوب يجف مناخ البلاد طبيعياً في هذا الاتجاه، حيث ينتقل من المجال المتوسطي الرطب السائد في الساحل إلى الجفاف الذي يميز الصحراء، إلا أنه وبفعل الجبال الساحلية لسلسلة الأطلس التلي التي تعيق مرور الاضطرابات المحيطية، والبحرية الحاملة للأمطار إلى داخل البلاد. ثم ننتقل في ما وراء تضاريس الأطلس التلي إلى مناخ نصف جاف، حيث تصل مغياثيته بين 100 و400 مم سنوياً ويتعلق الأمر هنا بشريط آخر من الإقليم أوسع من الأول بمرتين ونصف تقريباً، ولا يتعدى عمقه هو الآخر 300 إلى 350 كم.

أما المناخ الأخير فهو المناخ الصحراوي الجاف، الذي يتعلق بالمناطق الصحراوي المتبقية من مساحة البلد، أي أن نسبة 95 % من الإقليم الجزائري خاضعة لظروف مناخية مضرة تتجسد فيما يلي:

- الحد من القدرات الزراعية للبلاد.
- أراضي وتربة هشة بفعل الجفاف، وعنف المناخ ومعرضة للانجراف المائي والزوابع الرملية.
- كمية ضئيلة جداً للحجم السنوي للموارد المائية المتجددة علماً أن 4% فقط من الإقليم تستفيد من مغياثية لائقة. حيث تواجه الجزائر أزمة ايكولوجية كبيرة تهدد الصحة، والسلامة العمومية وتوازن الأنظمة البيئية الهشة والتنمية المستديمة للبلاد، وقدرة الأجيال الصاعدة على توفير على الموارد الضرورية لتلبية حاجياتهم الاجتماعية والاقتصادية.

2- إقليم متباين[2]: تقسم الجزائر حسب تضاريسها إلى ثلاث مجموعات هي كالتالي:

2- أ: مجموعة التلية في الشمال: حيث أنها لا تحتل سوى 4 % من المساحة الإجمالية للإقليم الجزائري أي 95269,64 كم^2، وتتكون من الحاشية الساحلية والمرتفعات الجبلية للأطلس التلي وتعتبر الحاشية الساحلية بخط شاطئ ممتد على 1600 كم حسب الإحصائيات الجديدة التي أوردتها وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، وذلك اعتماداً على المخطط الوطني لتهيئة السواحل لعام 2009[3]، حيث أن هذا الفضاء يعتبر الأكثر امتيازاً بفعل مناخه وموارده البحرية، ثروته الزراعية ومختلف سهوله وأوديته الشاطئية (سهول تافنة والمتيجة وسكيكدة وعنابة...الخ)، وخاصة بفعل الأنشطة المتنوعة المنتشرة في موانئه، وتحتضن الولايات الرئيسة منها أهم الأنشطة الصناعية، لنفس الأسباب يوجد هذا الفضاء في وضعية تبعث على القلق – الانشغال- فهو مرغوب فيه بكثرة مما يجعله معرضاً لتمركزات متنوعة (

---

(1) – وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **تقرير حول حالة ...2000**، مرجع سابق، ص 10.

(2) – وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المرجع نفسه، ص ص: 12 – 15.

(3)– الموقع الالكتروني للوزارة www.matet.dz تاريخ الاطلاع 14 جوان 2009.

الإعمار، الأنشطة...الخ) ومتحملاً أعباء مفرطة تهدد موارده وحالة بيئته. كما أن المنطقة التلية تتميز بالجبال التلية، إذ على الرغم من نصف جفافها الذي يصيب قطاعها الغربي، فهي أكثر تشجيراً في الإقليم، وتعتبر في جزئيها الأوسط والشرقي كخزانات مائية حقيقية. غير أنها هشة بسبب منحدراتها الشديدة (بفعل نشاط تضاريسها)، والسيول الجارفة نتيجة للأمطار وإتلاف الغابات (الحرائق واستصلاح الأراضي بعد نزع الأشجار ولغطاء النباتي) التي تتضافر آثارها لتيسر انجراف تربتها بمياه السيول (الانجراف المائي).

وتتعرض هذه المنطقة إلى ضغوط خاصة، تمارس عليها (الأنشطة، المدن الكبرى، الإعمار) مما يؤثر على أثمن مواردها لأخطار محققة، فمن خلال التضحية بأحسن وأخصب الأراضي الزراعية لصالح العمران، والاستهلاك المبالغ فيه للماء، وتبذيره والتهديدات المسلطة على مختلف الأوساط والموارد (لاسيما الماء والوسط البحري) من جراء التلوث المتزايد.

إلا أن المنطقة التلية المحظوظة مناخياً، وجد محدودة على صعيد المساحة 4 %، بالإضافة إلى هيمنة المناطق الجبلية فيها، إلا أن هذه المجموعة التي تستقبل 95% من مياه الأمطار المتساقطة على الإقليم الوطني، إلا أنها لا تتوفر سوى على ثلث الأراضي الزراعية للبلاد أي 2,5 مليون هكتار من جملة 7,5 مليون هكتار من المساحة الزراعية المفيدة.

2- ب: مجموعة الهضاب العليا: تحتل الهضاب العليا الفضاء الواقع بين الأطلس التلي والسفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي، والتي هي سلسلة جبلية موازية للأولى، أكثرها تواجداً في الجنوب 9% من الإقليم الوطني (214356,69 كم^2)، تتميز بسطحيتها الإجمالية والتضاريس القليلة البروز والمفتوحة للأطلس الصحراوي، الذي لا يظهر طابعاً جبليا إلا في جزئه الشرقي بمرتفع أوراس – النمامشة. يميل المناخ في هذه المنطلقة بوضوح إلى الجفاف، حيث تتراوح المغياثية بين 100 و400 مم سنوياً، ونجد أن هذه المناطق بزراعة الحبوب الضعيفة المردودية، والزراعة الرعوية التي تميز الفضاء الشاسع الذي تحتله السهوب. يكمن أكبر عائق لهذه المجموعة في الضعف الشديد لمغياثيته لاسيما في جزئيه الأوسط والغربي والذي يترتب عنه:

- هشاشة تربة كل المناطق السهبية الخاضعة للانجراف الهوائي واختفائها التام (مسار التصحر) عندما يتدهور غطاؤها النباتي.
- الضعف الشديد لمواردها المائية سواء كانت سطحية مياه السيول أو باطنية المياه الجوفية.

كما تتوفر الهضاب العليا على ثلثي المساحة الزراعية المفيدة والمقدر بـ: 5 ملايين هكتار إلا أن هذا الامتياز يصبح شبه منعدم بفعل الجفاف وندرة الموارد المائية في هذه المناطق. وتتميز الزراعة في هذه المجموعة بنسبة أراضي البور الكبيرة وبضعف مردودها. إن السهوب التي تغطي حوالي 20 مليون هكتار بمغياثية تقل عن 300 مم سنوياً هي الآن مهددة بشدة التصحر بسبب وجود قطيع هام من الماشية واستصلاح الأراضي .

الشكل رقم (III -) : توزيع مساحة الاقليمية للجزائر

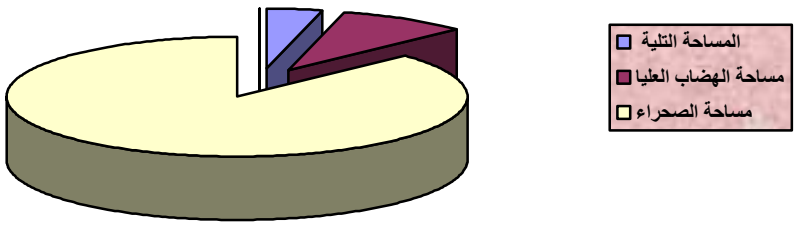

المصدر: من إعداد الطالب

2- ج: المجموعة الصحراء[1]: تمثل مساحتها 87% من إقليم الجزائر أي ما يعادل 2072114,67 كم^2 وهي مجموعة تتميز بمناخ شديد الجفاف وشديد الحرارة، حيث أن مغياثيتها المتوسطة السنوية تقل عن 100 مم. وتتميز أيضا بندرة الأراضي الصالحة للزراعة، والتي لا تمثل سوى 100 ألف هكتار في الواحات التقليدية، وحوالي 250 ألف إلى 300 ألف هكتار من الأراضي الضعيفة التربة والمنحصرة في الأودية وفي المنخفضات.

3- التهديدات البيئية التي تتعرض لها الجزائر:

تتعدد التهديدات البيئية التي تتعرض لها الجزائر بتعدد المشاكل التي تواجهها، وذلك على حسب نوعها، سواءً كانت الطبيعية والتي تتمثل في تذبذب المناخ، وشحة الموارد المائية، والتصحر وهو ما يعني تقلص المساحة الزراعية، أو كانت البشرية والتي تتمثل في زحف الاسمنت المسلح على الأرضي الصالح للزراعة، والتلوث بشتى أنواعه، الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية، الرعي غير المنظم...الخ.

فغداة استرجاع الاستقلال اختارت السلطات الجزائرية نموذجاً للتنمية، حيث فضلت التصنيع السريع بغرض إخراج البلاد بسرعة من حالة التخلف التي كانت تطبع البلاد، حيث أن استعجال الأمر والاهتمام بالاقتصاد الوسائل، أديا بطبيعة الحال مرة أخرى إلى توجيه تموقع المركبات الصناعية التي تم تطويرها في اتجاه المناطق الأكثر تجهيزاً، أي في اتجاه المدن ولاسيما منها الموانئ الواقعة على الشريط التلي.

أكيد أن النتائج التي حققها هذا الاختيار عادت بفوائد جمة على صعيد النمو الاقتصاد، والذي قدر بـ: 7% سنوياً خلال السبعينات، وعلى صعيد تحسين القدرة الشرائية للعائلات، وكذا على صعيد التقليص من نسبة البطالة 7 ,32 % في سنة 1966 و3 ,22 % في سنة 1977، إلا أنها أدت في ذات الوقت

[1] – وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **تقرير حول حالة ...2000**، مرجع سابق، ص 15.

من جهة إلى دعم الامتيازات المقارنة للشريط التلي مما تسبب في تعزيز اجتذابه لسكان المناطق الداخلة وعمرانه، وفي عدم الاهتمام بالمسائل البيئية من جهة أخرى [1]

وفي غياب دراسة التأثيرات على البيئة، ومن جراء الأولوية التي رصد للصناعة تم استهلاك مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، والنزوح الريفي، كان نتيجة التسحيل الحقيقي الذي فرض على الأنشطة الاقتصادية. وقد كان تدهور الكبير للعقار الفلاحي بسبب الضغط المستمر للإنسان على المساحات الزراعية، مما أدى إلى تضررها كثير بفعل عوامل إنسانية وطبيعية[2]، إضافة إلى ذلك فإن اختيار الأساليب التكنولوجية لم يراعي تزويد معظم الوحدات الصناعية بتجهيزات مضادات للتلوث.

إن التدهور الأوساط الطبيعية، وتلوث الماء والساحل البحري والهواء، وتراكم النفايات السامة على مستوى الوحدات الصناعية، وتعميم المزابل غير المراقبة، أصبحت في منتصف الثمانينات حقائق مقلقة. فالمشاكل الحضرية والبيئية في حين كانت المؤشرات تنذر بتدهور الوضع الاجتماعي، وتفاقم المشاكل البيئية مع عودة ارتفاع نسبة البطالة ونسبة الوفيات، وعودة الأمراض المنقولة عن طريق المياه في الأحياء والمناطق الحضرية السيئة التجهيز. وكان هذا الوضع يفرض بلا نزاع إصلاحاً اقتصادي، وتغييراً في نمط التنمية، وهو المسار الذي أخذ فيه منذ بداية التسعينيات، والمجسد منذ بضع سنين بما يسمى بالانتقال نحو اقتصاد السوق. فعلى ضوء هذه الإصلاحات أقرت الدولة خاصة سياسة جدية في مجال البيئة والتنمية الدائمة للإقليم ترمي:

– إعادة توازن احتلال الإقليم من خلال خاصة إعادة انتشار البنى التحتية والأنشطة و الإعمار لفائدة المناطق الداخلية.

– ترقية إستراتيجية فعالة لحماية البيئة، وتشمل الاستغلال العقلاني للموارد التثمين الملائم للأوساط الهشة، ومكافحة كل أنواع التلوث وكذا الحفاظ على كل الثروات الطبيعية (من حيوانات ونباتات بمختلف أنواعها) التراثية (الأثرية والتاريخية والثقافية). [3]

وبصفة عامة تتمثل التهديدات البيئية للجزائر تتمثل أساساً في:

3– أ: نموذج استهلاكي غير متكيف: مع تزايد العمران وارتفاع مستويات المعيشة، تغيرت بعمق العادات الغذائية، كما تغير أسلوب استغلال الموارد الطبيعية (الماء، البترول...) وأسلوب التنقل في بلادنا. حيث أصبحنا نستهلك أكثر ونفرط في استغلال بعض الموارد، وننتج كميات هائلة من النفايات (منها المنزلية

---

[1] – وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **تقرير حول حالة ...2000**، مرجع سابق، ص 19.

[2] – عبد الله بدعيدة، **العقار الفلاحي وأثره على التنمية الزراعية**، مجلة العلوم التجارية، العدد 08، معهد الوطني للتجارة، الجزائر، جويلية 2008، ص 07.

[3] – وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **تقرير حول حالة ...2000**، مرجع سابق، ص 20.

والصناعية والمياه القذرة)، ونلوث أكثر فأكثر بيئتنا بفعل عدم انضباط المواطنين والأعوان الاقتصاديين، وعدم كفاية صرامة السلطات العمومية في تطبيق سياسة فاعلة لحماية البيئة.

إن هذا النمط من الاستهلاك والاستغلال المبالغ فيه، والذي ينهك الموارد وتتدهور البيئة نتيجة له من جهة، ويضر من جهة أخرى السكان الأكثر حرماناً، بقدر ما يعرضهم في الأحياء والمناطق الأقل تجهيزاً (الماء، التطهير خاصة) إلى آثار تدهور البيئة وتلوثها (عودة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه تلك التي تحملها المياه القذرة).

3- ب: الفقر يفاقم أزمة البيئة: تضاف إلى تعرض المتنامي للسكان المحرومين لأخطار التلوث المتزايد، حالة الفقر التي تساهم مباشرة في تفاقم أزمة البيئة، بإرغام السكان المعنيين بعدم مراعاة وصيانة الموارد الطبيعية لأقاليمها المناسبة أكانت هذه الموارد نادرة هشة أو صعبة التجدد.

في النهاية لا أحد ينكر أن تدهور البيئة يزيد من شدة تفهقر المستوى المعيشي، لأنه يقلص عموماً الموارد الطبيعية المحلية، ويتم إحداث شبه حلقة مفرغة تضخم هذه الظاهرة بقدر ما يمكن التصريح بأن الفقر يغذي إلزامية دهورة البيئة.

3- ج: الموارد المائية: تأتي الموارد المائية المستعملة لتلبية احتياجاتنا المتنوعة، من المياه السطحية التي يمكن تخزين جزء منها في سدود، ومماسك مائية مختلفة الأحجام، ومن المياه الجوفية المتراكمة في الحقول المائية الباطنية والتي تغذيها أيضاً تسربات جزء من مياه الأمطار.

3- ج-1: المياه السطحية: يقدر حجم المتوسط السنوي لمياه الأمطار في الجزائر بـ: 12,4 مليار م^3 إلا أن هذه المغياثية تعني أساساً شمال الجزائر، وتتركز بمقدار 90% في المنطقة التلية وحدها بالنظر إلى ذلك لا تستقبل الأحواض المنحدرة في الهضاب العليا سوى 10 % من المياه المتولدة عن الأمطار في حين تعود إلى المناطق الصحراوية سوى كميات ضئيلة جداً.[1]

بالإضافة إلى ذلك فإن السدود المستغلة حالياً والذي يبلغ حجمها المنظم حوالي مليارين (2) م^3 فإن توحلها يقلل من سعة تخزينها بمقدار 1مليون م^3

3- ج- 2: المياه الجوفية: تعرف المياه الجوفية توزيعاً آخرا بالمقارنة مع التوزيع الذي يميز المياه السطحية، حيث تسمح احتياطات لمياه الجوفية في الجنوب باستغلال حجم سنوي بحوالي 5ملايير م^3

3- ج-3: تلوث المياه: بالرغم من أهمية الماء الحيوية، إلا أنه يعاني عدة مشاكل يمكن أن ترهن حياة السكان وخاصة ما يعرف بتلوث الماء، والذي ينتج عن طريق اختلاطه بمواد سامة مما يجعله غير قابل للشرب أو السقي، وتتمثل أهم عوامل التلوث الموارد المائية في[2]:

- قصور خدمات الصرف الصحي والتخلص من مخلفته.

---

[1]- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، تقرير 2000، ص 28.

[2] - عبد الله حميد الحريتسي، مرجع سابق، ص 149.

– التخلص من مخلفات الصناعية بدون معالجتها، وإن عولجت فيتم ذلك بشكل جزئي.
– تسرب المواد الكيميائية والمبيدات الحشرية في الأرض وتلويث المياه الجوفية (كمثال على ذلك طمر مخلفات وحل التنقيب والبترول والنفايات النووية وما تحمله من معادن ثقيلة في الأولى ومواد مشعة في الثانية).
– التخلص من مياه الصرف الصحي أو المياه المستعملة في البحر، حيث ترمى كل يوم 1مليون متر مكعب من المياه غير المعالجة والناتجة عن الصرف في مياه البحر.

3– د: حجم المخلفات (النفايات) في الجزائر: أما عن النفايات وحجمها ونوعيتها ومختلف المصادر التي تنتج عنها هذه النفايات، فإن كمية النفايات المنتجة بالجزائر بلغت 8,5 مليون طن من ضمنها 1,5 مليون طن من النفايات الصناعية، وتقدر كمية النفايات التي يساهم في إنتاجها كل فرد يومياُ ما متوسطه 0,75 كغ في المدن الكبرى، بينما تقدر الكمية في المدن متوسطة الكثافة السكانية بـ 0,5 كغ للفرد الواحد.[1]

أما عن المخلفات الناتجة عن الوحدات الصناعية فهي تقدر سنوياً بـ: 185000 طن من النفايات الخطرة والسامة خاصة في نواحي عنابة بنسبة 36,6 % والمدية بنسبة 16,5 % وتلمسان بنسبة 15,5 % ووهران 14,1 %، وتتمثل أهم النفايات مجموعات النفايات الخطر والسامة في الجزائر في[2]:

أ– النفايات المعدنية 55000 طن سنوياً. **ب** – بقايا البيتروكيمياء والتكرير 85000 طن سنوياً.
ج – الوحل الملوث بالزنك 25000 طن سنوياً.
د – مذيب عضوي وبقايا الدهان 4000 طن سنوياً.
هـ– وحل معدني ووحل متحلل بالكهرباء 2000 طن سنوياً.
و – بقايا صنع ومعالجة البلاستيك 2000 طن سنوياً.

بالإضافة إلى ذلك فإنه توجد حوالي 3000 مفرغة عشوائية تحتل أكثر من 15000 هكتار حيث تعاني الجزائر من انتشار المفرغات العشوائية على مستوى القطر، مما أدى إلى تفاقم المشاكل البيئية بحدة، رغم كل الإجراءات التي اتخذت خلال السنوات الأخيرة للتخفيف من هذه الظاهرة، التي حالت دون تحقيق تقدم ملحوظ في البيئة، حيث أن من بين أهم المشاريع التي تم الشروع فيها، هو مشروع **إيكو جمع** الذي بادرت به الوكالة الوطنية للنفايات والتي أنشئت قانونياً في عام 2002 وباشرت عملها سنة 2005، من شأنه تحسين طرق وفرز ثم رسكلة النفايات، حيث قدرت النفايات التي يمكن استرجاعها ورسكلتها بـ 760000 طن، من بينها 385000 طن من النفايات البلاستيكية وتتشكل هذه النفايات المنزلية التي

---

[1]– نعيمة تركاش، **3000 مفرغة عشوائية تحتل 15000 هكتار**، مجلة ملتقيى تكوين الصحافيين في مجال البيئة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، فيفري /ماي 2008، ص 06.

[2] – أحمد ملحة، **الرهانات البيئية في الجزائر**، مطبعة النجاح، بن عكنون، الجزائر، أفريل 2000، ص 91.

يمكن استغلالها، واستبدالها لأغراض أخرى من البلاستيك وعلب التغليف الخاصة بمختلف المواد الغذائية والزجاج إلى جانب مواد أخرى، وبخصوص مراكز الردم التقني المزمع إنشاؤها تم لحد الآن فتح ما يقارب 20 مركز لاستقبال النفايات من أصل80 مركز. [1]

المطلب الثالث: البعد الاجتماعي وواقع التنمية البشرية في الجزائر.

إذا كان من المعروف أن أهمية دراسة البعد الاجتماعي كجزء لا يتجزأ من مفهوم التنمية المستديمة، فإن هذه الأهمية تأخذ أبعاد أخرى، وطابع خاص، وذلك بالنظر لما ستفرزه هذه الدراسة من نتائج سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية، وعلى ضوء النتائج تحدد كل المعالم الخاصة بالمجتمع المدروس، والخاصة بمختلف احتياجاته والتي تتمثل بصفة عامة (مياه، مواد غذائية، صحة، السكن والتعليم، مرافق عامة... الخ). بالإضافة إلى طبيعة المخلفات التي سوف تنتج عن هذا المجتمع، في إطار نشاطاته اليومية ومدى حجمها ونوعيتها، وهو ما يستدعي جهد مضاعف من أجل التنسيق، والحد من حجم هذه المخلفات، وتحسين ظروف الحياة لهذا المجتمع.

وعلى ضوء ما سبق، وفيما يخص الجزائر، فإن الملاحظ أن نمو الديمغرافي للسكان قد مر بمرحلتين، حيث تعكسان مختلف الجوانب التي أدت إلى تغيير سرعة النمو والخارطة السكانية على مستوى الأقاليم، سواء الأقاليم الداخلية إلى الأقاليم الساحلية، أو من خلال النزوح الريفي نحو المدن وكان ذلك نتيجة حتمية لعدة عوامل، والتي من أهمها التنمية السريعة التي شهدتها البلاد في الصناعة والخدمات والبنى التحية، وتوفر المرافق العامة في المدن، وفي المناطق الساحلية خاصة. وتتمثل هاتين المرحلين التي مر بها نمو السكان في الجزائر فيما يلي:

1- مرحلة النمو السريع: حيث تمتد هذه المرحلة منذ الاستقلال إلى غاية بداية الثمانينات، إذ وصلت نسبة النمو ما يقارب 3,40 %[2]، وهو ما أدى إلى ظهور مجتمع فتي بحيث بلغ نسبة الشباب فيه أكثر من 60 %، وقد كانت ذلك نتيجة لعدة عوامل، منها الاقتصادية التي كانت سائدة، بالإضافة إلى العادات والتقاليد، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الزواج المبكر، بالإضافة إلى احتواء أغلب الأسر على أكثر من خمسة أفراد مما أدى إلى ارتفاع نسبة الإعالة، ...الخ.

2- مرحلة التذبذب: وتمثل هذه المرحلة منذ بداية الثمانينات إلى غاية الوقت الحالي، حيث تتميز هذه المرحلة بتباطؤ تدريجي في نمو السكان، وذلك أيضاً لراجع لعدة عوامل منها تأخر سن الزواج بالإضافة إلى أزمتي البطالة والسكن، وارتفاع تكاليف المعيشة، كما يرجع هذا التباطؤ إلى تحسن في الظروف الصحية للسكان، وعملية تنظيم النسل والتي تعتبر كلها عوامل أدت إلى التقليل الوفيات والولادات على حد السواء. ويشير الجدول رقم (III- 09) إلى نسبة نمو السكان خلال عامي 1991 إلى غاية 2007.

---

[1] – نعيمة تركاش، مرجع سابق، ص 06.

[2] – عبد الله حميد الحريتسي، مرجع سابق، ص 144.

الجدول رقم (III- 09): معدل نمو السكان بين عامي 1991 و2007.

السنوات	1991	1996	1997	1998	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل نمو السكان	2.41	1.68	1.63	1.57	1.55	1.53	1,58	1,63	1,69	1,78	1,86

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك تباطؤ تدريجي في معدل النمو السكاني، حيث كان يبلغ عام 1991 معدل 2,41 % إلى أن يصل إلى أدنى مستوياته حيث يبلغ 1,53 % عام 2002 وابتداءً من سنة 2003 يأخذ معدل النمو الطبيعي للسكان في التزايد لكن بنسبة قليلة جداً، حيث تتراوح بين 0,05 و0,09 %.

1- **التنمية البشرية في الجزائر:** بما أن التنمية البشرية تتمثل في عملية توسيع نطاق الخيارات أمام الأفراد، والتي أهمها أن يحي الأفراد حياة طويلة وخالية من الأمراض...الخ، وفي هذا الشأن يوضح الجدول رقم(III- 10)أهم المؤشرات التنمية البشرية في الجزائر من سنة 1999 إلى غاية سنة 2005.

الجدول رقم (III- 10): تطور مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر من 1999 إلى 2005.

المؤشّرات	1999*	2000*	2001*	2005
العمر المتوقع عند الولادة	69,3	66.6	69,2	71,7
نسبة محو الأميّة عند البالغين أكثر من 15 سنة	66,6	66,7	66,8	69,9
نسبة الالتحاق بالمدارس	72	72	71	73,7
نصيب الفرد من النّاتج المحلي الخام بالدولار	5063	5308	6090	7062
دليل متوسط العمر	0,74	0,74	0,74	0,778
دليل التعليم	0,69	0,69	0,69	0,711
دليل النّاتج المحلي الخام	0,66	0,69	0,69	0,711
قيمة دليل التّنمية البشرية	0,639	0,697	0,704	0,733
ترتيب الجزائر من 162 دولة مؤشّر التّنمية البشرية	100	106	107	104

المصدر: * وتقرير حالة ومستقبل البيئة 2005، ص 23. – تقرير التنمية البشرية عام 2007.

وتشير إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء إلى أن عدد السكان الجزائر في الفاتح جانفي 2008 قد تجاوز 34 مليون، وإلى أنه سوف يصل في الفاتح جانفي 2010 ما مقداره 35,7 مليون نسمة. وأن نسبة معدل الأمل في الحياة قد ارتفع خلال عام 2007 وهو ما يظهره الجدول التالي:

جدول رقم (III- 11): معدل الأمل في الحياة الجزائر عام 2007.

	معدل الأمل في الحياة (سنة)
الذكور	74,7
الإناث	76,8
المجموع	75,7

المصدر: www. ONS .dz تاريخ الاطلاع 2009/04/22.

2- عدد السكان والكثافة السكانية في الجزائر: يعتبر مقياس الكثافة السكانية من بين أهم المقاييس المتعلقة بالجانب الاجتماعي للتنمية البشرية، حيث أنه كلما زادت الكثافة السكانية في منطقة معينة فهذا دليل على النشاط الحيوي لهذه المنطقة، وهو ما يستدعي بذل جهود أكبر لتوفير حاجيات السكان في هذه المناطق، أما في الجزائر فإن الكثافة السكانية غير متساوية في الأقاليم الثلاثة، التلية أو الهضاب العليا أو الصحراء، ويمثل الجدول رقم (III - 12) الإحصائيات السكان عام 1998 ونسبة النمو السكان في كل منطقة على حدة، والذي يظهر مدى الزيادة في النمو السكاني وما سيترتب عنه هذا النمو.

الجدول رقم (III - 12): إحصائيات حول سكان الجزائر عام 1998

المجموعات الجهوية	1998	
	العدد	النسبة إلى الإجمالي %
المنطقة التلية	18827300	64,7
الهضاب العليا	7711600	26,5
الجنوب	2561900	08,80
الجزائر	29100800	100

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000، ص09.

كما أنه تم تقدير عدد السكان الذين يتمركزون في الولايات الساحلية، والتي عددها 14 في الإحصاء العام للسكن والسكان لعام 2008، حيث قدر بـ 13.501.469 نسمة من إجمالي عدد السكان الذي قدر بـ 34.229.692 نسمة[1]، أي ما يعادل نسبة 39,444 % من إجمالي السكان وتقدر مساحة الولايات الساحلية بـ: 36581,226 كم^2 ، وبذلك تقدر الكثافة السكانية في هذه الولايات بصورة عامة ما نسبته 369,08 نسمة في الكيلومتر مربع، وهو ما يؤدي إلى ضغط كبير على الشريط الساحلي، الذي يتدهور باستمرار نتيجة النمو السكاني الهائل، مما سوف يخلق صعوبات جمة والتي من بينها الضغط الهائل على البيئة، من خلال زحف الاسمنت المسلح على الأراضي الزراعية في ظل أزمة السكن الحالية، بالإضافة إلى ضرورة توفير المرافق العامة لكل هذا العدد، من توصيل المياه الصالحة للشرب

[1] – معلومات تم الحصول عليها من الديوان الوطني للإحصاء عن الإحصاء العام الخامس للسكن والسكان.

والتعليم والأمن، والتقليل من حجم التلوث بمختلف أنواعه سواء تلوث الهواء أو الماء أو التربة، وغيرها من الحاجات الضرورية للمجتمع. كما أن هذا المشكل ليس محصوراً فقط بالنسبة للولايات الساحلية فقط، بل ولايات الهضاب العليا هي الأخرى تعاني من مخلفات زيادة عدد السكان.

كما تشير الإحصائيات أن تطور الكثافة السكانية في الجزائر يعتبر كبيراً وهو ما يظهره الجدول رقم (III- 13)، وذلك بين عامي 1990 و1993.

الجدول رقم (III- 13): تطور كثافة السكان حسب المنطقة. (ن/كم^2)

المنطقة	1990	1991	1992	1993
التل	17,90	213,70	251,50	283,5
الهضاب العليا	28,60	37,60	45,90	57,50
الجنوب	01,08	01,40	01,80	01,94

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة (وزارة تهيئة الإقليم والبيئة سابقاً)، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2005**، ص41.

وهكذا ستنتقل المنطقة التلية من 172,9 ساكن في الكيلومتر مربع الواحد سنة 1990 إلى 251 ساكن في الكيلومتر مربع في حدود 2010، و 283 في كم^2 سنة 2020. وتعتبر هذه النتيجة أكثر دلالة وأكثر إثارة للاهتمام عندما نخصم الفضاءات الجبلية غير المأهولة، إذ نلاحظ أننا ننتقل من كثافة الشغل الحقيق للفضاءات في التل إلى معدلات 592 ساكن في كم^2 في 2010، و 687 ساكن في كم^2 في آفاق 2020.[1]

3- الوضع الصحي للسكان:

كانت النتائج المسجلة خلال فترة 1999- 2008 جد معتبرة، ويتمثل هذا الهدف في تأمين وضع صحي جيد للسكان لاسيما عن طريق توفير شروط تقنية، وتنظيمية من أجل تحسين صحة الأمومة وصحة الأطفال والشباب، وكذا تعزيز الاستفادة من برنامج تنظيم الأسرة، وبناءً على المؤشرات الديمغرافية، فإن المرحلة الممتدة من 1999 إلى 2007 قد تميزت بشكل رئيسي بما يلي:

- استمرار انخفاض نسبة الوفيات العامة، التي انتقلت من 4,72 لكل ألف نسمة سنة 1999 إلى 4,38 لكل ألف نسمة سنة 2007، وإلى 4,32 لكل ألف نسمة سنة 2008.

- زيادة نسبية في نسبة الولادات التي انتقلت من 19,82 لكل ألف نسمة سنة 1999 إلى 22,98 لكل ألف نسمة سنة 2007.

[1] - وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة (وزارة تهيئة الإقليم والبيئة سابقاً)، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2005**، ص41.

– نسبة زيادة السكان الذي عرفت ارتفاعاً تدريجياً خلال الفترة المعتبرة، مروراً بـ 1,51 % سنة 1999 إلى 1,86 % سنة 2007.

– زيادة محسوسة في معدل الحياة عند الولادة، مروراً بـ 72,0 سنة في 1999 إلى 75,7 سنة في 2007.

ويشير الجدول رقم (III– 14) إلى تطور المؤشرات المتعلقة بالوضع الصحي للسكان من سنة 1970إلى غاية سنة 2007.

الجدول رقم (III– 14): تطور مؤشرات المتعلقة بالوضع الصحي للسكان من 1970 إلى 2007.

السنوات / المؤشرات	1970	1980	1990	2000	2007
نسبة وفيات الأطفال دون سن الـ 5 (/ 1000)	153,3	104,2	48,6	48,0	31,0
نسبة وفيات الأطفال(/ 1000)	142,0	84,7	57,8	36,9	26,2
ن . و. أ الذكور	142,0	84,4	60,0	38,4	27,9
ن . و. أ الإناث	141,0	85,1	55,5	35,3	24,4
معدل الحياة عند الولادة (السنوات)	52,6	57,4	(1991) 67,3	72,5	75,7
م 0 الرجال.	52,6	55,9	(1991) 66,9	71,5	74,6
م 0 النساء.	52,8	58,8	(1991) 67,8	73,4	76,8
احتمال الوفاة قبل سن الـ 40	253,4	219,1	96,9	69,8	51,6
40. رجال	253,2 (1977)	224,8	100,4	76,7	57,6
40. نساء	253,4 (1977)	213,4	93,5	62,8	45,3
نسبة الأطفال البالغين سنة من العمر والملقحين ضد الحصبة (/ 100)	(1977) 20,0	(1986) 52	(1992) 77,4	83,0	(2006) 90,5
نسبة وفيات الأمهات (/ 100)	nd	230 (1985–89)	(1992) 215,0	(1999) 117,4	88,9
نسبة عمليات الولادة التي يشرف عليها موظفون مؤهلون من القطاع الصحي (/ 100).	nd	nd	(1992) 76,0	92,0	(2006) 95,3

المصدر: اللجنة الوطنية حول الحكامة، مرجع سابق، ص 315.

4- المشاكل الناتجة عن زيادة السكان في الجزائر: تزامنا مع زيادة سكان الجزائر، تشير الإحصائيات إلى أن الجزائر سوف تعرف مشاكل كبير، تتجلى في انحصار الأراضي الزراعية، بسبب التصحر وخاصة في المناطق السهبية المهددة أكثر من المناطق الأخرى، حيث يشير الجدول رقم (III- 15) إلى درجة الحساسية إزاء التصحر، والذي يلخص ترتيب الأراضي في شكل مساحات بالنسبة لمختلف درجات الحساسية إزاء التصحر.

الجدول رقم (III- 15): درجة الحساسية إزاء التصحر.

الدرجات	المساحة بالهكتار
المنطقة المتصحرة	**487.092**
المناطق الجد الحساسة	**2.215.035**
المناطق الحساسة	**50.610.388**
مناطق متوسطة الحساسية	**3.677.680**
مناطق قليلة الحساسية أو غير حساسة	**2.379.170**

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، تقرير حالة...2005، ص 90.

ويضاف إلى مشكلة التصحر، مشكلة الزحف الإسمنت المسلح، وشحة الموارد المائية، حيث أن هذه الأخيرة تكتسي طابعا استراتيجيا في مسار التنمية الشاملة للبلاد، لارتباطها الوثيق بالتنمية المستديمة، حيث تصنف الجزائر ضمن الدول الأكثر فقرا في العالم من حيث الإمكانات الموارد المائية، حيث ترتب تحت الحد الأدنى النظري للندرة، والتي يحددها البنك العالمي بـ 1000 م^3 /فرد في السنة، وأن الراتب المائي النظري في الجزائر الذي كان في عام 1962 يقدر بـ 1500 م^3 /فرد في السنة تراجع عام 1999 إلى 500م^3 /فرد في السنة سنة 2005 [1].

وتزداد حدة مشكلة الماء في الجزائر، بسبب الخصائص المناخية التي تتراوح بين الجاف وشبه الجاف على معظم الأراضي الجزائرية، وهي بالتالي غير وفيرة للأمطار، مما يهدد بتناقص الموارد في وقت يزداد فيه الطلب على هذا المورد، بفعل النمو الديمغرافي، ولتنامي القطاعات المستهلكة كالصناعة والفلاحة والسياحة. كما أن الجزائر بالنظر لمساحتها الكبيرة، تتميز بندرة المياه السطحية التي تنحصر أساساً في جزء من المنحدر الشمالي للسلسلة الجبلية الأطلسية، وتقدر الإمكانات المائية للجزائر بأقل من 20 مليار م^3، 75 % منها فقط قابلة للتجديد، وتشمل الموارد المائية غير المتجددة الطبقات المائية في شمال الصحراء. ويقدر عدد المجاري المائية السطحية في الجزائر بنحو 30 مجرى معظمها في إقليم التل، وهي تصب في البحر المتوسط، وتمتاز بأن منسوبها غير منتظم، وتقدر طاقتها بنحو12.4 مليار م^3 [2]، وعليه فإن الجزائر تصنف في المرتبة الثانية إفريقيا من حيث المساحة والسابعة من حيث السكان، في حين

[1] – الموقع الالكتروني لنقابة المهن الزراعية المصرية. www.aleseagri.com ، تاريخ الاطلاع 2009/04/02.

[2] – الموقع نفسه، وفي نفس تاريخ الاطلاع.

تصنف في المرتبة الثلاثون من حيث موارد المياه، وتصنف في المرتبة 42 في حيث استهلاك الفرد للمياه إذ لا يصل الفرد الجزائري سوى 383م^3 في السنة، وهي بذلك حصة دون المستوى في زمن الأزمات الذي يقدر بـ: 1000 م^3 في السنة. [1]

المبحث الثاني: الجباية البيئية في الجزائر

نتيجة للمشاكل البيئية التي تعرفها الجزائر، ومن أجل الحد منها، ارتأت الإدارة البيئية اللجوء إلى وسائل التحفيز الضريبي، بالموازاة مع التدابير الإدارية المتمثلة في استعمال وسائل الضبط الإداري، والتي تتمثل في التراخيص والأوامر والقوة العمومية، وهي من حيث طبيعتها تعد بمثابة أهم إجراءات الحماية، لمالها من حماية سابقة للموارد البيئة، ولم يكتف المشرع بوضع هذه الوسائل الوقائية، وإنما لجأ إلى تعزيز أساليب الحماية الإدارية بسياسة جزائية، وهذا بمقتضى التشريعات الخاصة بحماية البيئة، ومع صرامة هذه الإجراءات والجزاءات القانونية المترتبة عن مخالفتها، فقد لجأ إلى تدعيمها بسياسة أكثر فعالية وهي السياسة المالية في إطار الملوث الدافع وهو مبدأ مرهون بمشكلة التلوث.[2]

ابتداءً من التسعينيات عندما شرعت تدريجياً في وضع مجموعة من الرسوم، الغرض منها مزدوج وقائي وردعي، وتتمثل الوظيفة الوقائية للرسوم الايكولوجية في تشجيع الملوثين للامتثال لأحكام الصب، وتخفيض التلوث من خلال تطبيق القيمة القاعدية للرسم، ونكون إزاء الوظيفة الردعية للرسم بتطبيق المعامل المضاعف في حالة عدم الامتثال وفشل النظام التحفيزي.[3]

وتعود أسباب تأخر اعتماد الرسوم الايكولوجية، والجباية البيئية بصفة عامة في الجزائر إلى جملة من العوامل، منها عوامل سياسية تتمثل في غياب مرجعية للسياسة البيئية، وعوامل تتعلق بضعف وعدم اكتمال التنظيم الإداري لحماية البيئة، بسبب عدم استقرار الإدارة المركزية للبيئة، وتأخر إحداث الهيئات الإدارية البيئية المحلية التي تسهر على تطبيق القوانين، خاصة المتعلقة بالرسوم الايكولوجية من خلال جرد وإحصاء المنشآت الملوثة، كما يعزى إلى عوامل تتعلق بتأخر المؤسسات الاقتصادية العمومية في المجال البيئي ووضعها الاقتصادي الصعب.[4]

وقد أتى هذا المبحث لكي نبين فيه تطور الجباية البيئية في الجزائر، وبالإضافة المشاكل التي يمكن أن تعترضها.

---

[1] – حمزة بن قرينة ومحسن زبيدة، **تسيير الموارد المائية مع الأخذ بالعامل البيئي**، مجلة الباحث، ع.05،2007، ص 69.

[2] – جميلة حميدة، **نحو تدعيم سياسة مالية** ...، ج.1، مرجع سابق، ص 01.

[3] – يحي وناس، مرجع سابق، ص 77.

[4] – يحي وناس، المرجع نفسه ، ص 78.

المطلب الأول: أنواع الرسوم الجبائية البيئية التي فرضت في الجزائر.

يستجيب تطوير الجباية البيئية لأهداف حماية البيئة بصفة خاصة، وتحقيق التنمية المستديمة بصفة عامة، حيث عرف التشريع الجبائي في ميدان البيئة انطلاقته المكرسة بقانون المالية لسنة 1992، مع إدخال الرسم المتعلق بالأنشطة الملوثة أو الخطيرة، ومنذ سنة 2000 أصبحت الرسوم البيئية أكثر فاعلية ووضوح، ومن شأنها أن تشكل أدوات قاعدية لتنفيذ سياسة تسيير بيئية فعالة، وهكذا تم إدخال مختلف الترتيبات الجبائية في قوانين المالية للسنوات 2000، و2002 و2003، و2004، و2006.

لقد عرف التشريع الجبائي في ميدان البيئة انطلاقته بقانون المالية لسنة 1992 مع إدخال الرسم المتعلق بالأنشطة الملوثة والخطيرة، غير أنه لم يشرع في اتخاذ إجراءات ملموسة إلاّ ابتداءً من سنة 2000 من شأنها أن تشكل أدوات قاعدية لتنفيذ سياسة تسيير بيئية فعالة، وخاصة أنه تم إعادة تثمين أغلبها وإدراج أنواع أخرى من الرسوم الجبائية.

وقد جاء قانون المالية لسنة 2000 بتعديل شمل نص المادة 117 من قانون المالية لسنة 1993 والتي تحدد الوحدات الصناعية الخاضعة للرسوم من جراء ممارسة النشاطات الملوثة للبيئة[1]، بحيث تم وضع مقاييس تتعلق أساساً بتحديد قيمة الرسم الذي تناوله المرسوم التطبيقي للمادة 117، وتقدر النسب القاعدية حسب هذا القانون على النحو التالي:

الجدول رقم (III- 16): مبالغ الرسوم السنوية على المنشآت المصنفة

	المنشآت مصنفة تشغل أكثر من شخصين	المنشآت مصنفة تشغل أقل من شخصين
المنشآت الخاضعة إلى ترخيص الوزير المكلف بالبيئة.	**120000 دج**	**24000 دج**
المنشآت الخاضعة إلى ترخيص الوالي	**90000 دج**	**18000 دج**
المنشآت الخاضعة إلى ترخيص من رئيس البلدية	**20000 دج**	**3000 دج**
المنشآت الخاضعة للتصريح	**9000 دج**	**2000 دج**

المصدر: – قانون المالية لسنة 2000.

– باشي أحمد، مرجع سابق، ص 149.

ومن الجباية الخاصة بالنشاطات الملوثة، إلى الجباية المتعلقة بالتطهير أو ما يعرف على حد تعير المشرع الجزائري بالرسم الخاص برفع القمامات المنزلية، حيث يعتبر هذا الرسم كمصدر من مصادر الجباية المحلية، والذي أسس لصالح البلديات التي تتوفر على مصالح لإزالة النفايات المنزلية، وهو يخص أساساً الملكيات المبنية ويتم تحصيله سنوياً من المنتفعين أو الملاك، والملاحظ أن المادة 15 مكرر من قانون المالية لسنة 2000 أن المشرع أعطى السلطة التقديرية للبلديات لفرض هذه الرسوم وتنفيذها، إلا أنه قيدها بموافقة السلطة الوصية، وقد حدد المشرع هذه الرسوم حسب عدد السكان البلدية

[1] – جميلة حميدة، **نحو تدعيم سياسة مالية** ...، مرجع سابق، ج 2، ص 17.

وكمية المخلفات التي تنتجها المحال الصناعية حسب الكثافة السكانية للبلدية، وتتحدد هذه الرسوم حسب الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (III- 17): رسم التطهير حسب الكثافة السكانية.

قيم مبالغ رسم التطهير	طبيعة وموقع البناية في البلدية
375 دج	**كل منزل يقع في بلدية يقل عدد سكانها عن 50000 نسمة**
500 دج	**كل منزل يقع في بلدية يزيد عدد سكانها عن 50000 نسمة**
1000 دج	**كل محل يقع في بلدية يقل عدد سكانها عن 50000 نسمة**
1250 دج	**كل محل يقع في بلدية عدد سكانها أكثر من 50000 نسمة**
2500 إلى 50000 دج	**كل محل تزيد عدد فضلاته عن النسب المذكورة أعلاه.**

المصدر: جميلة حميدة، **نحو تدعيم سياسة مالية ...**، مرجع سابق، ج 2، ص 18.

ونتيجة للقيمة الزهيدة التي كانت تفرض على رفع النفايات المنزلية، لم تتطور خدمات رفع النفايات، ولم يكن بمقدرة البلديات تطوير أساليب معالجة هذه النفايات، إذ لم تكن تكتفي إلا برفع النفايات من المناطق الحضرية وإلقائها في الوسط الطبيعي، لذا جاء قانون المالية لسنة 2002 ليجسد مبدأ الملوث الدافع لمعالجة هذا الوضع[2]، حيث أنه تم إعادة تثمين الرسم على رفع النفايات المنزلية بصفة محسوسة، حيث أن النسب أصبحت تقدر بين 500 دج و1000 دج عن كل محل ذي استعمال سكني، وما بين 1000 دج و 10000 دج عن كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي، وهي التي تمثل الأنشطة التجارية بصفة عامة، وما بين 5000 دج و 20000 دج بالنسبة للشركات والأنشطة المماثلة[3]، وما بين 10000 دج و 100000 دج عن كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة[4]، والتي تمثل عادة بالنسبة للوحدات الكبرى التجارية والصناعية.

هذا وقد تم تكليف المجلس الشعبي البلدي، في أجل أقصاه ثلاث سنوات ابتداءً من أول يناير 2002 بعملية التصفية والتحصيل المتعلقة رفع القمامة[5]، وبالرغم من إعادة تثمينه، لا يسمح هذا الرسم

---

[1]– جميلة حميدة، **نحو تدعيم سياسة مالية ...**، مرجع سابق، ج 2، ص 18.

[2]– يحي وناس، مرجع سابق، ص 85.

[3]– وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة (وزارة تهيئة الإقليم والبيئة سابقاً)، **تقرير حول حالة ... 2005**، ص 335.

[4]– يحي وناس، مرجع سابق، ص 85.

[5]– المادة 263 مكرر 3 من قانون 01–21 المتضمن قانون المالية لسنة 2002، الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية، العدد 79، ص 09.

بتغطية تكاليف تسيير النفايات وأكثر من ذلك لا تزال نسبة التحصيل جد ضعيفة حيث تتراوح بين 20 إلى 30% في المتوسط.[1]

كما أن المشرع قد نص على تقديم الدعم المالي لمختلف المراحل التي يمر بها نشاط التخلص من النفايات، بدءً بتجميع النفايات ونقلها وتخزينها وإزالتها، أو كل الخدمات الأخرى المتعلقة بتسيير النفايات المنزلية وما شابهها، حيث يتمثل الدعم في حق القائمين بهذه النشاطات وعبر مختلف مراحل التخلص من النفايات، بالاستفادة من تحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى التي تحدد قائمتها ومبلغها عن طريق التشريع المعمول به، والذي لم يصدر بعد.[2]

1-: تقليص المخزون في المنبع:

1- أ: الرسم التحفيزي لإنقاص المخزون من النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج: أنشأ قانون المالية 2002 أيضاً، رسماً تحفيزياً قصد إنقاص المخزونات من النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات، والعيادات بمبلغ قدر بـ 24.000 دج للطن، وهو رسم موجه لتحفيز المستشفيات والعيادات ومراكز العلاج على تقليص النفايات الملوثة كيميائياً عند المنبع.

1- ب: الرسم التحفيزي على إنقاص المخزون من النفايات الصناعية الخاصة: أسس قانون المالية رسماً تحفيزياً على إنقاص المخزون من النفايات الصناعية الخاصة بمبلغ 10.500 دج/ طن

حيث أن هذه المبالغ تقترب من تكاليف معالجة النفايات التي يفترض أن يكون لها أثر ردعي كما تم أيضاً اتخاذ قرار بتأجيل دفع هذا الرسم لمدة ثلاث سنوات، قصد تمكين المستشفيات من وضع تجهيزات للتخلص من نفاياتها.

2-: الرسم على الأكياس البلاستيكية: أسس قانون المالية لسنة 2004 رسماً على الأكياس البلاستكية المستوردة أو المنتجة محلياً، ويوجه عائد الرسم والمقدر بـ 10,50 دج للكيلوغرام إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث [3]، حيث كان نص المادة 53 من القانون المالية لسنة 2004:« يؤسس رسم قدره 10,50 دج للكيلو غرام الواحد، يطبق على الأكياس البلاستيكية المستوردة و/أو المصنوعة محلياً، يدفع حاصل الرسم لحساب التخصيص الخاص رقم 065- 302 الذي عنوانه الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث »[4]

3- : الرسم المتعلق بالأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة:

لقد تم إعادة تثمين هذا الرسم من جهة، ومن جهة أخرى تضمن قانون المالية 2002 لمعامل مضاعف يتراوح بين 1 إلى 10 والذي كان في السابق يتراوح بين 1 و6، كمتغير على كل من هذه

---

[1]- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة (وزارة تهيئة الإقليم والبيئة سابقاً)، **تقرير حول حالة ... 2005**، ص335.

[2]- يحي وناس، مرجع سابق، ص 85.

[3]- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، **تقرير حول حالة ... 2005**، ص336.

[4]- الجريدة الرسمية، قانون المالية 2004، المادة 53، العدد 83، ص24.

الأنشطة وفقاً لطبيعتها ولنوعها وأهميتها، بما في ذلك حول الكميات الملوثة، ويتم حساب هذا المعامل وفقاً لطبيعة النشاط، ولأهمية ولنوع وكمية الفضلات المنتجة، ويسمح الاستناد إلى المعامل الجديد بتسعير عادل وغير جزافي للأنشطة الصناعية، ويأخذ بعين الاعتبار نفاياتها والمجهودات المبذولة من طرف كل وحدة بالنسبة للتجهيزات الاستغلال وصيانة الأنظمة المضادة للتلوث[1]، ويلخص الجدول رقم(III- 18) مختلف الرسوم التي تضمنها قانون المالية لعام2002 في الميدان الصناعي والاستشفائي

الجدول رقم (III- 18): الرسوم المتضمنة في قانون المالية 2002

الرسم التحفيزي لإنقاص المخزون من النفايات الصناعية الخطرة. **المادة .203**	**10.500 دج /طن.** **توزع عائدات هذا الرسم كالتالي:** **10 % لفائدة البلديات.** **15 % لفائدة الخزينة العمومية** **75 % لفائدة صندوق البيئة وإزالة التلوث.**	
الرسم التحفيزي على إنقاص المخزون من النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج للمستشفيات والعيادات. **المادة 204.**	**24000 دج/ طن** **يتم توزيع عائد هذا الرسم على النحو التالي:** **10 % لفائدة البلديات.** **15 % لفائدة الخزينة العمومية** **75 % لفائدة صندوق البيئة وإزالة التلوث.**	**نسبة تحث بقوة على معالجتها قرار بتأجيل سداد هذا الرسم لمدة 3 سنوات لتمكينها من التزود بأجهزة حرق ملائمة.**
رسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة . **المادة 202.**	**معامل مضاعف يتراوح بين 1 و10 (من قبل بين 1 و6) على كل من الأنشطة وفقاً لطبيعتها، ولأهميتها ولنوع وكميات النفايات والفضلات المنتجة.** **يوجه عائد الرسم إلى صندوق البيئة وإزالة التلوث**	**التسعير وفقاً لطبيعة (كل ما هو جديد) حول كميات التلوث المنتجة.** **أول تطبيق لمبدأ الملوث الدافع**
الرسم الضافي على التلوث الجوي ذو الطابع الصناعي. **المادة 205.**	**معامل مضاعف من 1 إلى 5 للكميات الصادرة التي تتجاوز القيم المحددة .** **– يتم توزيع عائد الرسم كالتالي:** **10 % لفائدة البلديات.** **15 % لفائدة الخزينة العمومية** **75 % لفائدة صندوق البيئة وإزالة التلوث.**	**التسعير حول الكميات الصادرة التي تتجاوز القيم المحددة.** **تطبيق مبدأ – الدافع.**

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، تقرير حول حالة ... 2005، ص 337.

4- : الرسوم الخاصة بالانبعاث الجوي[2]:

4- أ: الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية: أسس قانون المالية لسنة 2000 وسنة 2002، ويتعلق بالنشاطات الصناعية التي تخترق أو تتجاوز القيم المحددة، ويحسب هذا الرسم بالعودة

[1] – وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، **تقرير حول حالة ... 2005**، ص ص: 336- 337.

[2] – وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، المرجع نفسه، ص ص: 337- 338.

إلى النسب القاعدية للرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة، واستخدام معامل مضاعف يتراوح بين 1 و5 الذي يعكس نسبة تجاوز القيم المحددة.

4- ب: الرسم على الوقود وتعميم الوقود النظيف: لقد أسس قانون المالية 2002 أيضاً رسماً على الوقود الملوث، والذي حدد سعره بدينار واحد (1 دج) للتر من البنزين العادي والممتاز الممزوج الرصاص، ويوزع مبلغ الرسم بالتساوي بين صندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، والصندوق الوطني للطرقات والطرقات السريعة.

5-: الرسم الخاص بالتدفقات الصناعية السائلة: من أجل تقليص النفايات الصناعية السائلة تم فرض الرسم الإضافي على المياه الصناعية المستعملة، حيث أسس قانون المالية 2003 رسماً إضافياً على المياه المستعملة يتم حسابه وفق نفس المبادئ على غرار الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي. حيث أن نسبة 30 % من مبلغ هذا الرسم تخصص لصالح البلديات.

6- : الرسم على العجلات: أسس هذه النسبة من طرق قانون المالية لسنة 2006 وهي تشمل الواردات من العجلات الجديدة أو العجلات المحلية الصنع، يقدر رسم على العجلات:

- 10 دج لعجلات الموجهة للشاحنات الثقيلة.
- 05 دج على العجلات الوجهة للسيارات الخفيفة.

7- : الرسم على الزيوت: يشمل هذا الرسم المؤسس في قانون المالية 2006 استيراد أو تصنيع على التراب الوطني للزيوت، زيوت التشحيم وتحفيز زيوت التشحيم وحددت قيمة هذا الرسم بـ 12500 دج للطن.

8-: إجراءات التخفيض الجبائي التحفيزي المتعلق بتخفيف الضغط على الساحل: بهدف التخفيف الضغط والتدهور الكبير الذي يشهده الشريط الساحلي في الجزائر، وبقصد تشجيع منشآت نظيفة أقر قانون الساحل نظاماً تحفيزياً وجبائياً يشجع تطبيق التكنولوجيات النظيفة، وغير الملوثة ووسائل أخرى متعلقة بإدراج تكلفة المدخلات الايكولوجية، والمنصوص عليها في إطار السياسة الوطنية المندمجة والتنمية المستديمة للساحل والمناطق الشاطئية، كما تضمن التحفيز المتعلق بتحويل ضغط النشاطات الملوثة على الشريط الساحلي، استفادة المؤسسات الصغيرة المتوسطة والمنتجة في الولايات الجنوب والهضاب العليا، والمستفيدة من الصندوق الخاص لتنمية ولايات الجنوب الكبرى، والصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا، بتخفيض على مبلغ الضريبة المطبقة على أرباح الشركات المستحقة على الأنشطة المتعلقة بإنتاج المواد والخدمات المقامة على مستوى هذه الولايات، يقدر بـ 15 % لفائدة النشاطات الاقتصادية المزاولة في الهضاب العليا، و20 % لفائدة ولايات الجنوب، وذلك لمدة خمس

سنوات ابتداءً من أول يناير 2004، وتستثنى من هذا التخفيض المؤسسات العاملة في مجال المحروقات.[1]

المطلب الثاني: آليات التمويل والتحفيز لفائدة التنمية المستديمة في الجزائر.

لقد تم إنشاء العديد من الهيئات والآليات للتمويل والتحفيز، وذلك لمساندة السياسة الوطنية لحماية البيئة والتنمية المستديمة، ويتعلق الأمر على الخصوص بصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب، الصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الشاطئية والصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستديمة، والصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا وصندوق الجبل، وصندوق محاربة التصحر وتنمية الرعي والسهوب، بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. وكل آلية من هذه الآليات لها خصائصها وأهدافها التي أنشئت من أجلها، والتي تعمل كل منها على تحقيق التنمية المستديمة، في الجانب المخصص لها، والذي ترنو إلى تحقيقه. وباعتبار أننا بصدد الجانب الخاص بالجباية البيئية سوف نقتصر في هذا المجال على الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، وعلى الآليات الجديدة للتشجيع المالي على إنشاء الوظائف الخضراء[2]، وهما الآليتين المسؤولتين عن الجباية البيئية في الجزائر. بالرغم من أنه يمكن أن تستفيد بعض المؤسسات بالتخفيضات الضريبية التي تمول عن طريق الصندوق الخاص لتنمية ولايات الجنوب الكبرى والصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية.

1- نشأة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث ومهامه[3]:

أسس الصندوق من أجل البيئة وإزالة التلوث في شكل حساب تخصيص للخزينة، وقد يطلق عليه اسم الصندوق الوطني للبيئة، والذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1992، والذي حددت كيفية عمله من خلال المرسوم التنفيذي 147/98 الذي عدل بدوره وأعيد تسميته من خلال قانون المالية التكميلي 2001 إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

وحددت ميادين تدخله واختصرت في:

- تمويل الأعمال الظرفية لمتابعة حالة البيئة.
- الدراسات والأبحاث، التربية البيئية.
- مساعدة الجمعيات العالمة في مجال البيئة.

ومن مهام هذا الصندوق في صيغته الجديدة المساهمة في:

---

[1]- وناس يحي، مرجع سابق، ص 86.

[2]- لمزيد من المعلومات حول الهيئات التي تساهم في تحقيق التنمية المستديمة، أنظر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، **تقرير حول حالة ... 2005**، مرجع سابق، ص 341 وما بعدها.

[3]- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، **تقرير حول حالة ...2005، مرجع سابق**، ص 339.

– تمويل زيادة عن الخدمات المشار إليها زيادة عن مختلف التدخلات وخاصة أعمال إزالة التلوث الصناعي.

– وإزالة التلوث الحضري (النفايات الصلبة)، وأعمال تحويل التجهيزات القائمة إلى تكنولوجيات نظيفة.

– يساهم في التكفل بالنفقات المتعلقة بالتدخلات العاجلة في حالات التلوث العرضي.

وبشكل عام فقد حددت إيرادات ونفقات هذا الصندوق على النحو التالي[1]:

1–أ– إيرادات الصندوق:

– ناتج الرسوم المطبقة على النشاطات الملوثة والخطرة على البيئة.

– ناتج الغرامات المفروضة على المخالفات لمتعلقة بالتشريع والتنظيم البيئي.

– الهبات والوصايا الوطنية والدولية.

– التعويضات الناتجة عن حوادث التلوث العارضة والناتجة عن تفريغ مواد كيميائية خطيرة في البحر، ضمن الملاك المائية والمياه الجوفية العامة وفي الجو.

– التخصيصات الخاصة لميزانية الدولة، وكذا كل المساهمات أو المصادر.

1– ب: نفقات الصندوق:

– مساعدة تحويل المنشآت القائمة نحو التكنولوجيا النظيفة تماشياً مع مبدأ الاحتياط والوقاية.

– الإنفاق على عمليات مراقبة التلوث في المصدر.

– تمويل عمليات مراقبة حالة البيئة والدراسات والأبحاث العلمية المنجزة من طرف مؤسسات التعليم العالي أو بواسطة مكاتب الدراسات الوطنية والأجنبية.

– تمويل العلميات المتعلق بالتدخل الاستعجالي في حالة التلوث الناتج عن الحوادث.

– تمويل نفقات الإعلام والتحسيس والتوعية المرتبطة بالمسائل البيئية أو الجمعيات ذات المنفعة العامة والتي تنشط في مجال البيئة.

– تمويل عمليات تشجيع مشاريع الاستثمار المدمجة للتكنولوجيات النظيفة.

– الدعم الموجه لتمويل العمليات المشتركة للمنشآت من أجل إزالة التلوث بواسطة مقاولين عموميين أو خواص.

2– مختلف الرسوم التي يعود جزء منها إلى صندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث وطبيعة التحصيل الجبائي:

2– أ: مختلف الرسوم التي يعود جزء منها إلى صندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث: يمكن تلخيص مجمل الرسوم التي يعود جزء منها إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، والتي تعتبر من بين أهم

[1] – يحي وناس، مرجع سابق، ص 105.

إيرادات هذا الصندوق، وذلك لتعدد وتنوع الأنشطة الملوثة والمنشآت الخاضعة لهذه الأنواع من الرسوم، في الجدول التالي:

الجدول رقم(III- 19): مختلف الرسوم التي يعود جزء منها إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

النفايات الصناعية لخطيرة **الرسم التحفيزي على إنقاص المخزون من النفايات الصناعية الصلبة** **المادة .203**	**10 % لفائدة البلديات.** **15 % لفائدة الخزينة العمومية.** **75 % لفائدة الصندوق من أجل البيئة وإزالة التلوث**	
نفايات أنشطة العلاج **الرسم التحفيزي على إنقاص المخزون من النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج للمستشفيات والعيادات** **المادة .204**	**10 % لفائدة البلديات.** **15 % لفائدة الخزينة العمومية.** **75 % لفائدة الصندوق من أجل البيئة وإزالة التلوث**	**رسم ذو طابع جزافي، لا يخضع منتوجه إلا للنسبة الفعلية للتحصيل، وهو رسم موجه ليعوض برسم بيئي ذو طابع نسبي.**
الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة. **المادة 202.**	**لفائدة الصندوق من أجل البيئة وإزالة التلوث**	**رسم ذو طابع جزافي، لا يخضع منتوجه إلا للنسبة الفعلية للتحصيل، وهو رسم موجه ليعوض برسم بيئي ذو طابع نسبي.**
الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطابع الصناعي **المادة 205**	**10 % لفائدة البلديات.** **15 % لفائدة الخزينة العمومية.** **75 % لفائدة الصندوق من أجل البيئة وإزالة التلوث**	**رسم ذو طابع تحفيزي يتقلص منتوجه بتقلص القيم المحدودة للانبعاث ومدى احترامها.**
الرسم على الوقود **المادة 28**	**50 % لفائدة الصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة.** **50 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث**	**رسم ذو طابع تحفيزي يتقلص منتوجه تدريجياً مع الانتقال إلى البنزين بدون رصاص.**

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، **تقرير حول حالة ... 2005**، ص340.

كما لا يمكن للصندوق في شكله الحالي أن يقترض أو يمنح قروضاً، مما يتبين أن مجال نشاطه محدود وقليل الفعالية طالما أن مصدر الموارد ومستواه مقيدة وأن المصاريف في شكل حوافز تحجب الاستثمارات والتشجيعات في مجال التكنولوجيات النظيفة.[1]

[1] – أحمد ملحة، مرجع سابق، ص 18.

2- ب: تطور عائدات الرسم على الأنشطة الملوثة: وبخصوص تطور عائدات الصندوق الوطني لبيئة وإزالة التلوث، فإن الملاحظ أن عائدات هذا الصندوق والذي كان يسمى من قبل الصندوق الوطني للبيئة، قد عرفت مرحلة أساسيتين هما:

2- ب-1: مرحلة من 1994 إلى 1998: وتقدر المبالغ الإجمالية للرسوم البيئية في هذه الفترة ما بين 13 مليون دينار في سنة 1994 إلى 100 مليون دينار جزائري في سنة 1998، ويظهر الجدول رقم (III- 20) المبالغ الإجمالية في هذه الفترة.

الجدول رقم (III- 20): المبالغ الإجمالية المحصلة من الرسوم البيئية من سنة 1994 إلى 1998.

السنوات	1994	1995	1996	1998
التحصيل / مليون دينار	13	17	40	100

المصدر: حميدة جميلة، نحو تدعيم سياسة...، ج.2، ص 17.

2- ب- 2: مرحلة من 2000 إلى 2007: نظراً لإعادة تثمين الرسوم البيئية في قانون المالية 2002، بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 06- 198 والمتعلق بضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، حيث كانت إجمالي المبالغ التي تم تحصيلها في الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2008، وذلك حسب الإحصائيات مديرية التحصيل بوزارة المالية، فإنها تقدر حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (III- 21): المبالغ الإجمالية المحصلة من الرسوم البيئية من سنة 2000 إلى 2008.

السنوات	التحصيل مليون دينار	معدل التغير %		السنوات	التحصيل مليون دينار	معدل التغير %
2000	113,904	-		2005	1311,539	(04,044)
2001	198,067	73,889		2006	1909,326	45,57
2002	1139,073	475,094		2007	2360,7	23,364
2003	1469,619	29,018		2008	2570,366	08,88
2004	1366,822	(06,964)		/	/	/

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقاً من إحصائيات المديرية العامة للضرائب.

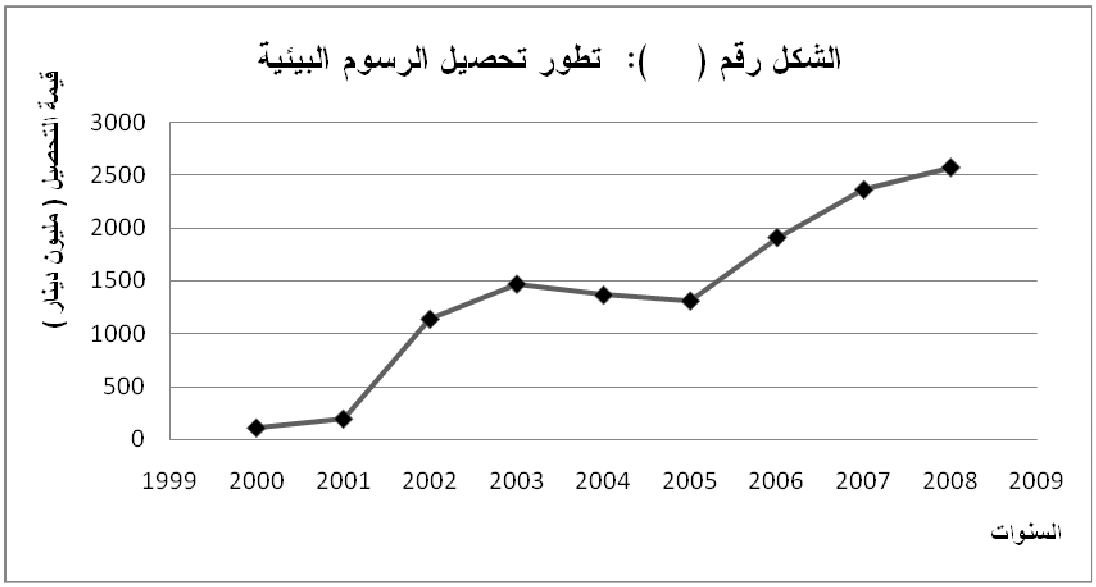

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقاً من معطيات الجدول السابق.

ويلاحظ من الجدول والمنحنى السابقين، أن تحصيل الرسوم البيئية المفروضة على الأنشطة الملوثة للبيئة، قد عرف تطوراً كبيراً خلال عام 2002 وذلك نتيجة لإعادة تثمين هذه الرسوم، حيث انتقل التحصيل من 198,067 مليون دينار إلى 1139,073 مليون دينار، أي أن التحصيل تضاعف بين سنتي 2001 و2002 إلى ما يقارب خمس مرات، غير أن التحصيل عرف انخفاض خلال سنتي 2004 و2005، ليرجع مرة أخرى إلى التزايد منذ 2006 إلى غاية 2008.

2- ج : إجراءات تحصيل الرسوم البيئية[1]: أما فيما يخص إجراءات تحصيل الرسوم البيئية، والتي تنتج عن الأنشطة التي تلوث البيئة فإن المفتشيات – سابقاً والمديريات حالياً- الولائية تقوم بإعداد قائمة جرد وإحصاء المنشآت المصنفة سنوياً، وتحيلها إلى قباضة الضرائب المتعددة قبل الفاتح أفريل من كل سنة.

وعند قيام المفتشيات الولائية للبيئة بإحصاء المنشآت ذات النشاطات الملوثة التي تم إنشاؤها حديثاً، تقوم بإبلاغ مسيري هذه المنشآت بعملية الإحصاء قبل الفاتح ماي، وتمنح مهلة خمسة (15) يوماً للمخاطبة بالضريبة من يوم تسلمه البلاغ المتعلق بالجرد، لمنازعة المعلومات التي عرضتها مفتشية البيئة، وفي حالة ما إذا قدم المخاطب بالضريبة معلومات خاطئة، أو قام بإخفاء معلومات مهمة عن مفتشية البيئة تتعلق بتحديد الرسم وتحصيلها، تقوم المفتشية بتحرير محضر تبين فيه الغرامة التي تساوي مبلغ الرسم المحدد لهذه المنشأة.

يتم سداد مبلغ الرسم المحدد في إشعار الدفع بين فاتح جوان و31 من نفس الشهر أمام قابض الضرائب المتنوعة، وإذا لم يتم تسديد المبالغ المطابقة في الآجال المحددة تضاعف نسبة الرسم بـ10%. كما يطبق معامل مضاعف يتراوح بين 2 و6 على الأنشطة الخطيرة على البيئة، والتي تكون موضوع نشر خاص، ويبدأ تاريخ فرض الرسوم على النشاطات الملوثة ابتداءً من تاريخ الفاتح جانفي 1992.

[1]- يحي وناس، مرجع سابق، ص ص: 79-81.

ولما أعيد تنظيم كيفية تحصيل الرسوم الايكولوجية، وذلك من خلال المنشور الوزاري لسنة 2002 وطبق على كل المنشآت المصنفة الموجودة، واعتبر طلب التصريح أو الترخيص المقدم من قبل أصحاب المنشآت الملوثة قرينة قانونية على وجود المنشأة الملوثة، في ظل المرسوم القديم، إلا أن المرسوم الجديد 06- 198 المتعلق بالمنشآت المصنفة دقق في الزمن القانوني، الذي يعتد به في تسليم رخصة استغلال المنشأة المصنفة، إذ أعتبر أن المرحلة الأولية، يتم فيها إيداع طلب استغلال المنشاة وتنتهي هذه المرحلة بتسليم مقرر بالموافقة المسبقة خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع الطلب، ولا تعد هذه الرخصة الأولية حجة لمباشرة الاقتطاع، لأن أحكام المرسوم الجديد تحيلنا على المرحلة النهائية لتسلم الرخصة.

وفي حالة ما إذا اكتشفت الإدارة البيئية منشآت ملوثة أو خطيرة، وغير مصرح بها أو غير مرخص لها، فإنها تقوم بتحرير محضر، وتبلغه إلى مسير النشاط الذي يتولى تسديد الرسم لدى محصل الضرائب المختص إقليمياً، ويكون ارسم مستحقاً بصدد السنة الأولى للنشاط مهما كان تاريخ انطلاق الفعلي للمؤسسة المصنفة.

ويتم تحديد وعاء الرسم من قبل مصالح إدارة البيئة، وتتولى مصالح الإدارة الجبائية تحصيله وتضع مديرية الضرائب بالولاية سجلات الضرائب قبل تاريخ 30 سبتمبر من كل سنة، بناءً على المعلومات المؤسسة للوعاء، وكذا المبلغ المقدمين من قبل مفتشية البيئة للولاية قبل تاريخ 30 أفريل وتتضمن هذه المعلومات، اسم أو تسمية المنشأة العنوان الكامل والصحيح، والصنف، والمعامل المضاعف المطبق على النشاط.

ويخضع تسديد هذه الرسوم لقواعد دفع الضرائب المستحقة عن طريق الجداول، ويقوم محصل الضرائب المختص إقليمياً بتحصيل هذه الرسوم، كما يتم مسك الإحصائيات المتعلقة بهذه الرسوم الايكولوجية من قبل مديرية الضرائب بالولاية، ويتم ضبط هذه الإحصائيات قبل تاريخ 31 ديسمبر من كل سنة.

وفي حالة توقف المنشأة الملوثة عن النشاط، يبقى الرسم مستحقاً على السنة مهما كان تاريخ التوقف عن النشاط الملوث أو الخطير، ويجب على الخاضع للرسم التصريح لدى مدير الولاية للبيئة بوقف النشاط الملوث أو الخطير خلال 15 يوماً التي تلي الوقف الفعلي، وفي حالة تجاوز هذا الأجل ودخول السنة المدنية الجديدة، يصبح الرسم مستحقاً على السنة الجديدة.

أما فيما يتعلق بفض المنازعات المتعلقة بالرسوم الايكولوجية، فيمكن لأي خاضع للرسم – المنشآت المصنفة– منازعة البيانات أو الحصيلة النهائية المتعلقة بالرسم، لدى مصلحة الإدارة الجبائية وإذا تعلق الطعن بتحديد وعاء الرسم، تقوم المصالح الجبائية بإرساله إلى مصالح الإدارة المكلفة بالبيئة قصد التكفل به، أما إذا تعلق الأمر بأخطاء مادية، فإن مصلحة الإدارة الجبائية تعد هي الجهة المختصة للفصل في هذا الطلب. ويظهر الشكل رقم (III- 03) ملخص مراحل التي يتم من خلالها منح الرخص

بمزاولة النشاط الملوثة للبيئة، بالإضافة إلى مراحل تحصيل الرسوم البيئية بين كل من المنشآت المصنفة والإدارة البيئية والإدارة الجبائية.

الشكل رقم (III- 03): ملخص مراحل منح الرخص وتحصيل الرسوم البيئية

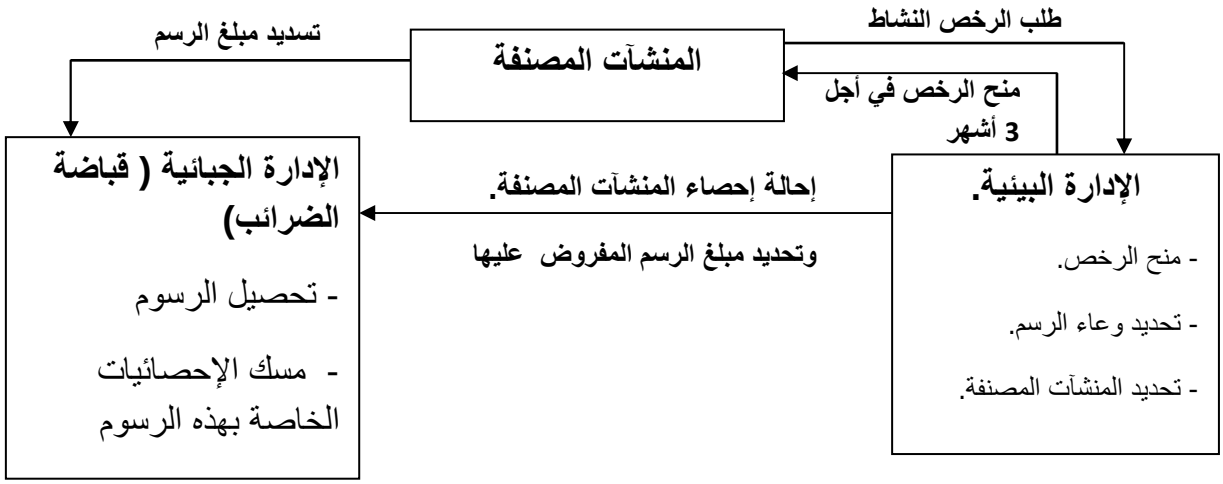

المصدر: من إعداد الطالب.

3- الآليات الجديدة للتشجيع المالي على إنشاء الوظائف الخضراء[1]:

تشكل ترتيبات التشجيع وترقية الاستثمارات المنصوص عليها في القانون 01- 03 بتاريخ 2 أوت 2001، أداة ثمينة لتحفيز الاستثمارات الخاصة، وخاصة في حماية البيئة، من خلال المزايا الجبائية وشبه الجبائية المختلفة، الممنوحة من طرف الدولة بواسطة الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات التي أنشئت لهذا الغرض، وتتركز نوايا الاستثمار المسجلة من طرف هذه الوكالة في ميدان البيئة أساساً حول تسيير النفايات الصلبة الحضرية، وخاصة رفع الفضلات المنزلية، (14) مشروعاً واستعادة ورسكلة النفايات 28 مشروعاً، وبالرغم من الترتيبات التحفيزية، لا يزال عدد المشاريع المسجلة محدوداً، وخاصة في الأنشطة المتعلقة بالجمع ونقل النفايات، وتعود هذه الوضعية إلى عدة عوامل خاصة منها سوق الجمع، ونقل النفايات الذي يبرز بصعوبة، بسبب الوضعية المالية للبلديات فسوق الاستعادة والرسكلة الذي يعتبر أكثر ديناميكية نسبياً، ويشمل أساسا الورق البلاستيك والمعادن (لا توجد مشاريع لتثمين النفايات المتدهورة بيولوجياً، بسبب قلة الوعي باستخدامها كمواد للتسميد) وخاصة الاستثمار سواءً بالنسبة للجمع والنقل، أو بالنسبة للتثمين الذي لا يزال ثقيلاً على الخواص وخاصة في التجمعات السكاني الكبرى، حيث يخضع المراقبين الأساسين للنظام العام الذي تمنحه الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، والذين لا يستفيدون من الإجراءات التحفيزية الممنوحة، في إطار النظام الاستثنائي (المساعدات، المساهمة في التكاليف، الإعفاءات الضريبية في إطار النظام الاستثنائي في مرحلة الاستغلال) .

[1] – وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، **تقرير حالة مستقبل .....2005**، ص ص: 344- 345.

كما نص قانون 96/234 لجويلية 1996 المتضمن دعم تشغيل الشباب على منح مساعدات مالية ومزايا مختلفة، بفضل الموارد المتأتية من ميزانية الدولة على أن تصب في الصندوق الوطني لدعم الشباب، وتتولى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تسيير ترتيبات القرض المصغر.

ويمكن للمؤسسات المصغرة بأن تستفيد من الامتيازات الجبائية، والتي تتمثل في مرحلتين فالأولى:

مرحلة الإنجاز:

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

– تخفيض بنسبة 5 % من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

– الإعفاء من الحقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة.

أما **المرحلة الثانية:** فهي مرحلة الاستغلال: وتشمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة لمدة ثلاث(03) سنوات بداية من انطلاق النشاط أو ستة (06) سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة. وتتمثل في:

– الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل

وتتركز مجمل المشاريع الممولة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب في ميدان البيئة في تسيير النفايات المنزلية، لرفع ومعالجة الفضلات 36 مشروعاً، واستعادة 63 مشروع رسكلة.

وعلى غرار المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، فإن المشاريع الممولة من الوكالة دعم تشغيل الشباب، تصطدم أيضاً بالبروز الصعب لسوق النفايات، نظراً للطابع المحدود للموارد المالية المستثمرة في المؤسسات الصغيرة، غير المتكيفة مع حجم التجمعات الحضرية الكبرى، حيث تتطلب استثمارات كبيرة.

وهكذا مع صندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث ووكالتي ترقية الاستثمار ودعم تشغيل الشباب تتوفر السلطات العمومية على ثلاث هياكل، من شأنها التدخل في ميدان البيئة، وتقديم إجراءات تحفيزية لمشاركة القطاع الخاص.

فإذا كانت الأدوات القاعدية للسياسة تحفيزية لبلوغ أعلى أهداف الناجعة موجودة، فإن التنسيق لا يزال أكثر من أي وقت مضى ضرورياً، واتخاذ مبادرات لتنسيق والمجهودات التي ستبذلها من طرف الوكالتين، والصندوق، قصد تجميع أفضل الشروط الممكنة لإنجاح الأعمال المشتركة في مختلف جوانب حماية البيئة، وتحسين مصادر الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، من خلال تطوير جباية بيئية مطابقة لمبدأ الملوث الدافع، وتحويل هذا الصندوق غلى هيئة مالية عصرية وفعالة وتوسيع مزايا النظام الاستثنائي لجميع الاستثمارات البيئية، المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات، وزيادة ملحوظة لموارد الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

المبحث الثالث: مدى مساهمة الجباية البيئة في تحقيق التنمية المستديمة في الجزائر

من أجل تحقيق التنمية المستديمة، والتي تعبر عن توجه عالمي للحفاظ على البيئة، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والخروج من دائرة التخلف دون التفريط فيها، وجب الولوج إلى أهداف التنمية المستديمة في الجزائر، وباعتبار أن الجزائر تطمح إلى تحقيقها فقد تم الاستعانة بعدة وسائل لهذا الغرض المنشود، وبالرغم من أن جل الوسائل التي استعانة بها الجزائر قد تتداخل فيما بينها، إلا أن كل وسيلة لها خصائص ومميزات تجعلها أداة فعالة.

وبهدف معرفة مدى مساهمة الجباية البيئة كإحدى الوسائل الهامة، لتحقيق التنمية المستديمة في الجزائر، أفردنا مطلبين في هذا المبحث حيث يتناول الأول مدى مساهمتها على الجانب البيئي وعموماً وفي الحفاظ على البيئة وترقيتها خصوصاً.

أما المطلب الثاني فيتناول فيه مدى مساهمة الجباية البيئة في رفع الوعي البيئي لدى كل من المنشآت الصناعية الملوثة للبيئة وأفراد المجتمع، وعموماً على الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: مساهمة الجباية البيئية بالنهوض بقطاع البيئة في الجزائر.

لقد أولت الجزائر قطاع البيئة اهتماماً كبيراً، خاصة بعدما كانت قد أهملتها في كل مخططاتها التنموية السابقة، والتي أخلت كثيراً بالنظام البيئي، فبعد المشاكل البيئية والتدهور البيئي الذي عرفته حيث كان يسودها تبذير الماء، وسوء معالجة النفايات...الخ، مما نجم عنه آثار وخيمة، والتي تركتها الغازات والإفرازات الصناعية على الطبيعة، وتم تقديرها عن طريق دراسة تم إنجازها في سنة 2002 بحوالي 3,5 مليار دولار والتي تمثل ما نسبته 07 % من الناتج الداخلي الخام، وحوالي 2,5 مليار دولار هي خسائر البيئة لعام والتي تمثل ما نسبته 05,21 % سنة 2007[1]، حيث حتمت على السلطات العمومية تبني إستراتيجية السيطرة عليها، وذلك من خلال العمل على حماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة في منطلقها، والتي كانت مبادرات ومساعي إنسانية وأخلاقية، ورؤى فيها نفع وخير لكل السكان، كما أنها حلول ترتضيها الأطراف والجهات التي تدعمها فكرياً ومادياً، وتكريساً لدعائم وحدة النظام البيئي، حيث أن الجباية البيئية ساهمة بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر في:

1- التقليل من حجم وحدّة الصراع والتسابق نحو الاستحواذ على مصادر الثروة، والإنتاج والتبذير والهدر اللامحدود للموارد والإمكانات البيئية.

2 - التعامل مع عناصر الطبيعة، بكيفية منظمة وهادفة ومجدية دون إتلاف الكنوز التي تحتويها من المياه والمعادن...الخ.

---

[1] - سميرة.س، **البيئة وعقلية البايلك**، مجلة ملتقيى تكوين الصحافيين فى مجال البيئة، الجزائر، فيفري /مارس 2008، ص09.

3 – التوقف عن إحداث الظواهر المضرة بالبيئة، كالتلوث والاحتراق والحفريات، والقطع، والتحويل والنفايات...الخ.

4– العمل المتواصل والمكثف، لتوفير مقاييس كمية دقيقة علميا للاستدامة الإيكولوجية، أو لصحة النظام البيئي، كي تظل الاستدامة البيئية عنصرا متوازنا، بدرجة معقولة ضمن المجالات الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية.[1]

5– إعادة التقييم الموارد البيئية، مما قلل من استنزافها واستغلالها بشكل عقلاني.

6– تعتبر الجباية البيئية تجسيد المبدأ العالمي المعروف بمبدأ الملوث الدافع.

7– عدم الاكتفاء بوضع الوسائل الوقائية لحماية البيئة وتم اللجوء إلى تعزيز أساليب الحماية الإدارية بسياسة جزائية.

8– تحسين مداخيل الرسم على الأنشطة الملوثة خاصة بعد إعادة تثمينه، مما يعد مصدراً هاماً لتمويل – الصندوق الوطني للبيئة سابقاً – الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، بالرغم من أن الواقع العلمي لا يتلاءم واحتياجات الصندوق.

9– تعتبر من بين أفضل الحلول الاقتصادية والمالية لمواجهة الأضرار البيئية، كون تأسيس الضرر على فكرة الخطأ.

10– يعمل الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، ونتيجة لإيرادات الجباية البيئية– بالإضافة إلى الإيرادات الأخرى– على تنصيب خلايا بيئية وأجهزة خاصة بتصفية الغازات والملوثات. كما يعمل الصندوق على إصلاح الأفران المتواجدة على مستوى الوحدات الصناعية من أجل تقليص إفرازاتها التي تسبب في انتشار الأمراض، وذلك بالإنفاق على مراقبة التلوث في المصدر وتمويل عمليات مراقبة حالة البيئة...الخ.

11– تساهم الجباية البيئية من خلال عمل الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، على تمويل عمليات تشجيع الاستثمار المدمجة للتكنولوجيات النظيفة، ودعم الموجه لتمويل عمليات المشتركة للمنشآت من أجل إزالة التلوث.

---

[1] – لوشن لحسن ومطاطحة عز الدين، **إستراتيجية حفظ وحدة النظام البيئي واستدامته اقتصادياً**، الملتقى الوطني الخامس حول الاقتصاد البيئي وأثره على التنمية المستدامة، سكيكدة، الجزائر، 11–12/ نوفمبر 2008، ص 10.

المطلب الثاني: مساهمة الجباية البيئية وتأثيرها على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي:

تساهم الجباية البيئية في الحفاظ على البيئة وعلى مواردها بصفة مباشرة أو غير مباشرة بهدف تحقيق تنمية تراعي الأبعاد الثلاثة الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حيث تتمثل هذه المساهمة في ما يلي:

1- : تأثير الجباية البيئية والمعايير البيئية على القدرة التنافسية[1]:

إن العلاقة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية هي علاقة معقدة، فبعض الخبراء يرون في الامتثال للمستلزمات البيئية عبئًا إضافيًا يزيد تكاليف الإنتاج، ويضر بالقدرة التنافسية للشركات والقطاعات الصناعية، ويصر البعض الآخر على أن المعايير البيئية هي آلية مفيدة لتحسين كفاءة الإنتاج والحد من التأثيرات السلبية على البيئة لأن المجتمع برمته يدفع ثمن التدهور البيئي، وتبرز بالتالي الحاجة إلى معرفة ما إذا كانت المعايير والجهود البيئية الرامية إلى ضمان الجودة البيئية تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية أو تقلصها.

وُتحدد درجة القدرة التنافسية على الصعيدين الوطني والمؤسسي باعتبارها القدرة على زيادة الدخل رغم التحديات التي تطرحها السوق الدولية، ولذلك من الضروري تعزيز الاستراتيجيات المجدية على مستوى الأسعار، والإنتاج وتصدير السلع والخدمات، لدعم الجهود المبذولة من أجل زيادة القدرة التنافسية، لاسيما في البلدان التي اعتمدت استراتيجيات للنمو تحركها الصادرات وسياسات تحرير التجارة.

ويمكن عرض أهم التأثيرات سواءً للجباية البيئية والمعايير البيئية فيما يلي:

أ- في حين يمكن أن يؤدي الامتثال للمعايير البيئية إلى زيادة في تكاليف الإنتاج (سواءً بفرض رسوم بيئية أو اقتناء أجهزة خاصة تقلص من حجم التلوث المنبعث من هذه المصانع)، فإن حجم هذه الزيادة يمكن أن يكون صغيرًا نسبة إلى تكاليف الإنتاج الإجمالية، فيحد بالتالي من الأثر على النواتج والصادرات والقدرة التنافسية.

ب- بالنظر إلى ما يملكه أصحاب المشاريع من حدس تجاري، يمكن تعويض ارتفاع تكاليف المدخلات جراء الشروط البيئية الجديدة من خلال البحث عن بدائل أقل كلفة، وجني مكاسب الكفاءة والتحسينات في الإنتاجية بهدف تثبيت كلفة الإنتاج أو حتى خفضها في نظام السوق الحرة.

ج- رغم شدة المنافسة السائدة في السوق الدولية يستطيع المصنعون ذوو الرؤية الإستراتيجية في البلدان النامية أن يمتثلوا لمعايير بيئية صارمة، وأن يحققوا مع ذلك أرباحًا عبر استقطاب المستهلكين لاسيما في الأسواق المتخصصة، المستعدين لدفع مبالغ أكبر لقاء الحصول على سلع متخصصة أو منتجات غير ضارة بالبيئة.

---

[1] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية **لغربي آسيا، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية،** منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، جويلية 2005، ص: ط.

2-: تأثير الجباية البيئية على الأسعار:

يمكن لإجراءات حماية البيئة أن تؤثر على درجة استقرار مستوى الأسعار فالسلع الملوثة والضارة للبيئة يمكن أن ترتفع أسعارها نتيجة ارتفاع تكاليف الإنفاق على حماية البيئة عند إنتاج هذه السلع، حيث أن وقيود حماية البيئة وكذلك الرسوم والضرائب البيئية وبقية أدوات السياسة البيئية...، وبذلك فإن المصانع سوف تعمل من أجل القيام بعدة باستثمارات إضافية، تتمثل في نقص قيمة المعدات والتجهيزات البيئية المستهلكة وذات التكلفة العالية، ولاشك أن هذه التكاليف الإضافية ستنتقل إلى أسعار المنتجات.[1]

أما فيما يخص أثر الجباية البيئية على الأسعار المنتجات المواد الملوثة في الجزائر، فإن تحديده في غاية الصعوبة نظراً لعدم وجود جهاز إحصائي يكفل هذا المهمة الدقيقة جداً، بالإضافة إلى أن أسعار المنتجات الملوثة لا تتحدد فقط بواسطة بالرسوم البيئية فقط ودون غيرها من المحددات- وهي في الأصل جد محدودة- وإنما تتحدد بمجموعة كبيرة من المحددات والتي من بينها أسعار السلع البديلة وأسعار المواد الأولية، وأذواق المستهلكين (والذين لا يملكون في غالبيتهم العظمى للوعي البيئي في الجزائر) ...الخ.

3- : أثر الجباية البيئة على مستوى النمو الاقتصادي:

يتأثر النمو الاقتصادي أيضاً بالجباية البيئية في الجزائر، وهذا التأثر يكون غير مباشر حيث أن الجباية البيئية تفرض على المؤسسات المصنفة كما ذكرنا سابقاً، وأن الإدارة البيئية ومحاولة منها تصنيف المؤسسات ومنحها رخص الاستغلال تتطلب دراسة موجزة عن التأثير - نشاط هذه المؤسسات- على البيئة[2]، بحيث تهدف دراسة الخطر إلى تحديد المخاطر المباشرة أو غير المباشرة التي تعرض الأشخاص والممتلكات والبيئة للخطر من جراء نشاط المؤسسة سواء كان السبب داخلياً أو خارجياً، ويجب أن تسمح دراسة الخطر بضبط التدابير التقنية للتقليص من احتمال وقوع الحوادث وتخفيف أثارها وكذا تدابير التنظيم للوقاية من الحوادث وتسييرها.[3]

ونتيجة لذلك يمكن أن يصل الأمر إلى إيقاف أو إعاقة الاستثمارات في بعض المشروعات وهو ما يؤثر سلباً على معدل النمو الاقتصادي، وهو ما تم بالفعل حيث قامت وزارة البيئة وتهيئة الإقليم بغلق 450 مؤسسة ومصنع خلال السنة الماضية (2008) لعدم التزامها بالمعايير والقوانين البيئية، والتي تُلزم أصحاب المؤسسات والمصانع بتكييف إمكانياتها ووسائل العمل وفق القوانين الجديدة والمعايير الدولية، كما قامت الوزارة وعبر لجان ولائية متخصصة بمراقبة أزيد من 5000 مؤسسة موزعة عبر الـ 48 ولاية منها 2700 مؤسسة تلقت إعذارات لآجال محددة للامتثال للقوانين البيئية قبل اتخاذ إجراءات عقابية في

---

(1) – أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سابق، ص53.

(2)– المادة 11، من المرسوم التنفيذي رقم 06-198 المؤرخ في 31 ماي 2006، جريدة الرسمية ، العدد 37، ص11.

(3)– المادة 12، من المرسوم التنفيذي رقم 06-198 المؤرخ في 31 ماي 2006، جريدة الرسمية ، العدد 37، ص11.

حقها[1]، وبهذا الإجراء يتأثر النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والذي يمثل في الجزائر أكثر من 96 % من الصادرات الجزائرية.

4-: أثر الجباية البيئية على كل من العمالة والتشغيل:

سوف يؤدي ارتفاع تكاليف المؤسسات الملوثة نتيجة لارتفاع الضرائب البيئية المفروضة عليها والتي تعتبر تكاليف إضافية، مما قد يؤدي توقف هذه المؤسسات عن العمل، نتيجة لذلك سوف تؤدي إلى خسارة مناصب وفرص عمل.

2-5: أثر الجباية البيئية على الجانب الاجتماعي:

إذا كان الهدف من الجباية البيئية هو المحافظة على البيئة- بالرغم المشاكل التي تطرحها- سواءً للأجيال الحالية أو الأجيال القادمة، فإن أثرها سوف يتجلى في تحسين ظروف المعيشة للسكان في وسط نقي وخالي من كل الملوثات من جهة، لكن قد تعمل الجباية البيئية على تقليص فرص العمل في حالة عدم تكييف المصانع بالمعايير البيئية مما يجعل تتكبد خسائر، من ثم غلق هذه المصانع، وهو ما سيؤدي إلى دفع المزيد من الناس على البطالة، وما سيتبعه من ظهور الآفات الاجتماعية نتيجة لذلك والواقع في الجزائر أن تركز الأنشطة في المناطق الساحلية، وفي بعض المدن الداخلية، أدى إلى تعكر هذا الجو دون أن تحقق الجباية البيئية هدفها المنشود، وهو الظاهر من ضياع النوعية في توزيع الماء الصالح للشرب، وتلوث الهواء، وتراكم النفايات في أغلب الأحياء الحضرية ...الخ.

ومن أهم الحلول التي يجب أن ندركها في الجانب الاجتماعي أن الإنسان هو السبب الرئيسي في إحداث الأضرار البيئية، لذا كانت الحاجة إلى توعيته وإشراكه بكل فئاته في حماية البيئة ضرورة وليست اختيار، حيث انتشر مؤخرا مصطلح التوعية البيئية وزاد اهتمام الإعلام بها، بما أنها عملية تنمية وبناء مفاهيم وقيم سلوكية بيئية لدى الأفراد مما يخلق احترام أكثر للبيئة، فيعتبرها الكثيرون "فن" في تنمية الشعور والقدرة الحسية في مجال حماية البيئة من خلال الوعي المدعم بالأسس العلمية وتحت بند "الضمير البيئي"، حيث تخلق روح المشاركة والتكامل بسبب فهم و إدراك المفاهيم البيئية التنموية.[2]

---

[1] – جميلة .أ، **التلوث البيئي في تراجع**، جريدة المساء الجزائرية، بتاريخ 2009/04/12.

[2] – مزياني نور الدين وقحام وهيبة، **التوعية البيئية ودور في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الخامس حول الاقتصاد البيئي وأثره على التنمية المستدامة، سكيكدة، الجزائر، 11- 12/ نوفمبر 2008، ص 02.

خلاصة الفصل الثالث:

أعطت الجزائر أولوية بالغة للمشاريع التنموية الكبرى، والتي تتمثل أساساً في الصناعات الثقيلة، مما ساعدها لبلوغ معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، ومستوى الرفاه الاجتماعي، في فترة سادت فيها ارتفاع أسعار البترول، والذي يعتبر المصدر الأساسي للعملة الصعبة، والمحرك الأول للاقتصاد الجزائري، حيث تقدر نسبته من صادراتها ما يقارب 98 %، وفي فترة الثمانينات، وبعد أزمة انهيار أسعار البترول ظهرت عدة مشاكل، من بينها المشاكل الاقتصادية والبيئية، فهذه الأخيرة لم تكن تراعى عند تنفيذ المشاريع التنموية التي تم التخطيط لها. وقد ظهرت هذه المشاكل على مستوى الصحي للسكان الذين يعيشون بالقرب من هذه المشاريع، وعلى مستوى الوسط البيئي الذي تأثر بفعل هذه الأنشطة، والتي كانت تلقى كل مخلفاتها، وبمختلف أنواعها في الوسط الطبيعي دون أي رادع. خاصة وأن جل هذه المشاريع كانت في الولايات الساحلية، والتي تمتاز بمساحة قليلة جداً تقدر بأقل من 4% من المساحة الإجمالية للجزائر.

وبعد تفطن للأخطار الناجمة عن المشاريع الاقتصادية السابقة، والتي لا تعطي أي تقييم اقتصادي للبيئة واستغلالها، وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر، وبعد نشر تقرير لجنة بورتلاند الخاص بالتنمية المستديمة، أخذت بتطبيق سياسة بيئة من شأنها أن تعمل على الحد من تدهور الرأسمال الطبيعي، ومن أجل ضمان استمراريته وديمومته للأجيال القادمة.

وبما أن الوسائل الاقتصادية تساهم مساهمة فعالة عند إجراء تقييم اقتصادي للبيئة، باعتبار أن البيئة مورد نادر، فقد أعطت السياسة البيئية المنتهجة، أهمية لأداة الجباية البيئية كإحدى الوسائل الاقتصادية المتبعة في هذا الشأن، حيث كانت البداية في سنة 1992 من خلال فرض بعض الرسوم البيئية، وتم إعادة تثمين الرسوم البيئية في عام 2003، كما تم إعادة ضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة في المرسوم التنفيذي رقم 06- 189 في عام 2006.

غير الإيرادات التي يتم تحصيلها من الرسوم البيئية تعتبر قليلة جداً وتتراوح بين 20-30 % في المتوسط، وبذلك فهي غير كافية من جهة تحفيز الأعوان الاقتصاديين للتقليل من حجم المخلفات الضارة بالبيئة، ومن جهة أخرى تمثل نفقات الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث المكلفة بالجباية البيئية كبيرة جداً، ولا يمكن أن تتوافق مع حجم الإيرادات المحصل عليها من هذه الرسوم.

ومن الملاحظ أن الرسوم المفروضة على الأنشطة الملوثة في الجزائر تساهم في التقليل من حدة التدهور البيئي، بالرغم من المشاكل التي تتخبط فيها.

الخاتمة

الخاتمة:

من الملاحظ أن كل الخطط التنموية التي شهدتها جل بلدان العالم، بهدف زيادة الرفاه الاجتماعي لشعوبها، لم تول أهمية تذكر للجانب البيئي، وهو ما يفسر ظهور عدة مشكلات بيئية والناتجة عن اختلال توازن النظام البيئي، حيث تم دخول جزئيات سواءً كانت غريبة عنه – مصدرها اصطناعي– أو كانت طبيعية ولكن بكميات أكبر من كميتها الطبيعية. ونظرا لتعقد التفاعلات بين مكونات النظام البيئي من جهة، والعلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، فقد برز مفهوم التنمية المستديمة ليوفق بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية في ضوء الواقع البيئي والمحافظة على البيئة، وذلك انطلاقاً من فكرة استدامة الحياة على كوكب الأرض، وعدم زيادة التكاليف على الأجيال اللاحقة والناتجة عن التلوث الذي تصدره المنشآت في الوقت الراهن، مما يرهن مستقبل الأجيال.

وعلى ضوء ذلك أصدرت العديد من الدول قوانين وتشريعات لحماية البيئة المحلية، وصونها من كافة الأخطار التي يمكن أن تحدق بها، كما عقدت العديد من المؤتمرات والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، من أجل الحد من التهديدات البيئية العالمية، بالرغم من الانتقادات التي تعترض لها هذه الاتفاقيات، غير أنها تولي اهتماماً للبيئة بصورة متزايدة.

كما أضحت الدول تنتهج سياسة بيئية خاصة، باختلاف مدى تقدم كل دولة على حدة، مما يجعل الأدوات والإجراءات التي تنتهجها في هذه السياسة مختلفة أيضاً، وتعتبر الأدوات الاقتصادية من بين أهم الأدوات التي يمكن أن تستعين بها للحد من التلوث، وإعادة تقييم الموارد البيئية، وذلك حسب التهديدات التي تلحق بها. حيث أن هذه الأدوات تحتوي أساساً على الجباية البيئية ونظام رخص القابلة للتداول.

وبذلك أصبحت الموارد البيئية تقيم من الناحية الاقتصادية، مما جعل المشروعات والمؤسسات تأخذ الجانب البيئي بعين الاعتبار، وتدخلها كتكاليف إضافية نتيجة للمخرجات التي يمكن أن تلوث البيئة.

اختبار الفرضيات والنتائج المحصل عليها من خلال البحث:

مما سبق يمكن اختبار مدى صحة أو خطأ الفرضيات المعتمدة في بحثنا هذا بالإضافة إلى النتائج المحصل عليها في النقاط التالية:

1– مفهوم التنمية المستديمة يعبر عن أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحالية دون رهن الأجيال القادمة في تحقيق تنميها، وبذلك فهو مفهوم يربط الحق بين الأجيال في التنمية. وهي تجمع بين

الأبعاد الثلاثة الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، كما أنه يوجد بعض المؤلفين والمفكرين يولون أهمية إلى جوانب أخرى أو أبعاد أخرى، من أهمها الجانب التكنولوجي والسياسي (الحكم الراشد).

2- يعتبر التلوث البيئي بمختلف أنواعه ومصادره، من أهم المشاكل التي قد تحد من استمرار التنمية في المستقبل، كما أن مفهوم الاستدخالات يعبر عن إدخال التكاليف الخارجية السلبية – التلوث البيئي- وجعلها تكاليف داخلية، ومن أهم الأدوات التي تستعمل في هذا الشأن الجباية البيئية، حيث يتم فرض بعض الرسوم على الأنشطة المسببة للتلوث.

3- أولت الجزائر أهمية للبيئة، حيث أصدرت عدة قوانين تخص البيئة، في مقدمتها القانون 03- 10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستديمة، والمرسوم التنفيذي رقم 06-198 والذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، كما أنها أعادت تثمين الرسوم البيئية، وأضاف المشرع الجزائري عدة رسوم، والتي بلغ عددها عشرة رسوم وهو ما يدل على تكييف (مواكبة) النظام الضريبي الجزائر للتطورات في الجانب البيئي، مما ساهم في الحفاظ على البيئة، بالإضافة إلى ذلك سعت الجزائر لوضع مقاربة تعاقدية ما بين الدولة والمؤسسات، من خلال عقود الأداء التي ترمي إلى تحقيق أهداف التخفيض التدريجي من كميات الانبعاثات الملوثة للبيئة، وتشجيع إنشاء إجراءات الرصد الذاتي والمراقبة الذاتية. وهو ما يدل على الجهود لمبذولة في هذا الجانب.

التوصيات:

1- وضع سياسات بيئية مبنية على أسس، بحيث تلقى القبول من جميع الأطراف المعنية بحماية البيئة ومكافحة التلوث وتتسم بالعدالة والكفاءة. ومحاولة السعي الحثيث إلى تحقيق المصلحة العامة مع الأخذ بعين الاعتبار القيود التنظيمية التي تواجهها .

2- من الملاحظ تباين القيم الفردية الخاصة بنظرة البشر إلى قضية حماية البيئة ومكافحة التلوث، حيث أنها عملية معقدة وتتفاعل فيها العديد من الأطراف (الحكومة، الموطنين المستهلكين والمؤسسات الملوثة). وكل طرف له أهدافه الخاصة، والتي كثيرا ما تتنافى وأهداف الأطراف الأخرى الداخلة في عملية حماية البيئة ومكافحة التلوث. ولكن على العموم يجب ترقية الوعي البيئي لجميع الأطراف بهدف تحسيسهم لمدى آثار التلوث البيئي، ومدى أهمية مساهمتهم في حماية البيئة.

3- العمل على تقليل من المشاكل التي قد تعيق الجباية البيئية. وخاصة المشاكل الإدارية والتنظيمية.

4- ضرورة التنسيق بين جميع الآليات الخاصة بحماية البيئة، وذلك بهدف التوصل إلى تكامل هذه الآليات، و من ثم تحقيق الهدف المنشود.

5- ضرورة تسهيل الإجراءات الخاصة باقتناء الأجهزة والوسائل الصديقة للبيئة.

6- العمل على وضع أجهزة مراقبة – المراقبة التقنية – الجو في المصانع التي تسهم بدرجات كبيرة في تلوث البيئة، وذلك بهدف تقييم الأثر البيئي ومدى انصياعها إلى القوانين والمعايير المطبقة في هذا الشأن.

7- وضع نظام تحفيزي للمصانع التي تسهم في التقليل من التلوث البيئي.

8- إعادة تقييم الموارد البيئية، وذلك بهدف تغيير الأنماط الاستهلاكية وحمايتها من الاستنزاف.

9- ضرورة إسهام التربية البيئية في الوسط التربوي.

المصادر والمراجع.

المراجع والمصادر:

المصادر:

القرآن الكريم.

الكتب باللغة العربية :

1- أحمد أبو اليزيد الرسول، **التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج**، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2007.

2- أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **مقدمة في اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

3- أحمد مدحت إسلام، **التلوث مشكلة العصر**، سلسلة عالم المعرفة، ع.152، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أوت 1990.

4- أحمد مدحت إسلام، **الطاقة وتلوث البيئة**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصرّ، 1999،

5- أحمد ملحة، **الرهانات البيئية في الجزائر**، مطبعة النجاح، بن عكنون، الجزائر، أفريل .2000

6- إسماعيل العربي، **التنمية الاقتصادية في الدول العربية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

7- إسماعيل محمد هاشم، **مبادئ الاقتصاد التحليلي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1978.

8- إيمان عطية ناصف وهشام محمد عمارة، **اقتصاديات موارد البيئة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.

9- باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، الأهلية للنشر والتوزيع، ط.1، عمان، الأردن.

10- باربرا روز جونستن، **من يدفع الثمن الإطار الثقافي للأزمة البيئية**، تر: صادق إبراهيم عودة، دار الفارس للنشر والتوزيع، ط.01، عمان، الأردن، 1998.

11- باهر محمد عتلم، **المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي**، ط.05، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 1998.

12- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط.3، بن عكنون، الجزائر، 2008.

13- حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط.2، الجزائر، 2007.

14- خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

15- دوناتو رومانو، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، دمشق، سوريا، 2003.
16- راتب السعود، **الإنسان والبيئة دراسة في التربية البيئية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
17- رشيد الحمد و محمد سعيد صباريني، **البيئة ومشكلاتها**، سلسلة عالم المعرفة، ع.22، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979.
18- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستديمة في الوطن العربي**، دار دجلة، ط.1،عمان، الأردن، 2008.
19- زكارياء محمد عبد الوهاب طاحون، **إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف**، مطبعة ناس بعابدين، ط.1، القاهرة، مصر، جانفي 2005.
20- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط.2، بن عكنون، الجزائر، 2005.
21- عبد علي الخفاف وم. ثعبان كاظم خيضر، **الطاقة وتلوث البيئة**، دار الميسرة، ط.01، عمان، الأردن، 2000.
22- علي سعيدان، **حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيماوية في القانون الجزائري**، درا الخلدونية، ط.01، القبة القديمة، الجزائر، 2008.
23- ف. دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، تر: بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش. م.م، ط.1، القاهرة، مصر، 2000.
24- فتحي عبد العزيز الرواشي، **الاقتصاد والسوق**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط.1، القاهرة، مصر، 2007.
25- فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، طباعة مشتركة بين دار عالم الكتاب الحديث و دار جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن.
26- محمد صالح الشيخ، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مطبعة الإشعاع الفنية، ط.01، الإسكندرية، مصر، 2002.
27- محمد عبد الرزاق القمحاوي، **التلوث البيئي وسبل مواجهته**، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر، 1998.
28- محمد علي سيد أمبابي،**الاقتصاد والبيئة مدخل بيئي**، المكتبة الأكاديمية، ط.01، القاهرة، مصر، 1998.
29- المرسي السيد الحجازي، **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2001.

30- ميشيل ب. توداروا، **التنمية الاقتصادية**، تر: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006.

31- نادية حمدي صالح، **الإدارة البيئية المبادئ والممارسات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2003.

32- وائل إبراهيم الفاعوري، **مدخل إلى حماية البيئة العربية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن،2000، ص 32.

33- يونس أحمد البطريق وسعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

34- شارلس د.كولستاد، **الاقتصاد البيئي**، تر: أحمد يوسف عبد الخير، جزء 01، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2005.

الكتب باللغة الفرنسية:

1- BEAT BÜRGENMEIER , E**conomie du Développement Burable**, de boeck,2édition, Bruxelles, 2007.

2- CHANTAL Bonnet, **Marché et Développement Durable un modèle gagnant**, éditions Alpha, Alger, 2006.

3- LESTER R. Brown, E**co-économie**, Traduit :Denis Trierweiler, édition DU Seuil, Paris, 2003.

المقالات:

1- أحمد باشي ، **دور الجباية في محاربة التلوث البيئي**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 09، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.

2- بوعلام معوشي، **التنمية البشرية في الجزائر بين الواقع والطموح**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ع.16، دالي إبراهيم، الجزائر، 2007.

3- جميلة حميدة ، **نحو تدعيم سياسة مالية لحماية البيئة رهانات...وتحديات**، ج.01، مجلة المالية، ع.01، المدرسة الوطنية للضرائب، القليعة، الجزائر، جوان 2001.

4- جميلة حميدة ، **نحو تدعيم سياسة مالية لحماية البيئة رهانات...وتحديات**، ج.02، مجلة المالية ، ع.01، المدرسة الوطنية للضرائب، القليعة، الجزائر، أكتوبر .2001

5- حمزة بن قرينة ومحسن زبيدة، **تسيير الموارد المائية مع الأخذ بالعامل البيئي**، مجلة الباحث، ع.05، 2007.

6- عبد الله بدعيدة، **العقار الفلاحي وأثره على التنمية الزراعية**، مجلة العلوم التجارية، العدد 08، معهد الوطني للتجارة، الجزائر، جويلية .2008

7- منور أوسرير، **التنمية الاقتصادية في البلدان النامية الاستراتيجيات والأبعاد**، مجلة الإصلاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي، ع. 03، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2007.

8- هيئة البيئة، **التنمية المستدامة ما هي وكيف بدأ التوجه العالمي نحوها**، مجلة الظبي، الإمارات العربية المتحدة، ع.02، فيفري 2006.

الأطروحات ورسائل الماجستير:

1- ثامر بن صوشة، **أثر الرقابة والمعلومات على أداء سوق الأوراق المالية**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

2- حميد بوزيدة ، **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

3- رشيد سالمي، **أثر التلوث البيئة على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

4- عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.

5- عبد الله الحرتسي حميد، **السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر 1994-2004**، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية- قسم العلوم الاقتصادية-، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2005.

6- فاطمة الزهراء زرواط، **إشكالية تسيير النفايات وأثرها على التوازن الاقتصادي والبيئي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

7- حيزية لصاق ، **أثر ترشيد الموارد الطاقوية على تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

8- محمد طاهر قادري، **آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

9- ياسمينة زرنوح، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

10- يحي وناس ، **الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، جويلية 2007.

المؤتمرات والملتقيات:

1- بدرية عبد الله العوضي، **معوقات تطبيق الاتفاقيات البيئية الدولية في دول مجلس التعاون الخليجي**، مؤتمر التشريعات البيئية في المنطقة العربية، كلية الحقوق، جامعة الكويت، أكتوبر 2000.

2- سميرة. س، **البيئة وعقلية البايلك**، مجلة ملتقيي تكوين الصحافيين في مجال البيئة، الجزائر، فيفري /مارس 2008.

3- لوشن لحسن ومطاطحة عز الدين، **إستراتيجية حفظ وحدة النظام البيئي واستدامته اقتصادياً**، الملتقى الوطني الخامس حول الاقتصاد البيئي وأثره على التنمية المستدامة، سكيكدة، الجزائر، 11- 12/ نوفمبر 2008.

4- مبارك بلالطة ، **السياسات الاقتصادية الخاصة بمواجهة مشكلات البيئة**، مجلة الآثار، العدد 07، عدد خاص بالملتقى الآثار والبيئة، سطيف، 2007.

5- محفوظ برحماني ، **الجباية البيئية**، الملتقى الوطني الأول حول حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بين الواقع ومقتضيات التطور، المركز الجامعي زيان عاشور بالجلفة، 06/05 ماي 2008.

6- مزياني نور الدين وقحام وهيبة، **التوعية البيئية ودور في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الخامس حول الاقتصاد البيئي وأثره على التنمية المستدامة، سكيكدة، الجزائر، 11- 12/ نوفمبر 2008.

7- نعيمة تركاش، **3000 مفرغة عشوائية تحتل 15000 هكتار**، مجلة ملتقيي تكوين الصحافيين في مجال البيئة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، فيفري /ماي 2008.

التقارير:

1- الاتحاد الأوربي، **البيئة والتنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط** (عشر سنوات من التعاون 1995- 2005).

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية عام 2007/ 2008**، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية، 2007.

3- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية**، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005.

4- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**، تر: محمد كمال عارف، سلسلة عالم المعرفة، ع.142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989.

5- اللجنة الوطنية حول الحكامة، **تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة**، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية، الجزائر، نوفمبر 2008

6- منظمة الصحة العالمية، **صحة البيئة في الطوارئ والكوارث دليل عملي**، ترجمة : المركز الإقليمي لأنشطة صحة البيئة (المكتب الإقليمي للشرق الأوسط)، القاهرة، مصر، 2007.

7- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة (وزارة تهيئة الإقليم والبيئة سابقاً)، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000**، ماي 2001.

8- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة (وزارة تهيئة الإقليم والبيئة سابقاً)، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2005**.

تقارير باللغة الفرنسية:

1- CNES, Etat Economique et Social de la nation 2005 – 2006 – 2007, Alger, Novembre 2008.

القوانين والجرائد الرسمية :

1- الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية، **القانون 03-10**، ع.43، 20-07-2003.

2- المادة 263 مكرر 3 من قانون 01-21 المتضمن قانون المالية لسنة 2002، الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية، العدد 79.

3- المادة 53، قانون المالية 2004، الجريدة الرسمية، العدد 83.

الجرائد اليومية:

1- جميلة .أ، **التلوث البيئي في تراجع**، جريدة المساء الجزائرية، بتاريخ 2009/04/12.

2- خيرة لعروسي وب . مصطفى، **الطريق السيّار شرق غرب أنجزت منه 365كم من أصل 1216كم**، جريدة الخبر، عدد 5627، السنة العاشرة، الجزائر، 05 ماي 2009.

المواقع الالكترونية:

www. undp.com http://
http://www.accadime.com
http://www.alaswaq.net
http://www.aleseagri.com
http://www.ecoworld-mag.com
http://www.iucn.org
http://www.matet .dz
http://www.ocde.com
http://www.ons .dz
http:www.opec.org
www.matet.dz

الفهرس العام

الفهرس العام.

إهداء

شكر وعرفان

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

مقدمة..... أ

الفصل الأول: التنمية الاقتصادية والتنمية المستديمة..... 12

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.....14

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية.....14

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية.....17

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستديمة. 22

المطلب الأول: تعريف التنمية المستديمة..... 23

المطلب الثاني: إرهاصات التنمية المستديمة. 26

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستديمة. 30

المطلب الرابع: مبادئ وخصائص التنمية المستديمة. 34

المبحث الثالث: أبعاد التنمية المستديمة وإشكالية قياسها. 36

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستديمة. 37

المطلب الثاني: إشكالية قياس التنمية المستديمة وأهم مؤشراتها..... 43

الفصل الثاني: التلوث البيئي ودور الجباية البيئية في الحد منه. 54

المبحث الأول: البيئة وأهميتها. 56

المطلب الأول: تعريف علم البيئة وعناصرها. 56

المطلب الثاني: النظام البيئي وأهم قواعده..... 60

المبحث الثاني: التلوث البيئي وآثاره..... 66

المطلب الأول: التلوث البيئي أنواعه ومصادره. 66
المطلب الثاني: الآثار الناجمة عن التلوث البيئي. 73
المبحث الثالث: الإطار النظري للجباية البيئية. 78
المطلب الأول: نظام السوق والآثار الخارجية. 78
المطلب الثاني: الجباية البيئية ومفهوم الاستدخالات..... 84
المطلب الثالث: البدائل المتاحة لسلوك المنشأة الملوثة تجاه السياسة الضريبية..... 100
المطلب الرابع:أهم الآثار الاقتصادية لاستخدام السياسة الضريبة لمكافحة تلوث البيئة.... 102
المطلب الخامس: أهم الايجابيات والانتقادات الموجهة للضرائب البيئية: 106
الفصل الثالث: واقع التنمية المستديمة ومساهمة الجباية البيئية في تحقيقها دراسة حالة الجزائر 110
المبحث الأول: نبذة عن تطور الاقتصاد وواقع التنمية المستديمة في الجزائر.....112
المطلب الأول: البعد الاقتصادي للتنمية المستديمة في الجزائر 113
المطلب الثالث: البعد البيئي لمفهوم التنمية المستديمة في الجزائر 125
المطلب الثالث: البعد الاجتماعي وواقع التنمية البشرية في الجزائر..... 132
المبحث الثاني: الجباية البيئية في الجزائر 138
المطلب الأول: أنواع الرسوم الجبائية التي فرضت في الجزائر.....139
المطلب الثاني: آليات التمويل والتحفيز لفائدة التنمية المستديمة في الجزائر..... 144
المبحث الثالث: مدى مساهمة الجباية البيئة في تحقيق التنمية المستديمة في الجزائر.....152
المطلب الأول: مساهمة الجباية البيئية بالنهوض بقطاع البيئة في الجزائر..... 152
المطلب الثاني: مساهمة الجباية البيئية وتأثيرها على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي... 154
الخاتمة..... 156
المراجع 162
الفهرس العام 170